

الأمن والحياة

إعلامية - أمنية - ثقافية - العدد (٣٤٩) - السنة الثلاثون - جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ - مايو / يونيو ٢٠١١م

في الجامعة:

تنظيم (إدارة الأزمات) بالتعاون مع الخارجية السعودية

الأمير خالد بن سعود بن خالد آل سعود في حفل الإفتتاح:

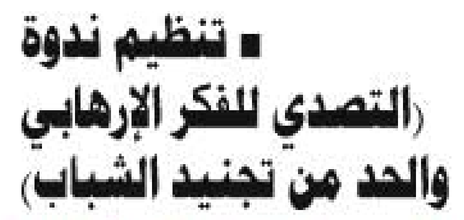
- الأمن هو القاسم المشترك بين وزارة الخارجية والجامعة
- اختيارنا لجامعة نايف لتنفيذ هذا البرنامج نابع من تميزها بخبرات لا تتوفر في منطقتنا



السفير التركي بالرياض:

- السعودية وتركيا يد واحدة في مكافحة الإرهاب والمخدرات
- نتطلع إلى تعاون أكبر مع جامعة نايف واهتماماتنا مشتركة لتعزيز التعاون





- تنظيم ندوة (التصدي للفكر الإرهابي والحد من تجنيد الشباب)
- تنظيم حلقة (غسل الأموال وتمويل الإرهاب)



قضية العدد

- العنف الرياضي.. المشاكل والحلول!!
- دور الأسرة في التوعية الأمنية
- عصر الأقمار الصناعية
- التلفزيون بين الإيجابيات والسلبيات!
- الكليات الجامعية وقضايا البحث العلمي







صدر عن مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

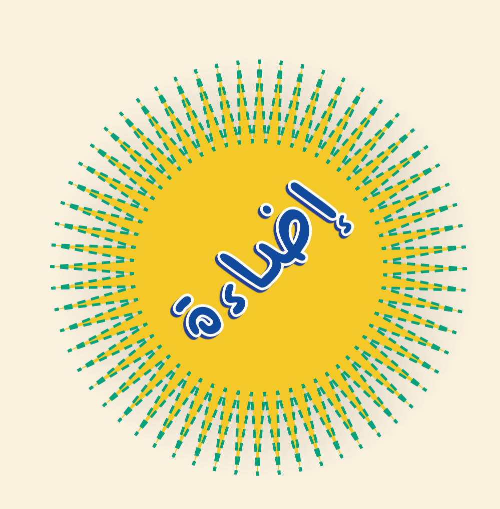






برنامج عمل الجامعة لشهر يوليو ٢٠١١م

التسلسل	النشاط	الموضوع	التاريخ	
			من	إلى
١	الدورة التدريبية	رفع كفاءة العاملين في الأمن السياحي	١/ ٨/ ١٤٣٢هـ ٢/ ٧/ ٢٠١١م	٥/ ٨/ ١٤٣٢هـ ٦/ ٧/ ٢٠١١م
٢	الندوة العلمية	تطوير الرعاية الاجتماعية والصحية لمنسوبي الأجهزة الأمنية	١٠/ ٨/ ١٤٣٢هـ ١١/ ٧/ ٢٠١١م	١٢/ ٨/ ١٤٣٢هـ ١٣/ ٧/ ٢٠١١م



علمتنا شريعتنا هدياً سمحاً، وسنة كريمة، ألاّ نعتدي إلاّ على من اعتدى علينا، وبمثل ما استخدم من معاول في عداوته، وإذا خاصمنا ألاّ نفجر في الخصومة، وخاطبتنا بألاّ نقاتل إلاّ من قاتلنا، ولذلك فإن مفردة (إرهاب) لا وجود لها في قاموس فكرنا السياسي والسلوكي، فقيمنا مبنية على السماحة والأدب والمعاملة الحسنة، ويحثنا الخطاب والتوجيه الإسلامي على استخدام القول اللين في الحوار والمناقشة وعلى التخلق بأخلاق القرآن وآدابه

الأمير نايف بن عبدالعزيز

الدورة التاسعة عشرة لمجلس وزراء الداخلية العرب

بيروت الخامس عشر إلى السادس عشر من شهر ذي القعدة ١٤٢٢هـ

(الموافق للتاسع والعشرين إلى الثلاثين من يناير ٢٠٠٢م



الافتتاحية

كانت المجتمعات البشرية على مر الزمن تعيش على الزراعة، وانتقلت بعد ذلك لتعيش على الصناعة في مراحلها المتطورة، وفي عصرنا الحاضر دخلت عالماً جديداً هو الأحدث والأخطر والأهم.. إنه عصر تكنولوجيا المعلومات الذي بزغ منذ سنوات فأوجد (مجتمعاً معلوماتياً) أدركت أهميته الأمم المتحدة فخصصت له يوماً عالمياً يحتفى به في السابع عشر من شهر مايو من كل عام بطلب من القمة العالمية للمعلومات عندما عقدت أول اجتماع لها في عام ٢٠٠٥م ويتزامن هذا اليوم مع يوم الاتصالات العالمي، وكلاهما حقلان يكمل كل منهما الآخر، فالاتصالات لها دورها في ربط العالم بعضه ببعض ولها دورها في مد جسور التواصل وتقريب المسافات بين الأمم والشعوب، كما أن تكنولوجيا المعلومات بإمكاناتها المذهلة شكلت منعطفاً كبيراً في حياة المجتمعات فأسهمت في تنميتها وتقدمها ورخائها واستقرارها. لكنها في الوقت ذاته لا تسلم من عبث المستهترين وجرائم المفسدين وخاصة مجرمي الفضاء الإلكتروني الذين يحققون الأموال الطائلة غير المشروعة والمخالفة للقوانين الدولية، فجرائم هؤلاء أشد خطراً من جرائم العنف كما أنها أشد صعوبة من حيث اكتشافها وضبطها وملاحقتها الأمر الذي يتطلب تعاوناً دولياً قد يسهم في التخفيف من حدة الضرر الذي يلحقه المجرمون بالمصالح الدولية وخاصة مصالحها الاقتصادية.

إن إحياء هذه المناسبة يدعونا إلى التأكيد على أهمية المجتمع المعلوماتي في عصر بدأت فيه تكنولوجيا المعلومات طريقها للإسهام في الارتقاء بمسيرة المجتمعات نحو التطور، وهذا يعني أن علينا التكثيف من حملات التوعية والتعريف بالإمكانات الهائلة لتقنية المعلومات وما يمكن أن توفره للمجتمعات من تقدم يوصلها إلى أهدافها المنشودة. وإحياء هذه المناسبة يدعونا إلى التأكيد على أن التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الإلكترونية لم يرتفع إلى المستوى المنشود، وخاصة في جرائم الإرهاب، والمخدرات، والاعتداء على الأطفال.. وغيرها من الجرائم التي يستخدمها المجرمون عبر شبكات الإنترنت.

ومع حداثة دخول (تكنولوجيا المعلومات) إلى حياة المجتمعات إلاّ أن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية التي دأبت على مواكبة التقنية العالمية أدركت أهمية وخطورة هذه التقنية الحديثة منذ سنوات وتنبهت إلى ما يفرزه العصر المعلوماتي من جرائم، فعملت على تضمين برامجها العلمية وخاصة برنامج عملها السنوي كثيراً من الأنشطة العلمية في مجال الفضاء الإلكتروني ومختلف المجالات المتعلقة بالإنترنت وكان آخر هذه الأنشطة تنظيم الجامعة قبل أيام للندوة العلمية حول استخدام الإنترنت في مكافحة المخدرات والتي قدم فيها نخبة من المتخصصين الدوليين محاضرات أمام أكثر من ستين مشاركاً من الدول العربية. وفي الوقت الذي تحتفل فيه المجموعة الدولية باليوم العالمي لمجتمع المعلومات فإننا نتطلع إلى أن يكون مجتمعنا العربي مجتمعاً معلوماتياً له دوره الكبير وثقله الأكبر في مواكبة التقنية ومسابقة المجتمعات المعلوماتية الأخرى، لتكون له الصدارة في عصر لا يعرف التباطؤ..

والله من وراء القصد،،،

أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي

سمو الأمير سلمان:
لجامعة نايف خبرات متميزة في مجال العلوم الأمنية والإدارية



الأمن والحياة

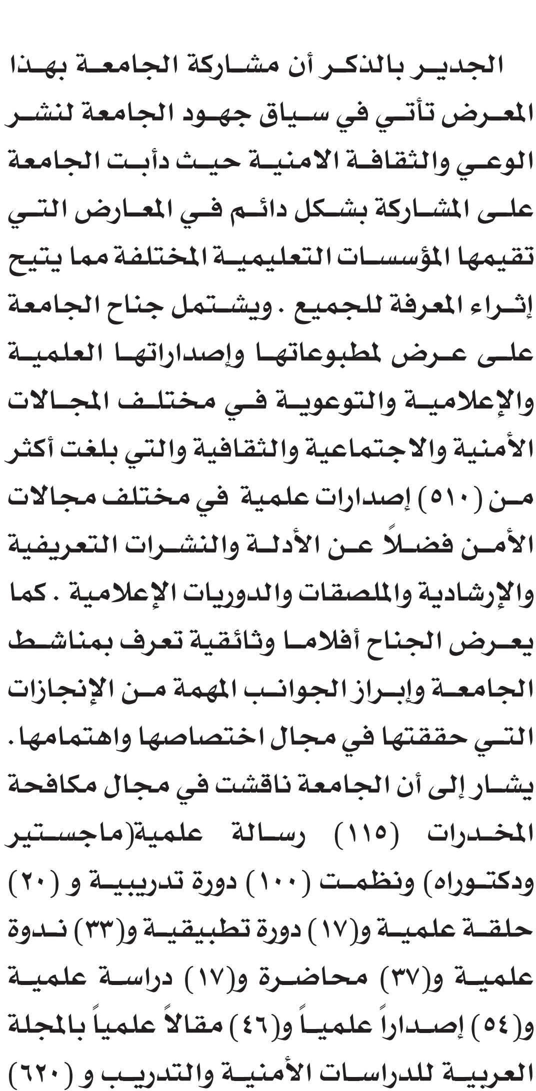
أشاد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض - يحفظه الله - بجهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مجالات العلوم الأمنية والإدارية، جاء ذلك في خطاب وجهه سموه لمعالي أ.د. عبد العزيز بن صقر الغامدي رئيس الجامعة بعد اطلاع سموه على محاور وبرنامج الدورة التدريبية الخاصة (الأمن الفكري وإدارة الأزمات) التي نفذتها الجامعة لمحافظي ووكلاء محافظات منطقة الرياض. ونوه سموه بالإمكانات البشرية والمادية المتوافرة بالجامعة وخبراتها المتميزة في مجال تخصصها حتى وصلت إلى هذه المكانة المرموقة عربياً وإقليمياً ودولياً. واختتم سموه خطابه بشكر الجامعة وتقديره لما تقوم به من جهود لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل، من جهته أعرب معالي أ.د. عبد العزيز بن صقر الغامدي رئيس الجامعة عن اعتزاز الجامعة بثقة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض وسمو نائبه لتنفيذ هذه الدورات المهمة التي تأتي في إطار تعاون علمي واستراتيجي بين الجامعة وإمارة منطقة الرياض لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل خاصة وأن الأمن الفكري أصبح مطلباً ملحاً يتعين استيعاب مفرداته وتضاريسه على خارطة العمل الأمني وهو يشكل حيزاً مقدراً في أولويات الجامعة وبرامجها. وأوضح معاليه أن علاقة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز بالجامعة بدأت منذ اليوم الأول لتأسيسها حيث حظيت الجامعة برعايته تجسيداً لدعم حكومة خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله للجامعة - بيت الخبرة الأمنية العربية - الجدير بالذكر أن الدورات التدريبية هدفت إلى إطلاع المشاركين على خصائص وصور الإرهاب وأهدافه، والتعرف على وسائل تحقيق الأمن الفكري داخل المجتمع ووسائل تحقيقه، وإطلاعهم على دور مكافحة الفساد في تعزيز الأمن الوطني، والتعرف على خصائص التنظيمات السرية الإرهابية وأسباب ومراحل تكوينها، وإكسابهم معارف ومهارات متقدمة في كيفية إدارة الأزمات والكوارث، وإطلاعهم على التجارب العالمية في مجال إدارة الأزمات، وإطلاعهم على مهارات متقدمة في التنسيق بين مختلف الأجهزة المختصة.

سمو أمير منطقة مكة المكرمة يشيد بجهود جامعة نايف العربية في مكافحة المخدرات

الأمن والحياة

أشاد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة بجناح جامعة نايف العربية للعلوم الامنية المشارك في فعاليات مؤتمر (نحو إستراتيجية فعالة للتوعية بأخطار المخدرات وأضرارها) الذي نظمته جامعة الملك عبد العزيز بجدة. جاء ذلك لدى افتتاح سموه لفعاليات المعرض المصاحب لأعمال المؤتمر. وأعرب سموه خلال زيارته لجناح الجامعة عن إعجابه بما اشتمل عليه الجناح من إصدارات علمية قيمة، ونوه سموه بدور الجامعة الكبير في إثراء المكتبة الامنية العربية باصداراتها المتخصصة في مجالات الأمن المختلفة، وأكد سموه على الدور الرائد للجامعة في مجال البحوث والنشر حيث أصبحت إصداراتها العلمية مراجع رئيسة لا غنى للباحثين عنها لاسيما وأن هذه الإصدارات تترجم إلى اللغات العالمية ويتم توزيعها على الجامعات ومراكز البحوث الأوربية والامريكية والآسيوية وبعضها يدرس في تلك الجامعات. كما ثمّن سموه إنجازات الجامعة في مجال مكافحة المخدرات من خلال الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات ورسائل الماجستير والدكتوراه.





الجديـر بالذكـر أن مشـاركة الجامعـة بهـذا المعـرض تأتـي في سـياق جهـود الجامعـة لنشـر الوعـي والثقافـة الامنيـة حيـث دأبـت الجامعـة علـى المشـاركة بشـكل دائـم فـي المعـارض التـي تقيمها المؤسسـات التعليميـة المختلفة مما يتيح إثـراء المعرفة للجميع . ويشـتمل جناح الجامعة علـى عـرض لمطبوعاتهـا وإصداراتهـا العلميـة والإعلاميـة والتوعويـة فـي مختلـف المجـالات الأمنية والاجتماعية والثقافية والتي بلغت أكثر مـن (٥١٠) إصدارات علمية في مختلف مجالات الأمـن فضـلاً عـن الأدلـة والنشـرات التعريفية والإرشادية والملصقات والدوريات الإعلامية . كما يعـرض الجناح أفلامـا وثائقية تعرف بمناشـط الجامعـة وإبـراز الجوانـب المهمة مـن الإنجازات التـي حققتها في مجال اختصاصها واهتمامها. يشـار إلى أن الجامعة ناقشت في مجال مكافحة المخـدرات (١١٥) رسـالة علمية(ماجسـتير ودكتـوراه) ونظمـت (١٠٠) دورة تدريبيـة و (٢٠) حلقـة علميـة و(١٧) دورة تطبيقيـة و(٣٣) نـدوة علميـة و(٣٧) محاضـرة و(١٧) دراسـة علميـة و(٥٤) إصـداراً علميـاً و(٤٦) مقـالاً علمياً بالمجلة العربيـة للدراسـات الأمنيـة والتدريـب و (٦٢٠) مادة إعلامية في مجلة الأمن والحياة.



وزير التعليم العالي يشيد بدور جامعة نايف في تطوير الكوادر الأمنية العربية

الأمن والحياة

أشـاد معالـي د. خالـد ابـن محمـد العنقـري وزير التعليـم العالـي بجهـود جامعـة نايـف العربيـة للعلـوم الأمنيـة لتطويـر الكوادر العربية في مختلف مجـالات العلوم الأمنية والاجتماعيـة والإدارية ،وبإنجازاتها في مكافحة الجريمة ودورها المقدر في تحقيق الأمن عربياً ودولياً ، ونوه معاليه بدور الجامعة الكبير في إثراء المكتبة الأمنية العربية بإصداراتها المتخصصة في مجالات الأمن وعلم الاجتماع ومكافحة الجريمة والإرهاب والظواهر الإجراميـة المسـتحدثة ، وحقـوق الإنسـان، والتحكيـم والقضـاء . وأكـد معاليـه علـى الـدور الرائـد للجامعة فـي مجـال البحوث والنشـر حيث أصبحت إصداراتها العلمية مراجع رئيسـة لا غنى للباحثين عنها. وأكد معاليـه علـى أن الجميـع يفخـر بهذه الجامعـة المتميزة والفريدة التي قدمت خدمـات جليلة للمتخصصين العرب في مجالات الأمن بمفهومه الشـامل حيث تقوم الجامعة بنقل الخبرات العالمية للدراسين العرب من خـلال علاقاتهـا الدولية الواسـعة مع المنظمـات الدولية وفـي مقدمتها هيئـة الأمم المتحـدة والمنظمات التابعة لها ومن خـلال مذكرات التفاهم والتعاون العلمي مع أكثر من (١٢٥) جامعة عالمية . وجاء ذلك لدى زيارة معاليـه لجناح الجامعة المشـارك في فعاليات الـدورة الثانية من المعرض والمؤتمـر الدولـي للتعليم العالـي الـذي نظـم بالرياض مؤخـراً حيث شاركت الجامعة بجناح اشتمل على أدلتها الإعلامية والعلمية التي تجيب على استفسـارات الزوار حول متطلبات الالتحاق ببرامج الجامعة العلمية، إضافـة إلى عـرض لمطبوعـات الجامعـة وإصداراتها العلميـة والإعلامية والتوعويـة في مختلـف المجـالات الأمنية والاجتماعيـة والثقافية والتي بلغـت أكثـر من (٥١٠) إصـدارات إضافة إلى الأدلة والنشـرات التعريفية والملصقات والدوريات الإعلامية، وأفلام وثائقية تعرف بأنشـطة الجامعة وإبـراز الجوانب المهمة من الإنجازات التـي حققتها في مجال تخصصها واهتمامها كمكافحة الارهاب والمخدرات والظواهر الإجرامية المستحدثة.

بالتعاون مع وزارة الخارجية السعودية...جامعة نايف تنظم حلقة علمية موضوعها: (إدارة الأزمات)

سمو الأمير خالد بن سعود:

اختيار جامعة نايف لتنفيذ الحلقة نتاج قناعة راسخة بريادتها في مجال تخصصها.

أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي:

جامعة نايف تُسخّر علاقاتها الدولية لخدمة الأمن العربي.

الأمن والحياة

بحضور صاحب السمو الأمير خالد بن سعود ابن خالد آل سعود مساعد وزير الخارجية بالمملكة العربية السعودية ومعالي أ.د عبد العزيز بن صقر الغامدي رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عقدت جمعة نايف العربية للعلوم الأمنية حلقة علمية موضوعها (إدارة الأزمات) التي نظمتها الجامعة بالتعاون مع وزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية بمقر جامعة نايف العربية بالرياض.

وبدئ حفل الافتتاح بآيات من القرآن الكريم تلتها كلمة عميد كلية التدريب اللواء د. علي ابن فائز الجحني الذي استعرض أهداف الحلقة وبرنامجها العلمي، بعدها ألقى معالي رئيس الجامعة كلمة رحب فيها بسمو مساعد وزير الخارجية ومنسوبي الوزارة المشاركين في فعاليات الحلقة العلمية وأوضح معاليه أن هذه الحلقة العلمية تأتي في إطار التعاون القائم بين الجامعة ووزارة الخارجية السعودية للارتقاء بقدرات العاملين في الوزارة في هذا المجال الحيوي والمهم. وذكر معاليه أن الجامعة في إطار تنفيذها للتوجيهات الكريمة لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس المجلس الأعلى للجامعة قد أولت إدارة الأزمات اهتمامها وعنايتها مستفيدة في ذلك من شبكة علاقاتها مع المؤسسات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ذات الصلة حيث



نفذت كماً مقدراً من المناشط العلمية في هذا الشأن إضافة إلى إثرائها المكتبة الأمنية العربية بالإصدارات العلمية في مجال إدارة الأزمات، كما تناولت الجامعة تفاصيل إدارة الأزمات من خلال رسائل الماجستير والدكتوراه بكلية الدراسات العليا وكلية العلوم الإستراتيجية بالجامعة، قياماً بواجبها نحو استشراف المستقبل وتلبية الاحتياجات الأمنية العربية. وتمنى معاليه أن تحقق الحلقة التي استقطبت لها هيئة علمية تضم نخبة من ذوي الاختصاص عربياً ودولياً أهدافها المنشودة. وقدم معاليه في ختام كلمته الشكر لوزارة الخارجية على ثقتها بالجامعة ومناشطها متمنياً استمرار التعاون بما يحقق الرسالة والأهداف المشتركة. ثم ألقى صاحب السمو الأمير خالد بن سعود بن خالد آل سعود مساعد وزير الخارجية كلمة وزارة الخارجية حيث قدم الشكر للجامعة على تنظيم هذه الحلقة العلمية المهمة وقال سموه إن اختيارنا لجامعة نايف لتنفيذ هذا النوع من البرامج لم يأت مصادفة بل نابع من قناعة راسخة بالمكانة العلمية الرائدة للجامعة وتميزها بخبرات علمية قلما تتوافر في منطقتنا، وقال سموه إن هذا الصرح العلمي العربي هو نتاج تفكير عميق وبعد نظر من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية والرئيس الأعلى لمجلس الجامعة حتى أصبحت هذه المؤسسة مرجعاً رئيساً للعلوم الأمنية ومقصداً لرجال الأمن لاكتساب الخبرات ، وأوضح سموه أن الأمن هو القاسم المشترك الذي يجمع بين وزارة الخارجية والجامعة كل حسب تخصصه للحفاظ على أمن الوطن ، وأكد سموه أن العمل الدبلوماسي يتطلب حساً أمنياً في الوقت والمكان المناسبين والجامعة منتج مباشر للمعارف والمهارات الأمنية والوزارة مستقبل مباشر لهذه المعارف والعلوم . وأضاف سموه إن الأحداث التي تشهدها المنطقة تؤكد أهمية هذا الطرح وإن الوزارة تأمل أن تسهم الجامعة بخبراتها في إنتاج المعرفة الأمنية للمستفيدين من هذه الحلقة التي ستكون بمشيئة الله استمراراً لتعاون مثمر وبناء بين الجانبين . وتم خلال الافتتاح إهداء سموه درع الجامعة ومجموعة من أحدث إصداراتها العلمية . يشار إلى أن سمو الأمير خالد بن سعود بن خالد آل سعود قد قام خلال زيارته للجامعة بجولة شملت أقسامها العلمية المختلفة حيث استمع إلى شرح مفصل عن الأنشطة العلمية التي تنفذها الجامعة لتطوير الأجهزة الأمنية، وعبر سموه عن سعادته بهذه الجولة التي أتاحت له مشاهدة صرح يفتخر به كل سعودي وعربي لما وصل إليه من تطور وتقدم معرفياً وتدريبياً في مجالات الأمن والسلامة ، وأكد سموه أن الذي يطلع على ما وصلت إليه الجامعة من تقدم يزهو إعجاباً بأن تحتضن المملكة مؤسسة بهذا المستوى العلمي والبحثي المتميز .

الجدير بالذكر أن الحلقة العلمية تهدف إلى التعريف بماهية الأزمة وأسباب نشوبها ،والتعريف بأساليب إدارة الأزمة وأنواع الأزمة السياسية والاجتماعية والأمنية ، وتعريف المشاركين بمهارات تشكيل فرق عمل إدارة الأزمة وأساليب مجابهتها .وقد تناولت الحلقة جملة من الموضوعات المهمة منها: خطط الإسكان والإيواء ، وخطط وحلول أزمة الاتصال والنقل والإخلاء ، وخطط وحلول الأمة الصحية (طرق توفير الدواء) والأزمة الاجتماعية ، ودور الإعلام في إدارة الأزمة ، ونماذج من إدارة الأزمة الاقتصادية، وتطبيقات علمية لإدارة الأزمة ولازمة الأمنية ، وتعريف الأزمة وأبعاد نشوئها وأسبابها وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.

رئيس الجامعة يستقبل السفير التركي

الأمن والحياة

استقبل معالي أ. د. عبد العزيز بن صقر الغامدي رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية السيد أحمد مختار جون سفير



الجمهورية التركية لدى المملكة العربية السعودية ووفد من كبار مسئولي السفارة التركية بالرياض ، وحضر الاستقبال د. جمعان رشيد بن رقوش نائب رئيس الجامعة ، وعمداء الكليات ومدراء الإدارات حيث قُدم للضيف الزائر شرح عن مهام الجامعة ومناشطها وإنجازاتها في مختلف مجالات الأمن على الصعيد الإقليمي والدولي ، وتم خلال اللقاء بحث سبل تطوير التعاون العلمي بين الجامعة والمؤسسات العلمية والأمنية التركية في مجالات العلوم الأمنية المختلفة و الدراسات والبحوث . وقد قام الضيف والوفد المرافق له بجولة شملت بعض كليات الجامعة ومرافقها العلمية ومعارضها واستمعوا إلى شرح مفصل من القائمين عليها عن الأنشطة التي تنفذها لتطوير الأجهزة الأمنية

ورفـع مستوى كفـاءة منتسـبيها وصقـل مهاراتهـم التدريبية وتزويدهـم بأحدث المستجدات في مجال العلوم الأمنية .

وضـم الوفـد المرافـق للسـفير كلاً من نائب السـفير المستشـار يـاووز أفيرجين، والملحـق الأمنـي السيد كوكهـان أفونج ، والسـكرتير الثاني السـيد تحسـين باش ، ومدير العلاقات العامة والإعلام السيد أحمد عبد الحي اوغلو .

وفي ختام زيارته أعرب السفير التركي عن سعادته بهذه الزيارة وقال في تصريح لـ(الأمـن والحيـاة): إنني والوفد المرافق سـعداء بهذه الزيـارة، ولقاءاتنا مع معالي رئيسـها أ. د. عبدالعزيـز بن صقـر الغامدي وقد تباحثنا في سـبل التعاون الأمني مـع الجامعـة وأن بإمكاننا التعاون بشـكل أكبـر في قضايا كثيرة، وقد لمست خلال جولتـي فـي الجامعة أن بالإمكان فعلاً تطوير تعـاون بيننا وأننا نثمن لمعالي رئيس الجامعة حسـن استقباله لنا وستكون هذه الزيارة بداية طيبة لعلاقات جيدة بيننا كما سـيكون اهتمـام لتطوير تعاون كبير جـداً مع هذه الجامعـة وهناك اهتمامات مشتركة ومشاريع لتعزيز هذا التعاون، وأنا واثق من نجاح هذا التعاون.

وفي تثمينه للعلاقات الأمنية بين تركيا والمملكة العربية السـعودية قال السـفير التركـي: إننـا نصـب جل اهتمامنـا في تطوير هـذه العلاقة في المجـال الأمني بين السـعودية وتركيا وكذلك التعاون مع السفارة مشيراً إلى أن هناك تعاوناً وبرنامجاً كامـلاً بين الأجهزة الأمنية التركيـة والأكاديمية، وبين جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيـة، كما أن هناك علاقات وطيدة بين الشـعبين الشـقيقين. وأشـار إلى أنه في الأشـهر الماضيـة كانت هناك زيـارات لعدد من الوزراء ومن بينهـم وزير المالية ووزير الصناعـة ووزير الدفاع، ومؤخراً كانت هناك زيارة لرئيس الوزراء إلى المملكة، وبهذا كان هناك سـبع شـخصيات مهمة وبارزة قامت بزيارة إلى المملكة العربية السعدية في أقل من ثلاثة أشـهر، وخلال هذه الفترة أيضاً قام صاحب السـمو الملكي الأمير سـعود الفيصل وزيـر الخارجية بزيارتين لتركيـا، كما أن هناك استشـارات متبادلة بيننا، وهناك اتصالات مسـتمرة وتشـاور دائم في القضايا المشتركة والذي أعنيه أن هناك كل المقومات الضرورية لتعزيز العلاقات بين المملكة العربية السعودية وتركيا، وذلك انطلاقاً من حرص الرئيس التركي وخادم الحرمين الشريفين.

وعن العلاقات بين الشـعبين السـعودي والتركي قال السفير أحمد مختار جون: تعلمون أنه يعمل في المملكة العربية السـعودية أكثر من مائة ألف تركي، وفي هذا المقام فإنني أقدم الشكر لحكومة خادم الحرمين الشريفين على ما تقدمه من رعاية وكـرم ضيافـة لمواطنينـا، كما أن المملكة تسـتقبل أعداداً هائلة مـن حجاج بيت الله الحرام في كل عام، ومن بين هؤلاء الحجاج أكثر من خمسمائة ألف حاج تركي يؤدون الحج والعمرة، وهذا يؤكد على أن الاتصالات مع المملكة العربية السعودية مستمرة. وأضـاف السـفير التركي بـأن هناك تعاونـاً وتواصلاً في المجال الأمنـي بين المملكة وتركيـا . وهنـاك تقـارب في الثقافات وأن مـا تقوم به المملكة من تسـهيلات لحجاج بيت الله الحرام يزيد من عمق المودة والترابط بين البلدين والشـعبين الشـقيقين.

وفـي إجابـة للسـفير التركـي عـن التعاون بين البلدين في مجال مواجهة الإرهاب قال السيد أحمد مختار جون: أنا أعلم أن هناك تبادل استشـارات بين البلديـن مـن خـلال الجهـات الأمنيـة وهناك تعاون كبير في التصدي لظاهرة الإرهاب.

ونحـن والمملكـة يـداً واحـدة فـي مجـال تبـادل المعلومـات والخبـرات وحلول المشاكل، وكذلك الحال بالنسبة لمكافحة المخدرات حيث إن هناك تعاوناً كبيـراً وتفاهمـاً كبيـراً بـين البلديـن، إن مـا يقـوم بـه الإرهابيـون مـن خرق للقواعـد والقوانين شـيء غير معقول بطبيعـة الحـال، ولسـوء الحـظ فـإن الإرهابيين يستعملون الدين الإسلامي غطـاء لعملياتهم الإرهابيـة، وهذا أمر مرفـوض وغيـر معقـول لأن الإسـلام ديـن السـلام، يرفض الإرهـاب، ويجمع مختلف الثقافات من كل أنحاء العالم، وأقـول لك أن لنا نفس المشـاعر ونفس القضايـا، ولنا الكثير مـن الاهتمامات التـي تربـط بـين بلدينا، وأن مـن المهم أن أن نتعـرف علـى قواعـد الإرهابيين وخططهـم وأنـه لا بـد مـن تدميـر أي قاعدة للإرهاب وعدم السماح بتكوينها، وهـذا يتحقـق بتعزيـز التعـاون بـين البلدين.

مـرة أخـرى فإننـي أؤكـد مـا بـين المملكـة العربيـة السـعودية وتركيا وما بين الشـعبين الشقيقين أكثر من مجرد علاقـة أنه مودة وإخـاء هناك كما ذكرت عدد كبير من الأتراك الذين يعملون في السـعودية وهناك عدد من السـعوديين الذين يزورون تركيا على مدار العام.

جامعة نايف تختتم أعمال برنامج الإنتربول المتنقل للتدريب الشرطي



الأمن والحياة

بحضور معالي أ. د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وسعادة السيد دال شيهان مدير قطاع التدريب بالإنتربول اختتمت أعمال برنامج الإنتربول المتنقل للتدريب الشرطي باللغة العربية لعام ٢٠١١م الذي نظمته الجامعة بالتعاون مع منظمة الإنتربول. وبدئ حفل الاختتام بآيات من القران الكريم تلتها كلمة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية التي ألقاها السيد دال شيهان مشيداً بالتعاون المثمر بين جامعة نايف والمنظمة الدولية لتحقيق الأمن عربياً ودولياً، ونوه في كلمته بالجهود التي تبذلها الجامعة والإنجازات المقدرة التي حققتها في مجال مكافحة الإرهاب والجرائم المستحدثة والجريمة المنظمة، وقدم شكر المنظمة الدولية لصاحب السمو الملكي الأمير نايف ابن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس المجلس الأعلى للجامعة على رعايته لهذا الصرح العلمي الذي يسهم في تحقيق الأمن إقليمياً ودولياً. بعدها ألقى العميد حسن علي فرحات من الجمهورية اللبنانية كلمة المشاركين وقدم شكره للجامعة باسمه وباسم زملائه على استضافتها لهذا البرنامج التدريبي المهم مؤكداً استفادتهم مما قدم فيه من علم وخبرات. عقب ذلك ألقى معالي رئيس الجامعة أ. د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي كلمة رحب فيها بالحضور، وأكد على أهمية هذا البرنامج الذي يعد الأول من نوعه باللغة العربية ويأتي في إطار التعاون الدولي مع الإنتربول تفعيلاً لمذكرة التفاهم بين الجانبين واستمراراً لتعاون قائم ومتطور. وأضاف أن المستجدات المتلاحقة في مجال الجريمة تستدعي مواجهتها بالتخطيط العلمي السليم واستشراف المستقبل لتحقيق الأمن والحفاظ على المكتسبات، وتمنى أن يكون البرنامج الذي استقطبت له هيئة علمية متميزة قد حقق أهدافه وغاياته واختتم كلمته برفع الشكر لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب على رعايتهم لهذا الصرح العلمي الذي يحظى بالإشراف المباشر والتوجيهات الكريمة من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس المجلس الأعلى للجامعة حتى وصل إلى هذه المكانة المتميزة.

بالتعاون مع الداخلية الفرنسية ومشاركة متخصصين من ثماني دول عربية... الجامعة تعقد الدورة التدريبية:

حماية المنشآت الحيوية

الأمن والحياة

اختتمت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية أعمال الدورة التدريبية التي نظمتها كلية التدريب بالجامعة بالتعاون مع وزارة الداخلية الفرنسية، (حماية المنشآت الحيوية). وحضر حفل الاختتام د. جمعان رشيد بن رقوش نائب رئيس الجامعة ووفد السفارة الفرنسية ووفد من كلية الملك فهد الأمنية وعمداء الكليات بالجامعة، وشارك في أعمال هذه الدورة متخصصون في مجال حماية المنشآت الحيوية والمهمة من ثماني دول عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،



المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية ، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، والمملكة المغربية.

وبدئ الحفل بآيات من الذكر الحكيم ، ألقى بعدها الدكتور علي ابن فائز الجحني عميد كلية التدريب بالجامعة كلمة استعرض فيها أهمية التدريب ودوره في تنمية المهارات ورفع القدرات العلمية والعملية كما استعرض برنامج كلية التدريب خلال العام ٢٠١١م حيث أوضح أن الكلية دربت أكثر من خمسين ألف متدرب من أنحاء الوطن العربي ومن مستويات قيادية مختلفة ، كما أوضح أن الجامعة لها تجربة متميزة في مجال التدريب الأمر الذي جعلها مؤسسة تدريب معتمدة دولياً من مختلف المؤسسات العالمية وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة، عقب ذلك ألقى المشرف العلمي على الدورة السيد جيزلان بنوا ممثل وزارة الداخلية الفرنسية كلمة شكر فيها الجامعة على ثقتها في برامج وزارة الداخلية الفرنسية وعلى فرصة التعاون وتبادل الخبرة مع مختلف الجنسيات العربية،كما أشاد بالمشاركين في الدورة التدريبية وقدراتهم المتميزة في مجال تخصصهم وتمنى أن تكون الدورة قد حققت أهدافها، وأكد على رغبة وزارة الداخلية الفرنسية في تطوير التعاون القائم مع الجامعة لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل ،ثم ألقيت كلمة المشاركين التي ألقاها نيابة عنهم المشارك العميد صباح حنا حيدر من الجمهورية اللبنانية حيث قدم شكره وتقديره للجامعة على ما تقوم به من جهود لتحقيق الأمن الشامل و على هذا البرنامج التدريبي المهم الذي حظي بهيئة علمية تضم نخبة من الخبراء في مجال الدورة .

بعدها ألقى د. جمعان رشيد بن رقوش نائب رئيس الجامعة كلمة رحب فيها بالضيوف والمشاركين في بيت الخبرة الأمنية العربية الذي يقوم على إعداد البرامج التدريبية التي تلبي احتياجات الأجهزة الأمنية العربية، وأوضح سعادته أن هذه الدورة تأتي في إطار تعاون علمي وإستراتيجي بين الجامعة ووزارة الداخلية الفرنسية لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل ، حيث سبق ونفذت الجامعة بالتعاون مع فرنسا أكثر من (٥٠)دورة تدريبية وحلقة علمية عن مكافحة الإرهاب، وحماية كبار الشخصيات، ومكافحة المخدرات، و مكافحة الهجرة غير المشروعة، وأمن الطرق وحماية الحدود داخل دولة المقر وفي فرنسا شارك بها ما يربو على ١٥٠٠ متخصص من الدول العربية فضلاً عن المؤتمرات الدولية في مجال القضاء والعدالة ومكافحة الفساد، وإسهامات فرنسا في رفد المعارض الأمنية بالجامعة كما وقعت جامعة نايف العديد من مذكرات التفاهم مع الجامعات والمراكز العلمية الفرنسية، كما تأتي الدورة في إطار سعي الجامعة بوصفها الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب نحو تطوير الكوادر العربية عن طريق تصميم وتنفيذ العديد من البرامج التدريبية المتخصصة التي تهدف إلى تنمية القدرات وتوسيع دائرة الاطلاع والمعرفة من خلال ما يطرح من موضوعات علمية وتبادل الآراء والخبرات، واختتم كلمته برفع الشكر والتقدير باسم الأسرة الأمنية العربية لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب على رعايتهم ودعمهم لهذا الصرح العلمي الأمني العربي الذي يحظى بالمتابعة الدائمة والرعاية الكاملة من حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حتى وصل إلى هذه المكانة المتميزة عربياً ودولياً . كما قدم شكر الجامعة لوزارة الداخلية الفرنسية على هذا التعاون المثمر والصادق . وتم عقب ذلك توزيع الشهادات على المشاركين في الحلقة العلمية .

يشار إلى أن الدورة هدفت إلى إكساب المشاركين مهارات متقدمة في مجال حماية المنشآت الحيوية والمهمة، وإكسابهم مهارات في تقنيات الرد على



الاعتـداءات التي تسـتهدف المنشـآت الحيوية ، وتدريب المشـاركين على تقنيات الرد السريع على إطلاق النار .

واشتمل البرنامج العلمي والعملي للدورة على جملة من الموضوعات المهمـة منهـا: الوقايـة الوضعياتية(توجيـه لمكافحة الإرهـاب) (النمط والأدوات ،ورد الفعل ضد الهجوم:التدابير الأمنية ، الإخلاء والإسعاف، التقاريـر ، حماية الآثـار والأدلة، والوقاية من هجوم ثانوي) والترتيبات لحماية منشـأة حساسـة بصفة احتياطية(المجال المراد حمايته أدوات الكشف، الكلاب البوليسية ، وحدات مجهزة للحماية الداخلية،والحماية اللصيقـة،وإدارة التجمهر:شـخصيات،جمهور، صحافـة)،ورد الفعـل ضـد الهجـوم، ومراجعـة النظريـات تطبيقياً(الاتصـالات ، الوحـدات، التفتيش،القبـض) ومفهـوم الحمايـة اللصيقـة إضافـة إلـى تنفيـذ سيناريوهات تشبيهية وغيرها من الموضوعات ذات الصلة .

ممثلو (الداخلية) و (العدل) العرب يبحثون بالقاهرة سبل مكافحة القرصنة البحرية

القاهرة – واس

عقـدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أعمال الاجتماع المشـترك لخبراء مجلسـيّ الداخليـة والعدل العرب برئاسـة المستشـار بإدارة التشريع بوزارة العدل المصرية الدكتورة أماني سعد البغدادي.

وأوضحـت البغدادي في تصريح لها على هامش الاجتماع أن الهدف مـن الاجتمـاع هو اعـداد مشـروع بروتوكـول عربـي لمكافحـة القرصنة البحريـة خاصـة بعد انتشـارها كظاهـرة خطيرة فـي المنطقة موضحة ان هنـاك عـدداً مـن الـدول العربية تعرضت لهـذه الظاهـرة. وقالت إن المناقشـات تركـزت حـول الملاحظات التـى تقدمت بهـا بعض الدول العربية حول مشـروع البروتوكول موضحة أن المناقشـات تتركـز حول الأصول العامة للبروتوكـول، معبـرة عـن أملهـا في أن يسـهم مثل هـذا البروتوكول في مكافحة الظاهرة، موضحة أن تجـارب الدول الاوروبيـة وأمريكا في هذا المجال لم تنجح في القضاء عليها، مؤكدة أن الجهود العربية تسـتهدف مكافحـة هذة الجريمـة ومحاولة منعها قدر الإمكان ومحاولة تقليل نسب حدوثها. ولفتت إلـى أن أهم المقترحات المقدمة فـي هذا البرتوكول هـو تقديم المسـاعدات بين الـدول العربيـة خاصة الـدول العربيـة المتاخمـة فـي الميـاه الأقليميـة إذا حدثـت جريمة القرصنة فـي أعالي البحار لإحدى سفن الدول العربيـة أو أي سفن أجنبية.

مـن جانبه أكد مدير الإدارة القانونية بالجامعة العربية المستشار رضوان بن خضراء أن هذا المشروع يسـتهدف وضع القواعـد اللازمة لتعزيـز التعاون العربـي فـي مجـال مكافحـة ظاهـرة القرصنـة البحرية نظراً لخطورتها المتنامية على الاسـتقرار والسلام في العالم.

وأوضـح بن خضراء أن هناك اتفاقيتين دوليتين تنظـم المسـائل القانونيـة المتعلقـة بالقرصنـة البحريـة هما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعـام ١٩٨٢م التـي تتضمن في الجزء السـابع منها أحكامـاً تتعلـق بالتعـاون فـي التصـدي لأعمـال القرصنـة كما تتناول تعريف القرصنة وحق الدول في ضبط أي سـفينة أو طائـرة قامت بالقرصنة أو وقعت تحت سيطرة القراصنة.

وأضـاف أن هـذه الاتفاقيـات تنـص أيضـاً على شروط عمليات الضبط والقانون الواجب التطبيق والمحاكـم المتخصصـة فضـلاً عـن اتفاقيـة قمـع الأعمال غير المشـروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحريـة لعـام ١٩٨٨م التي تنص في المـادة الثالثة منهـا على الأعمال المجرّمة بموجب هذه الاتفاقية ومـن بينهـا الاسـتيلاء علـى سـفينة أو السـيطرة عليها باستخدام القوة او التهديد باستخدامها.

نظمتها بالتعاون مع وزارة العدل السعودية

كلية التدريب بالجامعة تعقد الحلقة العلمية

غسل الأموال وتمويل الإرهاب



- **جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أخطر الجرائم التي تهدد الاقتصاد وأشدها خطرا على الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي..**
- **غسل الأموال يرتبط بالجريمة المنظمة.**
- **معظم البلدان العربية بذلت جهودا ملموسة لمواجهة هذه الظاهرة.**

الأمن والحياة

نظمت كلية التدريب بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية حلقة علمية موضوعها «غسل الأموال وتمويل الإرهاب» وذلك بالتعاون مع وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية.

وقد اوضح معالي رئيس الجامعة أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي ان الأمن والعدل عنصران مهمان في ضمان استقرار الدول ، لذا فإن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تولي الأمن اهتماماً كبيراً، وأوضح معاليه أن المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي بادرت لإيلاء القضاء جل عنايتها واهتمامها ابتداءً من توحيدها على يد

الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود (رحمه الله)..

ونوه معاليه بأهمية البرامج التي تعدها وزارة العدل وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لأصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل حتى يكونوا على دراية كاملة بأدق المتغيرات على الصعد كافة. وأضاف معاليه من البدهي أن تبادر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إلى استشراف المشكلات الأمنية المستحدثة وإيجاد الحلول العلمية لها وفق رؤى علمية وعملية مدروسة، وتأتي هذه الحلقة العلمية حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن سلسلة من البرامج في إطار سعي وزارة العدل للارتقاء بقدرات العاملين في السلك القضائي، ونحن في الجامعة سعداء بمستوى التعاون العلمي القائم مع وزارة العدل، ولعلي أجدها فرصة سانحة لأزجي الشكر والتقدير لمعالي الشيخ د. عبدالله بن عبدالكريم العيسى وزير العدل، وذلك لحرص معاليه على دعم علاقات الجامعة بوزارة العدل، والشكر موصول للإخوة المشاركين في الحلقة من أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل مؤكدين لهم تسخير إمكانات الجامعة العلمية والعملية لتقديم الدعم لهم.



هذا وقد استهدفت الحلقة بيان مفهوم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأساليب التقليدية المستحدثة للغسل والتمويل، والتعرف على القواعد الدولية الحاكمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك القواعد الدولية الموجهة لأنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإبراز نظام مكافحة غسل الأموال السعودي ولائحته التنفيذية، والإثبات في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وما يثيره من مشاكل خاصة نقل عبء الإثبات في أموال معينة إلى المدعى عليه. وتناولت جملة من الموضوعات المهمة حول: الاساليب التقليدية والمستحدثة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والإنترنت واساليب الدفع الإلكتروني، ودور فرقة العمل الدولية المعنية بغسل الأموال والتعاون الدولي في مجال ضبط الأموال المتأتية من هذه الجريمة، ودور مجموعة العمل المالي المعنية بغسل الأموال والمجموعات الإقليمية الأخرى وتمويل الإرهاب والنظام المصرفي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب،



ودور مؤسسة النقد العربي السعودي والقطاع المصرفي في مكافحة غسل الأموال، ونقل عبء الإثبات في جرائم غسل الأموال في الشريعة والقانون واستعراض بعض التجارب العربية في مكافحة غسل الأموال، وجهود المملكة في مكافحة غسل الأموال وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بغسل الأموال ومكافحة الفساد والإرهاب.

من موضوعات الحلقة

الاساليب التقليدية والمستحدثة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب

هذا وقدمت في الحلقة محاضرات كان من بينها محاضرة عن الاساليب التقليدية والمستحدثة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب قدمها العقيد منتصر أحمد النوايسه اشار فيها في مستهلها إلى ما شهده العالم من تطورات متسارعة في مجال المعلومات ونظمها وأدوات جمعها ومعالجتها وتوظيفها في مختلف أنماط الخدمات والإنتاج وشتى مناحي الحياة، وتزايدت الاعتمادية الشمولية على المعلومات ونظمها وعلى تكنولوجيا توظيف المعرفة والإفادة منها، إلى الحد الذي أصبحت المعلومات ونظم تقنية المعلومات والتطبيقات الرقمية عنصراً استراتيجياً للأداء والإنتاج والنماء والتطور بل مقياساً للقدرة على معايشة إيقاع العصر ومتطلباته، وأصبحت تكنولوجيا المعلومات كذلك تتمتع بإمكانيات هائلة للنهوض بالتنمية والنمو الاقتصادي حيث أنها تمتلك القدرة على تعزيز الابتكار وتعزيز الإنتاجية والحد من تكاليف إتمام الصفقات وأن هذا التطور ومجتمع المعلومات والعصر الرقمي ليسا فقط فضاء مليئا بالايجابيات وقصص النجاح في ميادين توظيف المعلومات والمعرفة ونظمها، بل هنالك حزمة من التحديات والمشكلات والحوادث والاعتداءات المتزايدة والخسائر المتنامية واستغلال غير مسبوق للبيئة الرقمية في ارتكاب أفعال تنافي القيم الأخلاقية وتطال المصالح الواجب حمايتها بل وتخالف القانون أيضاً ومن ضمنها جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.وأوضح المحاضر أن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أخطر الجرائم التي تهدد الاقتصاد الرقمي وتكمن صعوبة البحث فيها إلى أنها تعد منظمة وعابرة للحدود، ولا يمكن الفصل في بحثها بين البعد الداخلي والبعد الدولي بل لا بد من الاهتمام بالبعدين معا، حتى يمكن مواجهة كافة صورها ووضع الحلول المناسبة لمحاصرتها.

وأكد أن غسل الأموال يؤدي إلى آثار اقتصادية سلبية مباشرة وغير مباشرة تؤدي إلى نماء المال دون نمو الإنتاج وتؤدي إلى ظهور وسيطرة الاقتصاد الوهمي و عدم استقرار سعر الصرف وسعر الفائدة نتيجة صعوبة تسجيل المتحصلات من عمليات غسل الأموال ضمن حسابات الناتج القومي والتي يترتب عليها بالضرورة دخول بيانات نقدية مضللة تؤدي إلى صعوبة وضع خطط فعالة للتنمية الاقتصادية، وتؤدي عمليات غسل الأموال من ناحية أخرى إلى تعميق التفاوت بين الطبقات وعدم استقرار أسواق المال ونقص العملات الأجنبية وانخفاض الإنتاج القومي، وتفاقم مشكلة البطالة، والأخطر من ذلك استخدام الأموال في تمويل الأعمال الإرهابية. وأوضح المحاضر أن الأنماط والاساليب الجرمية تواكب التطور التقني والالكتروني ومن ضمنها الأساليب التي يستخدمها غاسلو الأموال، مشيراً إلى ان الحكومات والشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتجه بصورة متزايدة إلى وسائل الدفع الالكتروني لتحسين إدارة رأس مالها، ففي عام ٢٠٠٩



كان حوالي الثلث من مجموع معاملات الدفع في الوطن العربي مندرجا تحت الدفع الإلكتروني، ولابد من ان تتخذ الحكومات العربية إجراءات وقائية لتجنب الآثار الجانبية السلبية الناجمة عن استخدام التكنولوجيا والاستفادة من التجارب الدولية و الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، لضمان عدم استغلال الأساليب البنكية الحديثة في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب باعتبار ان الطرق المختلفة التي تستخدم في غسل الأموال تتفق بصورة أساسية مع تلك الأساليب والطرق المستخدمة لإخفاء مصادر تمويل الإرهاب واستخداماته والتي يمكن أن تنشأ عن مصادر مشروعة أو أنشطة إجرامية أو كليهما .

جريمة غسل الأموال في نظام مكافحة غسل الأموال السعودي

وقدم د. خميس بن سعد الغامدي محاضرة عن جريمة غسل الأموال في نظام مكافحة غسل الأموال السعودي أوضح فيها: إن جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أشد الجرائم خطراً على الاستقرار الأمني الاقتصادي ، والسياسي ، والاجتماعي، لأنها من الجرائم التي تمارس غالبا في مجموعات من العصابات المنظمة التي لا يهمها إلا تحقيق مصالحها القذرة ، ولو أدى ذلك إلى زعزعة أمن المجتمع كله ، ومن النادر أن تمارس بشكل فردي بعيدا عن تنظيمات الجريمة والارتباط بعصابات منظمة سواء داخل البلاد او خارجها.

وحيث أنه المقرر في مبادئ الفقه الجنائي الإسلامي أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص شرعي فقد قام المنظم في المملكة العربية السعودية بالعمل على تقرير قاعدة نظامية يتم من خلالها التعامل مع هذه الجريمة بما يحفظ أمن المجتمع على اختلاف أوجهه ، وذلك بحفظ الدين والنفس و العقل والنسل والمال ، وهي مقومات الحياة البشرية التي جاءت الشريعة الإسلامية بحفظها .

ولّما كانت الشريعة الإسلامية أقرت مبدأ الشرعية لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في جرائم الحدود والقصاص وجد المنظم أن الحاجة ملحة في جلب المنفعة ودفع المضرة للمجتمع السعودي من خطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأن ينشأ قواعد تجريم تهدف إلى مصلحة حفظ المال .



وهذه القواعد منبعها تحقيق المصالح للعباد ، ولسنا نقرر مصالح العباد من منطلقات أهوائهم إذ ذلك يجعلنا نقرر صحة التعامل بالخمر والمسكرات وجواز تحقيق المكاسب من أي سبيل كان ، وإنما تحقيق المصالح يكون من منطلقات الشريعة الإسلامية ، ومن مبادئ المقاصد الشرعية لا المقاصد الشخصية.

وأوضح المحاضر ان نظام مكافحة غسل الأموال السعودي تقنين يجمع القواعد الشرعية التي تحقق المنافع وتدفع



المضار عن المجتمع ، تحقيقاً لمصلحة حفظ المال ، حيث حدد النظام الأفعال التي تعد من جرائم غسل الأموال ، وحدد عقوباتها ، ولا يعني هذا مطلقا أن النظام جاء ليحرم المباح ، وإنما جاء لينظم التعاملات المالية في المجتمع حتى لا تستغل الموارد المالية لتمويل العصابات المنظمة التي لا يهمها إلا مصالحها الشخصية ولو كان ذلك في تدمير المجتمع كله.

وهذا النظام استقيت مواده من قواعد الشريعة الإسلامية التي اتصفت بالمرونة في شأن جرائم التعازير وعقوباتها ، وجعلت لولي الأمر تحديد الأفعال التي تعد من موجبات التعازير ، ومكنته من تقرير العقوبات التي يراها ملائمة لكل منها تحقيقاً للسياسة الشرعية. وأضاف المحاضر أن تحديد قواعد تجريم غسل الأموال، هي من حفظ المال من أن يقع في أياد عابثة ، وهذه القواعد تحقق مصلحة شرعية تقتضيها السياسة الشرعية بهدف حفظ المجتمع وأفراده واستقرار أمنهم، ونحن نعلم أن الشريعة الإسلامية قد حددت الطرق الشرعية لاكتساب المال وإنفاقه وأن من السياسة الشرعية تنظيم النشاط الاقتصادي بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وأن تحديد قواعد تجريم غسل الأموال يستنبط بالاستنتاج والقياس السليم من النصوص الشرعية ومنها ، قول الله تعالى :» وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ « وقاله تعالى :» يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ «وقوله ﷺ كل لحم نبت من حرام فالنار أولى به» وقوله ﷺ :«إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً».

وقدم المحاضر لمحة موجزة عن جريمة غسل الأموال مشيراً إلى أن هذا المصطلح يرجع من حيث مصدره إلى عصابات المافيا ، حيث كان يتوفر بيد هذه العصابات أموال نقدية طائلة تكون غالبا بفئات نقدية صغيرة ناجمة عن الأنشطة غير المشروعة، وفي مقدمتها المخدرات والقمار والأنشطة الإباحية والابتزاز وتجارة المشروبات المهربة وغيرها ، وقد احتاجت هذه العصابات أن تضفي المشروعية على مصادر أموالها عوضا عن الحاجة إلى حل مشكلة توفر النقد بين يديها ومشكلة عدم القدرة على حفظها داخل البنوك ، وكان احد ابرز الطرق لتحقيق هذا الهدف شراء الموجودات وإنشاء المشاريع ، وهو ما قام به أحد أشهر قادة المافيا (آل كابون) ، وقد أحيل (آل كابون) عام ١٩٣١ إلى المحاكمة، لكن ليس بتهمة غسيل الأموال غير المعروفة في ذلك الوقت ، وإنما بتهمة التهرب الضريبي .





وقد عاد المصطلح (غسل الأموال) للظهور مجددا على صفحات الجرائد إبان فضيحة (ووترجيت) عام ١٩٧٣ في أمريكا ، لكن ظهوره القانوني تحقق في أول دعوى أمام القضاء الأمريكي عام ١٩٨٢ ، ومنذ ذلك الوقت جرى شيوع الاصطلاح للدلالة على أنشطة إسباغ المشروعية على الأموال القذرة المتحصلة من مصادر غير مشروعة عن طريق إدخالها ضمن دائرة الأموال المشروعة في عملية تتخذ مراحل متعددة وإشكال عديدة تؤدي بالنتيجة إلى إظهار المال وكان له مصدرا مشروعا .

لماذا الخوف؟وتساءل المحاضر عن اسباب الخوف من غسل الأموال ...وفي اجابته على ذلك يقول: إن الأموال المتحصلة عن مصادر غير مشروعة هي أموال لها آثار مدمرة في مجالات الاقتصاد الدولي و المحلي ومن أهمها ما يلي :

١ . أن غسل الأموال ينمي الجريمة الخفية، ويزيد من دائرتها باعتبارها مصدرا للثراء السريع جدا .

٢ . الأموال القذرة الناتجة عن الجريمة لها تأثيرها على البورصة ، عندما تدخل إليها بقصد غسلها ، مما ينتج عنه عمليات شراء كبيرة تهوي بأسعار الأسهم إلى الحضيض لأن الهدف ليس البيع او الشراء ، إنما الهدف هو غسل المال ، كما انه لا يوجد لدى الغاسل هم لزيادة أرباحه ، وإنما همه إخراج مال من مصدر مشروع ، وليس بسر على أحد أن البورصة يعتبر من أهم المواقع المؤثرة في البنيان الاقتصادي .

٣ . خطورة تهريب الأموال المتحصلة من الأنشطة الغير مشروعة للخارج، مما يوجد فقرا في النقد داخل البلد، وخاصة إذا كان التعامل بالعملة الصعبة.

٤ . خطورة تعرض البنوك التي تتورط في عمليات غسل الأموال إلى مشكلات وأزمات اقتصادية والتي تؤدي إلى انهيارها ، بسبب تهريب النقد إلى خارج البنك .

٥ . خطورة انخفاض أسعار صرف العملة الوطنية وذلك يؤثر على الاقتصاد الوطني ، لأن هم الغاسل هو صرف ما لديه من أموال وطنية بعملة أجنبية ولو أبخس الأثمان ، مما يزيد من ازدهار السوق السوداء للصرف الأمر الذي يؤثر سلبا على قوة العملة الوطنية .

واشار المحاضر إلى أن نظام مكافحة غسل الأموال السعودي أخذ بالمفهوم الموسع للركن المفترض لجريمة غسل الأموال الذي لا يحدد جريمة ، أو جرائم بعينها لتكون أساساً لجريمة غسل الأموال، وإنما كل نشاط إجرامي نتج عنه مال يكون أساساً لتجريم غسل الأموال ، بل كل مصدر للمال ناتج من مصدر غير مشروع ، أو غير نظامي كالمعاملات المدنية، أو التجارية، أو المخالفات النظامية ، ولو لم يكن من نشاط إجرامي .

وينتج عن هذا ما يلي :

١ . لا يستلزم الحكم في النشاط الإجرامي المكون للجريمة ، أو الحكم المدني، أو التجاري بالإدانة ، لإدانة المتهم في جريمة غسل الأموال ، فقد تحكم المحكمة في النشاط الإجرامي المكون للجريمة بالإدانة ، بينما لا تحكم بالإدانة في جريمة غسل الأموال ، وقد تحكم المحكمة بعدم الإدانة في الجريمة الأولية ، بينما تحكم بالإدانة في جريمة غسل الأموال والحال كذلك في المعاملات المدنية والتجارية.

٢ . يعتبر النشاط إجراميا ولو حكمت المحكمة بعدم الإدانة لوجود خطأ إجرائي في جمع الأدلة والمعلومات في الجريمة الأولية لا يمكن تصحيحه ، مما يستلزم أن تحكم المحكمة ببطلانه ، فيستحيل هنا أن

المنظمة غالبا ولاسيما الارهاب وتهريب الاسلحة والمخدرات والفساد وغيرها من الجرائم ، وبالجريمة غير المنظمة احيانا ، وقد تطورت صور هذه الجرائم مع التطور التكنولوجي وتطور اقتصاديات الدول بشكل كبير . كما صاحب ذلك ظهور جرائم غسل الاموال عبر الانترنت وسرقة المال عبر الانترنت عن طريق الحسابات الالكترونية والبطاقات التي تحمل ارقاما سرية وكذلك الدخول إلى المواقع الالكترونية والعمل على اختراقها وكذلك سرقة أرقام بطاقات الائتمان واستعمالها واستخدام الانترنت في انشطة ارهابية او لا اخلاقية.

وبالرغم من أن جريمة غسل الاموال أو ما يسمى بتبييض الأموال ليست بالجديدة كممارسة عملية، إلا أن اتساع مؤسسات المال والأعمال وانتشارها وإعمال مبادئ الشفافية والنزاهة في أعمالها، فضلاً عن توسع الأنشطة الاقتصادية وتداخلها مع الأنشطة المجتمعية الأخرى، كل ذلك قاد إلى تجسيم ممارسات غسل الأموال واتضاح أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

واشار المحاضر إلى أن معظم البلدان العربيةبذلت من خلال مؤسساتها المالية والرقابية جهوداً ملموسة لمواجهة الظاهرة وأسبابها من خلال التشريعات التي تنص على تجريم عمليات غسل الأموال وملاحقة القائمين بها قضائياً، واتخاذ كل ما تجده مناسباً لمنع



نقول أن الجريمة الأولية غير متوفرة، أو النشاط الإجرامي غير مكتمل .

٣. يعتبر النشاط إجراميا ولو حكمت المحكمة بعدم الإدانة في الجريمة الأولية، أو النشاط الإجرامي ، على أسباب تنفي اتصال المتهم بالجريمة، أو لأسباب موضوعية مثل انتفاء أحد أركان الجريمة فإن ذلك لا ينفي وقوع الجريمة الأصلية .

٤. ليس هناك فرق بين وجود مال ناتج من نشاط إجرامي ، أو مصدر غير مشروع، أو غير نظامي ، وبين صدور حكم نهائي يثبت أن المال ناتج من جريمة جنائية ، أو مخالفة مالية، أو إدارية ، أو مصدر غير شرعي ، أو غير نظامي .

٥. لا يلزم لاعتبار النشاط إجراميا أن تحرك فيه الدعوى ، بل يعتبر نشاطا إجراميا ولو لم تكن الدعوى الجنائية قد حركت فيها.

٦. يعتبر النشاط إجراميا ولو كان هناك ما يمنع من تقرير المسؤولية الجنائية لمرتكبها كصغر السن ، أو الجنون ، أو الإكراه ، فكل ذلك يعتبر محلاً لجريمة غسل الأموال ، والحال كذلك في مصدر المال غير المشروع، أو غير النظامي .

٧. يعتبر النشاط إجراميا ولو انقضت الدعوى الجزائية العامة بما نص عليه في الفقرة(٢،٤،٣)من المادة (٢٢) من نظام الإجراءات الجزائية .

القواعد الدولية

وقدم د. عبدالله عبدالكريم عبدالله محاضرة عن القواعد الدولية الموجهة لمنع استخدام النظام المصرفي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وصف فيها جرائم غسل الاموال وتمويل الارهاب بانها واحدة من الجرائم التي تدمر المجتمعات واقتصاداتها واخلاقها ونظمها الاجتماعية والمالية والثقافية والدينية، حيث تعتبر جريمة غسل الاموال من الجرائم الاقتصادية الحديثة المرتبطة بالجريمة

إنخراط الأموال المشبوهة في الاقتصادات.

وتأتي عمليات غسل الأموال في مقدمة الأنماط الجديدة للجريمة المنظمة سواء على النطاق المحلي الإقليمي والدولي، مستغلة في ذلك التطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات والاتصالات ووسائل الانتقال، ومستفيدة من المتغيرات الاقتصادية التي تزامنت مع تلك التطورات والتي تمثلت في تداعيات عولمة الاقتصاد، والتوجه نحو تحرير وتدويل الأسواق، ونمو الأنشطة التجارية والمالية وحركة النقل والسياحة، وماصاحبها من تدفق دولي ضخم للسلع والخدمات بين البلدان المختلفة.

وقد اتسع معدل هذه الجرائم خاصة في ظل انتشار الفساد المالي والإداري متمثلا على وجه الخصوص في الرشوة والاختلاس والاستيلاء على المال العام والتربح نتيجة لاسباب متعددة كعدم اتباع قواعد التدقيق والمراجعة الداخلية، وضعف الرقابة الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي، في العديد من الشركات والمؤسسات خاصة المؤسسات المالية والمصرفية حيث أضحى الفساد الإداري مصدرا للأموال غير المشروعة إلى جانب كونه أحد العوامل المساعدة في تسهيل غسل تلك الأموال.

ولقد ازدادت صعوبة إجراءات تعقب وضبط ومصادرة الأموال ذات المصدر الجرمي، واتسعت فرصة إعادة استخدام عائدات الجريمة في تعزيز الأنشطة الإجرامية والتسلل إلى الهياكل الاقتصادية المشروعة، والتأثير على النظم المالية والمصرفية بل وعلى أجهزة العدالة الجنائية والمؤسسات السياسية والإعلامية.

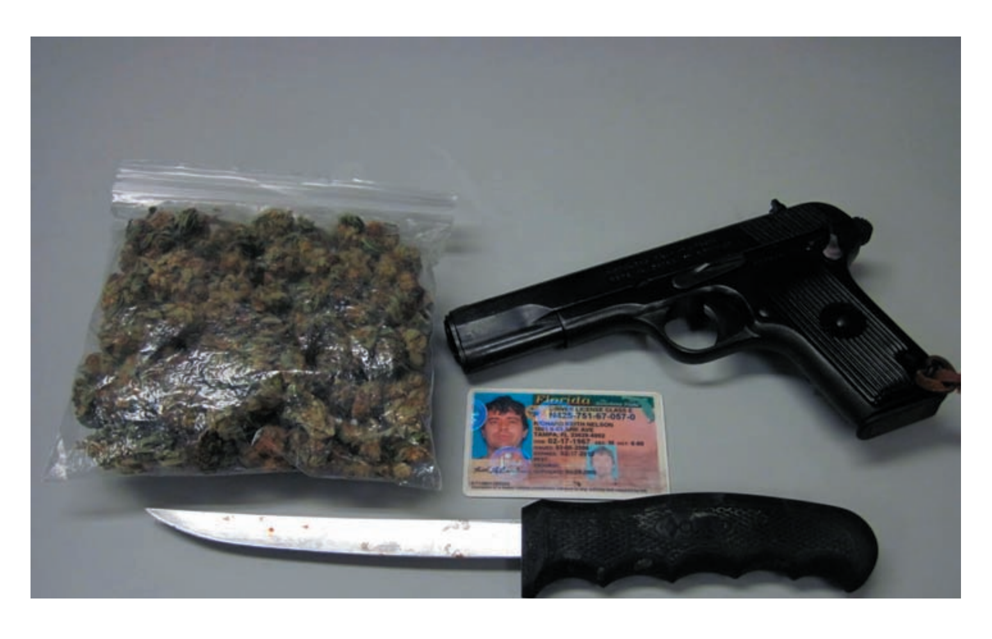
وبسبب استغلال التقنية في ارتكاب العديد من الجرائم فإن ذلك اصبح ظاهرة تؤرق العديد من دول العالم لما لها من اثار اقتصادية واجتماعية خطيرة على وضع ومكانة هذه الدول. وترجع ارهاصات فكر هذه الجريمة الى ان انتقال رؤوس الأموال عبر الدول اصبح اكثر يسرا في ظل تدويل الاقتصاد العالمي، ونمو أسواق المال الدولية، والمؤسسات المالية والمصرفية المحلية والدولية ، وقد حمل هذا في طياته تنامي حركة الجريمة المنظمة وتزايد حركة تداول أموال المنظمات الإجرامية على المستوى الدولي والمحلي بهدف تغيير صفة الأموال التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة واعادة تدويرها في مجالات وقنوات استثمار قانونية لكي تبدو كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع، واصبحت شبكة الانترنت والكمبيوتر ادوات الجريمة او محلها.

لذلك تزايد الاتجاه في السنوات الأخيرة نحو مكافحة هذا النوع من الجرائم من خلال جهود دولية ووطنية حثيثة استهدفت الحد من تلك الظاهرة والحيلولة دون نموها لما لذلك من آثار بالغة على الاقتصاد العالمي.

كما ارتبطت جرائم غسل الاموال بتمويل العمليات التي تستهدف الانسان والانسانية وهي الاعمال الارهابية، فلقد استغلت جماعات الاجرام والارهاب في العالم التطورات العالمية كافة من اجل توسيع نطاق اعمالها غير المشروعة واستحدثت اساليب اجرامية جديدة ومتطورة.

واوضح المحاضر ان عمليات غسل الأموال تستهدف إخفاء المصدر الأساسي للأموال، والبحث عن تغطية قانونية لأصل ما أو لملكية أموال تم الحصول عليها بصورة غير قانونية، بحيث تبدو في النهاية كأنها أموال تم الحصول عليها من مصادر قانونية، وبحيث لا تخضع هذه الأموال لقوانين





المصادرة أو غيرها من القوانين التي تحارب إيرادات الأنشطة الإجرامية.

وقد تأخذ الاموال طريقها هروبا خارج حدود سريان القانون المناهض للفساد المالي ثم تحاول العودة مرة اخرى بصفة مشروعة معترف بها من قبل نفس القوانين التي كانت تجرمها في اطار من عمليات تضليل للسلطات المختلفة حول مصادر الأموال. وقد يسعى الغاسل إلى إعادة تعريف طبيعة الأموال ذاتها بسبب عدم خضوع الأموال لبعض النظم القانونية مثل قوانين الرقابة على الصرف الأجنبي أو الرسوم الجمركية أو الضرائب على الدخل مثال ذلك أرباح الشركات التي يرغب في إخفائها عن السلطات الضريبية.

وتتسابق دول العالم في وضع العديد من القوانين والاجراءات الحازمة لمنع انتشار هذه الظاهرة والتي تفشت في الآونة الاخيرة بشكل أدى الى الحاق الضرر باقتصاديات تلك الدول.



نظرة عامة

وقدم اللواء خضر بن عايض الزهراني محاضرة عن الإرهاب وغسيل الأموال ودور المملكة العربية السعودية في مكافحتهما. أوضح في مستهلها أن الإرهاب ظاهرة ليست بالحديثة على المجتمع الدولي فقد عرفها الإنسان منذ القدم وكان من مظاهرها القرصنة البحرية ومع تطور العلم والاتصالات ووسائل النقل اتخذ الإرهاب صوراً وأشكالاً عديدة ويتفق العالم على خطورة الإرهاب باعتباره عملاً يتصف بالوحشية والبربرية وبما يبثه من رعب في النفوس سواء مورس بصورة فردية أو جماعية لإشاعة الخوف والذعر لإحداث تأثير تجاه الشعب أو اتجاه السلطة الحاكمة من أجل فرض الإقناع بأهداف سياسية أو دينية أو خلافها من الاهداف.

وقد تفاقمت ظاهرة الإرهاب في السنوات القليلة الماضية على نحو مختلف واتخذت أشكالاً وصوراً متعددة حتى بدأ التخوف من أن ينعت هذا القرن "بقرن الخوف" وتعددت المؤتمرات لمحاولة وضع حد لهذه الظاهرة حيث أصبحت حوادث الإرهاب والتطرف ظاهرة معتادة في الحياة اليومية على الساحة الدولية حتى لا تخلو صحيفة محلية أو عالمية في دول العالم من أنباء عن العمليات الإرهابية ومآسيها التي ينفذها المتطرفون وأصبح الإرهاب شيئاً

ملموساً في معظم دول العالم بما يثير الرعب والقلق وأصبح الإرهاب الدولي.. صور العنف السياسي في مجال العلاقات الإنسانية.

واستعرض المحاضر أنواع وصور الإرهاب فاوضح انه يوجه إلى عدة جوانب يمكن تلخيصها في التالي :

١- ضد الأشخاص الطبيعيين مثل الاعتداءات الجسدية كحالات الاغتيالات للشخصيات العامة أو الحزبية أو السياسية أو الدينية واحتجاز الرهائن .

٢- ضد الأموال مثل سرقة أو تدمير محلات الذهب والمجوهرات ومكاتب الصرافة وتدمير الممتلكات العامة والخاصة والمباني الحكومية والشركات السياحية ومباني السفارات والقنصليات والطرق والجسور عن طريق الحرائق أو التفجير .

٣- ضد وسائل النقل مثل تفجيرات القطارات والباصات وتغيير مسارات الطائرات المدنية بعد اختطافها بالقوة الجبرية واحتجاز الركاب الأبرياء من أجل تحقيق بعض المطالب غير المشروعة او اسقاطها .

٤- الاعتداء من جانب دولة ما بأفعال إجرامية ضد دولة أخرى تستهدف إثارة الرعب لدى شخصيات عامة أو مجموعة الأشخاص أو لدى الجمهور أو التشجيع على ارتكاب تلك الأفعال الإجرامية.

٥- جرائم خاصة بصنع الأسلحة والذخيرة أو المتفجرات أو المواد الضارة واقتنائها أو حيازتها لتزويد الغير بها ليقوموا بواسطتها بأعمال إرهابية.

واشار المحاضر في حديثه عن اهداف الإرهاب إلى أن الإرهاب بحكم أنه أحد أساليب العنف السياسي فإنه تحول في أهدافه من إرهاب الخصوم وتحطيم روحهم المعنوية إلى مرحلة الانتقام القاسي بما يحقق التأثير البليغ في



السلطة والشعب متطلعاً إلى المستقبل ومرحلة نشر للمبادئ والقضايا التي يحارب من أجلها الإرهابيون ، ولكن الإرهاب له أهدافه الثابتة وهي التأثير على القرار السياسي وإكراه متخذي القرار على تركه أو تعديله أو تحويره بما يحقق إرادة الإرهابيين.

وتطرق المحاضر إلى أساليب مكافحة الإرهاب على المستويات المحلية والدولية؛ اما على المستوى المحلي فقد قسم المحاضرأساليب مكافحة الإرهاب في الدولة الواحدة إلى فرعين:

١- الجوانب الوقائية لمكافحة الإرهاب :«المنع»: ويقصد به (المنع) وذلك عن طريق منع مسببات الإرهاب وعناصر قوته والعمل على كسر أحد أضلاع مثلث العملية الإرهابية الثلاثة (الإرهابي - الأدوات المستعملة وأهمها التمويل- الهدف) حتى لا تتم العملية ويتم ذلك عن طريق مرحلتين ثم تعزز بجوانب إضافية أخرى.



أ- إنشاء جهاز متخصص لجمع المعلومات : فوجود هذا الجهاز أصبح ضرورة قومية حتمية في كافة دول العالم وبالذات من يتعرض لعمليات الإرهاب ، وتخصيص هذا الجهاز لمتابعة العمليات الإرهابية ونشاط الإرهابيين على المستوى المحلي والدولي وجمع المعلومات والقيام بتحليلها ومعرفة أهداف النشاط الإرهابي وتوجهاته وكيفية تمويله وكوادره وأماكن تمركزة ووسائل الضغط التي يلجأ إليها والاتجاهات التي يرمي مستقبلاً لتوجيه عملياته الإرهابية إليها.

ويتم اللجوء أحياناً إلى غرس بعض الأشخاص المدربين من أجهزة الأمن المتعددة وغيرهم داخل المنظمات الإرهابية مع تحديد الغطاء المناسب لكل منهم الذي يمكنهم من التواجد معهم بسرية مطلقة وتدريبيه تدريباً جيداً مع وضع خطة لتأمينه في حالة كشفه والعمل على جمع المعلومات من المصادر المختلفة ثم



تحليلها لاستخلاص النتائج والإتجاهات على وضع الخطط المواجهه لها.

ب- مرحلة وضع الخطط الأمنية : وتتم هذه المرحلة بعد جمع المعلومات وتحليلها ثم من خلال المراقبة لتحركات النشاط الإرهابي سواء بالأمكنة أو بالحملات التفتيشية السرية على أماكن إقامتهم والتصدي للعمليات الإرهابية خلال المرحلة الأولى للتخطيط والعمل على إحكام السيطرة على حدود الدولة وكشف أي محاولة لاختراقها ثم التنسيق مع الأجهزة الأمنية والعسكرية والمدنية للدولة في إطار منع الظواهر الإرهابية والعمل على رفع كافة الإجراءات الوقائية الفنية للتأمين في مجال تأمين المنشآت والطائرات والعمل على منع تسرب الأدوات الإرهابية والسيطرة على أساليب تمويل المنظمات الإرهابية لشل حركتها.

ج- جوانب وقائية إضافية : إتباع سياسة ثقافية إعلامية تعليمية تحث الجماهير للمشاركة في التصدي لظاهرة الإرهاب وإستغلال الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية في ذلك وكل الرسائل مثل المحاضرات والندوات من خلال المدارس والجامعات والمساجد وبأقصى طاقة لتحدث التأثير المطلوب في الجماهير .

وتنمية الوعي لدى الجمهور بخطورة وأضرار الإرهاب من خلال برامج خاضعة للتطوير والتعديل عن طريق مؤسسات لها اتصال مباشر مع الجمهور.

والتركيز من خلال الأنشطة الثقافية والفكرية والمحاضرات والندوات العلمية والأنشطة الرياضية للوقاية من الإرهاب والجريمة بصفة عامة وبأسلوب متميز يجمع بين الترغيب والترشيد بما يستوعب طاقة الشباب فيما هو مفيد لوطنهم ومواطنيهم.

وحث الجماهير على الخروج عن السلبية والتعامل بإيجابية للوقوف في وجه مروجي الأفكار المنحرفة والمضللة والتبليغ عن التحركات المشبوهة للعناصر الإرهابية.

والتوعية المستمرة للأسرة خصوصاً الآباء والأمهات لرقابة سلوك أبنائهم وتوجيههم الاتجاه الوطني الصحيح وحمايتهم من الانحراف.



وإنشـاء مشـاريع قومية للشـباب منعاً مـن البطالـة والفراغ وتوجيـه الطاقات لأعمال مفيدة للمجتمع.

٢ - الجوانـب المباشـرة لمكافحـة ظاهرة الإرهـاب : ويقصد بهـا (المواجهة) وتعني تدخل الدولة من خلال أجهزتها الأمنية لوقف تنفيذ الأعمال الإرهابية من خلال وسـائل سياسـية ، قانونية ووسـائل إجرائية وهذه الوسـائل تتم في حالة منع وقوع الجرائـم الإرهابيـة التـي تحدث ويجـب عند وقوعها سـرعة القبض علـى مرتكبي تلك الجرائم وبفاعلية شـديدة وبأقل الخسـائر حتى يمكن إعادة الثقة إلى نفوس المواطنين وردع الإرهابيين عن ارتكاب مزيد من الجرائم خوفاً من ضبطهم.

وأشار المحاضر إلى أن المملكة العربية السعودية اتخذت إجراءات فعالة لمكافحة الإرهاب من أبرزها:

١. انشاء اللجنة العليا لمكافحة الإرهاب.

٢ . انشاء اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب.

٣ . انشاء مركز الامير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية.

٤ . تدعيم الاجهزة الأمنية بالرسائل الفنية لمكافحة الإرهاب.

٥ . الانضمام للاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب.

٦ . اصـدار الانظمـة المتعلقـة بمكافحـة الإرهاب مثل نظام مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب.

٧ . تكريم الشهداء وأسرهم.

٨ . رعاية اسر وابناء المتورطين في جرائم الإرهاب.

٩ . انشـاء لجنـة عليا للاشـراف علـى الاعمـال الخيريـة والاغاثيـة وخلافهـا من الإجراءات للتعريف بالإرهاب وخطورته وتأثيره على الدين والوطن والمواطن.

وفـي ختـام محاضرتـه اكـد اللـواء الزهرانـي ان الإرهـاب مسـتمر ومتطور في اسـاليبه وطرقـه ومؤشـراته والدلائل المسـتقبلية تنـذر بأنـه سـيكون أشـد ضـراوة وقسـوة وانـه ربمـا يتحـول مـن نشـر الخـوف والرعـب لتحقيـق طلبات غير مشـروعة إلى استراتيجية للتهديـد واحـداث الكـوارث حتـى انه ربما حصلت بعض المنظمات الإرهابية على بعض الأسـلحة النووية لا سـيما أن بعـض الـدول كمـا فـي جمهوريـات الاتحاد السـوفيتي سـابقاً ليس لديها مانـع للبيـع لمـن يدفع. ولـذا لابد من تكاتـف جميـع الـدول وشـعوب العالم لوضـع إسـراتيجية دولية شـاملة وعاملـة لمعالجـة ومواجهـة ظاهـرة الإرهـاب معالجـة إيجابيـة قبـل أن يسـتفحل شـرها وتشـكل خطراً يهدد الحضـارة الإنسـانية ولعل دعـوة خادم الحرمين الشـريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لانشـاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب يبرز ما يحقق هذا الغرض.

ومن ثم أصبح لزاماً عقد مؤتمر دولي في إطـار منظمـة الأمم المتحدة لبحث افضـل الطـرق والوسـائل لمنـع حوادث الإرهاب كما يجب تحديد تعريف جامع للإرهاب يكون واضحاً ومحدداً ومقبولاً مـن جميـع اعضـاء الجماعـة الدولية، وكذلـك القيـام بدراسـة كافة الأسـباب والعوامـل المنشـئة والمسـببة لتنامـي هذه الظاهرة وتطوير اسـاليب التعاون ومنها سرعة تسليم الإرهابيين وتحقيق اعلى درجات التعـاون بين اجهزة الأمن والعـدل فـي كل دولـة جميـع الاجهـزة الأمنيـة والقضائيـة والاجتماعيـة والتعليميـة والإعلامية لمواجهة ظاهرة الإرهاب واقتلاعها من جذورها.

مركز الدراسات والبحوث بالجامعة ينظم الندوة العلمية

التصدي للفكر الإرهابي.. والحد من تجنيد الشباب



رئيس الجامعة:

● الأمن الفكري يتصدر أولويات برامج الجامعة.

● الأسلوب الأمثل للتصدي لهذه الآفة يكمن في العلم والمعرفة بهذه المشاكل وكيفية التعامل معها وتحديد أبعادها

● أعضاء الهيئة العلمية يناقشون عددا من المحاور ويخرجون بنتائج مثمرة..

الأمن والحياة

نظم مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ندوة علمية موضوعها (التصدي للفكر الإرهابي والحد من تجنيد الشباب) وشارك في أعمال الندوة التي استمرت ثلاثة أيام ممثلون عن وزارات الداخلية والعدل والإعلام والشئون الاجتماعية والتربية والتعليم في الدول العربية والعاملون في منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني والأجهزة الأمنية المعنية بموضوع الندوة، وقد استهدفت الندوة التعرف على أساليب وطرق الترويج للفكر الإرهابي لدى الشباب، والتعريف بخطورة الفكر المنحرف على الشباب والناشئة خصوصاً، والبحث عن أفضل الطرق والسبل لمواجهة الفكر الإرهابي والفكر المنحرف، والتصدي الفكري والاجتماعي والنفسي للفكر الإرهابي الانحرافي .



وقد أوضح معالي أ.د. عبد العزيز بن صقر الغامدي رئيس الجامعة أن هذه الندوة تأتي في إطار سعي الجامعة لتحقيق الأمن الفكري ومناقشة قضايا الإرهاب لما لها من آثار سلبية مختلفة في الحياة الاجتماعية والوضع الأمني لاسيما وأنها تستهدف فئة الشباب والناشئة من أفراد المجتمع لجعلهم يعتنقونه ويطبقونه في حياتهم وسلوكياتهم اليومية الأمر الذي يستلزم ضرورة التصدي الفكري لاستهداف المنظمات الإرهابية للشباب من خلال دراسة الإرهاب والوقوف على ماهيته وجذوره ومنابعه وأهدافه الحقيقة وأجندته الخفية ليتسنى للمجتمع بمختلف مؤسساته أن يتصدى لهذه الآفة المقيتة التي تستهدف قيم وأخلاق وروح المجتمع . وأضاف معاليه : أن الجامعة انطلاقاً من المفهوم الواسع للأمن وتشعبه وتداخله مع التنظيم الاجتماعي - تدرك أن الأسلوب الأمثل للنجاح في هذا المجال هو العلم والمعرفة بهذه الإشكاليات وكيفية التعامل معها وتحديد أبعادها وفهم أدوار المؤسسات المجتمعية الأخرى ومدى اعتمادها على مواجهة هذا الخطر الداهم ،ولذلك فإنها تسعى وبتوجيه مباشر من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس المجلس الأعلى للجامعة من خلال برامجها التعليمية والتدريبية والبحثية لترجمة هذا النهج إلى واقع ملموس حيث يتصدر الأمن الفكري أولويات برامج الجامعة فهو حجر الزاوية للأمن ومن منظومة الأمن العام في المجتمع بل ركيزة كل أمن وأساس كل استقرار وهو الموجه للسلوك والمدبر للتصرفات الإنسانية ولذلك فإن إدراك رجال الأمن والمستفيدين من أنشطة الجامعة لأهمية الأمن الفكري وكل ما يؤدي إلى تنقيته من الانحرافات وما يتعلق به من أفكار هدامة وتيارات معادية يعد ضرورة ملحة للتعامل مع انحرافاته ومواجهته .

من موضوعات الندوة

السمات النفسية للفرد ذي الفكر المنحرف

هذا وقدمت في الندوة بحوث كان من بينها بحث بعنوان (السمات النفسية للفرد ذي الفكر المنحرف) قدمه أ.د. فاروق السيد عثمان أشار في مقدمته إلى تزايد الاهتمام بدراسة الفكر المنحرف والإرهاب من الناحية السلوكية والناحية الفكرية في الفترة الأخيرة وقال إن التحدي الحقيقي لكثير من دول العالم في السنوات الأخيرة يكمن في قضية الفكر المنحرف الذي يولد الإرهاب، ومما يزيد الأمر تعقيداً هو عدم وجود نظرية أو أسس نفسية اجتماعيةيمكن أن يقودنا إلى استنباط علمي للفكر المنحرف والفكر الإرهابي أو زمان حدوثه أو الطرق التي تقود إلى بناء هذا الفكر. وبدأ الاهتمام بموضوع الإرهاب بعد أحداث سبتمبر عام ٢٠٠٠م، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، حيث بدأ التعامل بشكل جدي مع هذه الظاهرة العالمية الجديدة وبدأت حقبة جديدة تتشكل وهي الحرب على الإرهاب. ويتشكل السلوك الإرهابي نتيجة الفكر المنحرف حيث يتشكل هذا الفكر من خلال دورة حياة الفرد المعرفية التي يتعلم من خلالها الكثير من المفاهيم المغلوطة. وأوضح الباحث أن التفكير يلعب الدور المحوري في عملية التعليم والتعلم حيث

أنه يؤسس لثقافة الفهم والتوضيح، والتفكير الإبداعي، والتفكير الناقد. وأكد الباحث في هذا الصدد أن مؤسساتنا التعليمية تتحمل مسؤولية جسيمة في تحصين الشباب ووقايته من أي انحراف فكري باتجاه الغلو والتطرف، من خلال الحوار مع الطلاب وفتح المجال أمامهم للتعبير عن أرائهم بكافة الوسائل وفي مختلف الأنشطة التعليمية». ووصف الباحث المؤسسات التعليمية بأنها من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بدور التربية وتشكيل سلوك أفراد المجتمع، وتأتي أهميتها من حيث أنها حلقة الوصل بين المنزل والمجتمع، وما نحتاجه من المدرسة في الوقت الحالي هو وضع تصورات جديدة لمقررات دراسية تحتوي على أفكار جديدة لمفاهيم جديدة تتبنى قيم التسامح والحوار وتقبل الأخر وتقبل الاختلاف من خلال مقررات دراسية تنمي المهارات الحياتية، كما أن الاهتمام بالتفكير الناقد يسهم إلى حد كبير إلى تخفيف التعصب والغلو والتطرف الفكري الذي يقود في النهاية إلى الانحراف الفكري ولاحظ الباحث أن النظام التعليمي في عالمنا العربي يعاني العديد من الأزمات أهمها الزيادة المطردة في المعرفة الإنسانية مما أنعكس على المخرجات التعليمية التي تتسم بكم المعرفة التي يعرفها الطلاب، وقلة من المهارات التي يمتلكونها، وهذه الأزمة انعكست على الخطاب العربي الذي ركز على قضاياً كبرى منها التطرف والإرهاب، التراث والمعاصرة، الديمقراطية المنقوصة، الوحدة العربية بين الحلم والواقع، وهذا أدى إلى تطرف الفكر لدى بعض من الشباب العربي ما أدى إلى التفكير من الخروج من هذا المأزق الذي يتطلب تقديم مقررات دراسية يحتاج إليها الطلاب الدارسين حتى لا يقعوا فريسة الفكر المنحرف.



الإعلام والتصدي

وقدم د. علي بن حمد الخشيبان بحثاً بعنوان (الإعلام والتصدي للفكر الإرهابي بين الواقع الفكري وممارسة التطرف) أوضح فيه أن الإرهاب يمثل تحديّاً عالميًا وإقليمياً تعكف مراكز القرار البحثي والسياسي على دراسة تجلياته وأسباب نموّه وطرق مواجهته». ولاحظ أن الإعلام الرسمي قد أنتج الكثير من الوسائل والمواد الصحفية والمقابلات التي رصدت تاريخا مهما للكثير من الممارسات الإرهابية وقد ساهم ذلك في كشف خفايا التنظيمات الإرهابية وأهدافها المتوقعة، ولكن على الجانب الأخر ظلت التنظيمات الإرهابية تقدم الكثير من المحاولات الإعلامية في سبيل التجنيد وجمع المال من المجتمعات المستهدفة. وأشار الباحث إلى أن انتصار الإعلام على التنظيمات الإرهابية في الحد من التجنيد ليس عملية يسهل الجزم فيها أو تحقيقها ، ومع أن الإعلام الرسمي قد نجح وبشكل كبير في إيضاح الحقيقة حول الإرهاب عبر الصحف المقروءة وبعض القنوات التلفزيونية ولكن الجانب التقني ظل مسرحا للصراع الفكري بين الإعلام والقاعدة حيث شكل الانترنت مجالا واسعا للجدل الفكري الذي أربك المتابعين والمهتمين . وأوضح في هذا الخصوص أن تقنية الانترنت في إيجاد طرق مزدوجة من النقاش المتضاد بين المؤيدين والمختلفين وهذا ما جعل هذه التقنية اخطر المساحات و التي لم يحقق فيها الإعلام نجاحاً كبيراً.

وأضاف الباحث أن محاربة الإرهاب تتم عبر وسائل كثيرة ومنها الإعلام ابتداء من الصحافة المقروءة والمرئية والمسموعة والأهم منها جميعاً الإعلام التقني المتمثل بالإنترنت ولكن الإشكالية تبدو في كيفية محاربة هذا

الإرهـاب وطريقة تناوله عبـر القنوات الإعلامية المختلفة، ومـع أنه لم تكن العمليات الإرهابية التي يتم تنفيذها في أي بقعة من العالم عملا يسهل تعريفه وخاصة في عملية التداخـل الكبيـر بين مكونـات العمليـة الإرهابيـة الفكرية والتنفيذيـة، فإن الإعلام لعـب دورا بارزا في تحديد موقف الشارع من الإرهاب والتصدي له بطرق شتى.

وتطرق الباحث إلى دور الإعلام فأوضح أن الدور الخفي الذي يلعبه الإعلام في الترويج بشكل غير مباشـر للفعل الإرهابـي يشـكل منعطفـا مهمـا لمعرفـة الـدور الإعلامي الحقيقـي في محاربـة الإرهـاب فقد يمارس الإعـلام دورا ايجابيا تعبويا ضد العمل الإرهابي ولكنه في نفس الوقت قـد يمـارس دورا ترويجيـا خفيـا وغيـر مقصـود للإرهاب ورمـوزه، فالعلاقة الخطيـرة واللزجة التـي تربط الإرهاب بالإعلام هي لب المشـكلة وخاصة أن الكثيرين من المهتمين فـي المجـال الإرهابـي لا يحبـذون تصدي الإعـلام لوحده للعمليـات الإرهابيـة ، وخاصة أن الإثـارة أصبحت صناعة الإعـلام وهـذه الإثارة يصعـب التكهـن باتجاهاتها وكيفية وطريقة فهمها من المجتمع وخاصة الناشـئة الذين تشكل لهم القنوات الإعلامية المرئية مصدرا مهما وملهما لصنع أبطالهم ورموزهم الشخصية.

وتنـاول الباحث موضوع الإعلام والإعلام المضاد فأوضح أن فـي قـدرة الإعـلام علـى التصـدي للإرهـاب ومحاربـة التجنيـد تبـدو هناك قضيتـان مهمتـان أولهمـا أن الحرب الإعلاميـة ضـد الإرهاب ليسـت هدفهـا تعبويـا أو دعائيا فقط ، الإشـكالية الكبرى فـي التصدي للإرهاب تكمن في الجوانـب الفكريـة التي يعتمدهـا الإرهاب كمـا تكمن في التداخل الشـديد بين الفكر الإرهابي وبين ثقافة المجتمع حيث يسـتخدم الإرهـاب الكثير مـن المصطلحات العقدية المتداولـة اجتماعياً فـي خطبه وممارسـاته. وأكد الباحث أن قـدرة الإعـلام علـى التصـدي للفكـر الإرهابـي تكمـن فـي قدرته علـى فهم دقيـق لمنطلقات الفكـر الإرهابي كما تتطلب الاستعانة بالمشهد التاريخي للإسلام وهذا يتطلب الاعتمـاد على قواعـد وأصول فكرية عميقـة وليس مجرد تغطيات إخبارية أو صور شـخصية. فالإعلام بكل مجالاته وأدواته المتاحة قـد يحقق النجاح في التغطيات الإخبارية



وتكثيفها ولكنه لن يستطيع أن يقرر بشأن قدرته على خلخلة الفكـر الإرهابـي إلا عندمـا يكون مهتما بالجانـب الفكري في تغطيته الإعلامية بالإضافة إلى قدرته على الانتشار والوصول إلى كل مسـارات الإعلام المتاحة وخاصة الانترنت حيث يوجد الكثير من المدافعين عن الفكر الإرهابي وهم يمارسـون عملهم بـدون تعريف بمن هم ولمن يعملون وهنا يكمن التحدي الكبير للإعـلام. وأكـد أن نجـاح الإعـلام مهمـا كان حجمـه فإنه لم يصـل إلـى درجـة كبيرة من حيـث قدرته على الإمسـاك بزمام المعركة مع الإرهاب تلك المعركة التي قد تطول لسـنوات قادمة ولكـن الأهم في هـذه المرحلة هو الصمود واسـتخدام كل متاح للتصـدي الفكـري الحقيقي للإرهاب وممارسـاته نحو تجنيد الشباب في مجتمعاتنا.

أساليب المواجهة

وقـدم د. أحمـد بـن نافع المورعـي بحثاً وصف في مسـتهله الانحـراف الفكـري بأنه خطـر عظيم داء عضال يهدد شـباب الأمـة فـي ظـل الغـزو الفكري الـذي يسـتهدفهم ليقعـوا في التيـارات الضالة ويعرضوا حياتهـم وحياة من حولهم للخطر المحدق،فالانحراف لا يحدث عند الأبناء إلا إذا دفعته الأسباب والظـروف في ظل غياب مسـؤوليةالأهل والمجتمع على الرغم مـن مسـؤوليتهم الكبـرى في ملاحظـة أي مؤشـرات انحراف أو تطـرف عنـد الأبنـاء. وقـال إن تعديل الاتجاهـات وتصحيح المعتقدات والمفاهيم الخاطئة وتعديل الفكر المنحرف للوصول

إلى الوسطية والاعتدال يحتاج إلى مهارات عالية في الفهم والإدراك . كما أن عملية التنشئة الاجتماعية ذات أهمية قصوى حيث يكتسب الفرد من خلالها قيم المجتمع وعاداته وسلوكه من أجل التكيف مع هذا المجتمع والاندماج فيه لأداء دور معين وفق المعايير الاجتماعية التي تسهم في الضبط الاجتماعي، خاصة وأن هناك الكثير من الجماعات والمؤسسات التي تؤدي دوراً رئيساً في عملية التنشئة الاجتماعية ومنها الأسرة، المدرسة والمؤسسات الدينية، والمؤسسات غير الرسمية كالإعلام بوسائله المختلفة والنادي والرفقة والحي والجمعيات وغيرها.

وأوضح الباحث في هذا الصدد أن للمملكة العربية السعودية جهداً كبيراً في مقاومة الفكر المنحرف بقيادة رجل الأمن الأول في المملكة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ويساعده في ذلك ساعده وعضده الأيمن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ابن عبدالعزيز مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية ، وهذه الجهود قد شهد بها القاصي والداني، فهذا الكونجرس الأمريكي يشيد بجهود المملكة في مواجهة الفكر المتطرف ، حيث أشاد تقرير مقدم للكونجرس بجهود المملكة العربية السعودية في مواجهة الفكر المتطرف. وذلك في جلسة عقدتها لجنة الأمن القومي والشؤون الحكومية بمجلس الشيوخ في الكونجرس الأمريكي في يوم الخميس (٢٠٠٧/٥/٣م) .

دور الأسرة

وتناول الباحث دور الأسرة في معالجة الانحرافات السلوكية والفكرية في المجتمع وخاصة تلك المتعلقة بالأبناء ، فهي تشكل مع عناصر ومرتكزات أخرى أمن المجتمع واستقراره، أو لمساهمات الأسرة في الوقاية من مشكلة الانحراف الفكري هي أن تكون أفكار الوالدين في الأساس أفكاراً سوية وعقلانية وموضوعية نحو الأفراد والأشياء في المجتمع. وأن يكون الوالدان قدوة مثالية في التعامل مع أنفسهم ومع الآخرين ما يساعد على تهيئة بيئة أسرية آمنة وهادئة يجد فيها الأولاد التوافق الأسري والحوار الهادف والاحترام المتبادل.

وأكد الباحث أن للأسرة دوراً كبيراً يمكن أن تمارسه بفاعلية كبيرة في تحقيق الأمن الفكري إذا ما قامت بالتربية الفكرية الصالحة للأبناء، وتثقيف الأبناء ثقافة دينية متزنة، ووقاية الأبناء مما يتلقونه من انحرافاتفكرية وتحصينهم فكرياً ضد الكتب والفتاوى التي لا تستند إلى كتاب الله وسنة نبيه، وتوجيه الأبناء بعدم مجالسة أهل الانحراف الفكري، وتعريف الأبناء بحقوق الإنسان التيكفلها الإسلام، ومساعدة الأبناء على فهم المصطلحات الشرعية المتداولة وضبطها بضوابط الإسلام وتحذيرهم من الابتداع بالدين وتبني أفكار الغلاة، وتثقيف الأبناء حول معنىالجهاد وحقيقته في الإسلام وتوعيتهم بمقاصد الإسلام وحقوق غير المسلمين في المجتمع المسلم، وتثقيف الأبناء سياسياً وتعريفهم بنظام الحكم وواجبات المواطن، وتنمية روح المواطنة لدى الأبناء في مراحل نموهم المختلفة .

وأورد الباحث في هذا الخصوص ما قالته الأميرة عادلة بنت عبد الله في إطار بناء شخصية الإرهابي فإننا نعول كثيرا على دور الأسرة، فمعظم الدراسات



والأبحاث حول أطفال الشوارع تظهر أنهم نتاج العنف الأسري و بالتالي يخشى من كونهم نواة للإرهاب.

وأبدت الأميرة عادلة أهمية إضافية لدور الأسرة كمؤسسة اجتماعية أولى مسؤولة عن التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي وفق ثقافة الحوار والتسامح وضمن مسؤولية الأسرة وتحديدا مسؤولية الأم فإنه لا يمكننا تجاهل دورها كمربية فهي التي تصنع ثقافة المنزل وتغذي الأطفال بالقيم والمبادئ وكذلك دورها كزوجة وابنة وأخت في تغذية الفكر الإرهابي أو منع زرع بذوره في عقول من حولها.

وأكد الباحث أن دور الأم دور كبير في إدارة أسرتها وتخريج نماذج حسنة من أبنائها، ومن هذا المنطلق تعتبر المرأة العنصر الأساس في اكتشاف السلوك والفكر المنحرف لدى الأبناء، ولهذا أصبح من الضروري إسهام المرأة في معرفة مؤشرات السلوك التطرفي وعلاماته وذلك من خلال المشاركات العلمية والدورات التدريبية التي تدور حول كيفية التعامل مع أنواع الانحراف الفكري وكيفية مساعدة الأسرة في اكتشافه.

كما تناول الباحث دور المسجد فأوضح أن له إسهامات مؤثرة في خدمة المجتمع، وله دور مهم في بيان التصورات والأفكار المنحرفة والتيارات الهدامة التي تستهدف العقول والمعتقدات الدينية الراسخة في المجتمع لتحصين الأمن العقائدي، ثم التحذير من السيل الثقافي



والفكري القادم عبر الإنترنت والقنوات الفضائية، والتحذير من الكتب والفتاوى التي يصدرها من لا يعتد بهم، والنهي عن مجالسة أهل الانحراف الفكري المغالين في دينهم الذين لا يريدون خرق سفينة المجتمع، والتحذير من التستر على أصحاب الفكر المنحرف، وبيان مدى فداحة الأضرار المترتبة على الانحراف الفكري وما يؤديه من عمليات إرهابية، ثم الشرح الوافي لحقيقة الإسلام وموقفه مما تقوم به بعض الجماعات المنحرفة وإظهار وسطية الإسلام واعتداله والتحذير من الغلو في الدين والجهل وشرح أحكام الإسلام، والحث على الحوار داخل المجتمع المسلم والاهتمام بالجانب الثقافي للأئمة.

وأكد الباحث على دور العلماء مشيراً إلى أن هذا الدور لا يقف تجاه هذه الظواهر والانحرافات عند البيانات والتصريحات والاستنكارات ، حيث إننا ومع كل حدث يقع ، يخرج العلماء فيدلون بالفتاوى والتصريحات وينتهي الأمر عند هذا الحد الذي لم يثبت جدواه ، بل لابد من القيام بعملية الاتصال والتواصل مع الشباب والجلوس إليهم والحوار معهم وتصحيح ما علق بأذهانهم من أفكار ومعتقدات غير سوية ، وكل هذا يكون بإتباع الأسلوب التربوي الناجح ، إضافة إلى الكتابات والمقالات، والإفتاء والمواعظ.. وغيرها من أساليب الإرشاد إلى الصواب والتبصير به.

وأضاف الباحث أن العلماء هم قادة الخير وورواد الإصلاح و هم المكلفون ببيان الحق للناس وهدايتهم إليه وتلك مسؤولية كبرى تقع على عاتق أهل العلم والفقه والمعرفة، فإن الله جل وعلا حملهم مسؤولية عظمى هي: هداية البشرية، ونشر العلم، وبذل النصح، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإبلاغ الحق، وتعليم الجاهل وتنبيه الغافل، ورثوا وظيفة التبليغ والإرشاد، فعليهم أن يرشدوا ويعلموا، وأن يتولوا القيادة الروحية والفكرية للمجتمع ويسدوا الذرائع أمام الفتن وحماية الشباب من استغلال المستغلين المتاجرين بالدين . فإذا أهمل العلماء هذه

المسؤولية العظمى فإن البلدان تخرب، والقلوب تظلم، والنفوس تتيه، والأفكار تزيغ، والباطل يصول، والضلال يجول. كما تناول الباحث دور وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد وكذلك دور مؤسسات المجتمع المدني.

تجربة المملكة العربية السعودية

وقدم العقيد د. نايف بن محمد المرواني بحثاً تناول فيه تجربة المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول:السياسة الشرعية والوطنية للمملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب :

- تعتبر الشريعة الإسلامية الأساس الذي تقوم عليه المملكة العربية السعودية ، كما ينص على ذلك نظام الحكم بها الذي يقر بأن الكتاب والسنة؛ هما دستور الدولة والموجهان لكافة أنظمه المملكة.

- ونظراً لما يشكله الإرهاب من إشاعة للرعب وتقويض للأمن ، وإضعاف لسلطة الدولة لابتعاد الإرهابيين عن منهج وهدى الدين الحقيقي الذي ينبذ الغلو والتطرف ، فقد صدر عن هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية القرار رقم (١٤٨ لسنة ١٤٠٩هـ) يبين عقوبة من قام بأعمال تخريبية جاء فيه (من يثبت شرعاً أنه قام بعمل من أعمال التخريب والإفساد في الأرض التي تزعزع الأمن ، بالاعتداء على النفس والممتلكات الخاصة أو العامة، كنسف المساكن أو المساجد أو المدارس أو المستشفيات والمصانع والجسور ومخازن الأسلحة والمياه والموارد العامة لبيت المال كأنابيب البترول ، ونسف الطائرات أو خطفها ونحو ذلك ، فإن عقوبته القتل لدلاله الآيات القرآنية ، التي تبين بأن مثل هذا الإفساد في الأرض



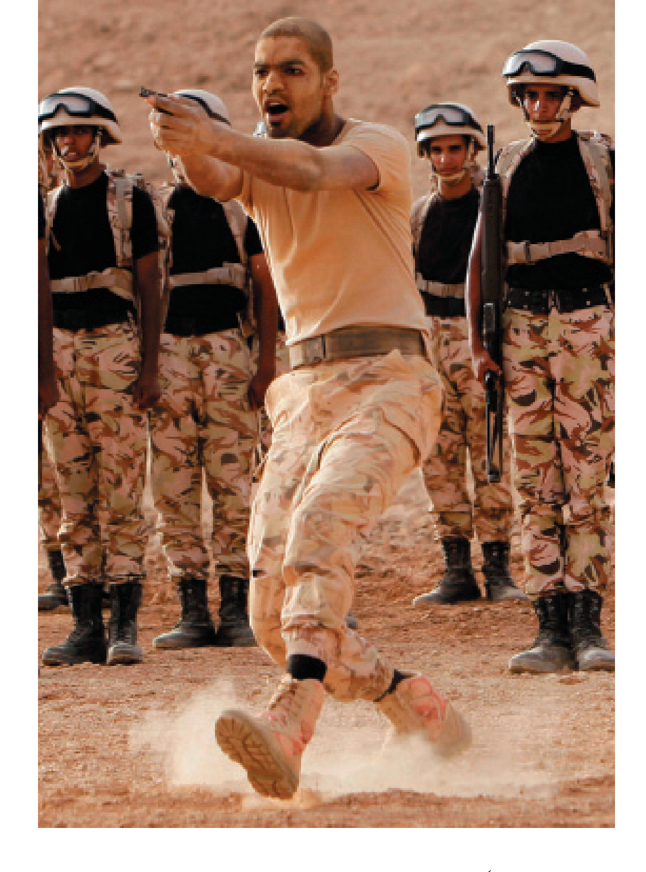
يقتضي إهدار دم المفسد ، ولأن خطر هؤلاء الذين يقومون بالأعمال التخريبية وضررهم أشد من خطر وضرر الذي يقطع الطريق فيعتدي على شخص فيقتله أو يأخذ ماله ، وقد حكم الله عليه بما ذكر في آية الحرابة).

ويأتي الجانب الوقائي في السياسةالشرعية، باعتبار أن حوادث التفجير بكافة صورها وأشكالها أمر محرم لا يقره الإسلام ، لأنه يمثل اعتداء على حرمة بلاد المسلمين، وترويع للآمنين فيها، وقتل الأنفس المعصومة في الشريعة الإسلامية، والإفساد في الأرض ، وإتلاف الأموال المعصومة. وتهتم السياسةالشرعية والوطنية في مكافحة الإرهاب بتقديم الحوافز التشجيعية ، حيث تتضمن التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب قيام الدولة بتقديم حوافز وضمانات للتشجيع على البلاغ عن الأعمال الإرهابية ، وتقديم المعلومات التي تساعد على الكشف عنها ، وتكريم العاملين في مجال مكافحة الإرهاب ، كما تم نشر صور المطلوبين أمنياً في وسائل الأعلام ،ورصدت وزارة الداخلية مكافآت مالية لمن يبلغ عنهم أو يرشد إلى أي من المطلوبين أمنياً وفق مايلي :

١ - منح مكافأة مالية مقدارها مليون ريال سعودي ، لكل من يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على أحد المطلوبين،أو عناصر الفئة الضالة .

٢ - منح مكافأة مالية مقدارها خمسة ملايين ريال لكل من يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على أحد المطلوبين المعلن عنهم عبر وسائل الإعلام .

٣ - سبعة ملايين ريال لكل من يسهم في إحباط عمل إجرامي،وذلك بالكشف عن الخلية أو المجموعة التي تخطط لعمل إجرامي. وتتبلور جوانب السياسة الشرعية والوطنية للمملكة





في مكافحة الإرهاب في الجوانب التالية :

- منح مهلة عفو للفئةالضالة : من ضمن السياسة التي تنتهجها المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب منح مهلة للفئة الضالة ، فقد أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - يرحمه الله - في ١٤٢٥/٥/٥هـ قرار جاء فيه «لكل من يسلم نفسه من أعضاء الفئة الضالة خلال شهر من تاريخ هذه الكلمة فإنه آمن بأمان الله ، والكل يعلم أننا لا نقول ذلك عن ضعف أو وهن ولكنه الخيار لهؤلاء ولكي نُعذر حكومة وشعباً بأننا عرضنا باب الرجوع والأمان ، فإن أخذ به عاقل لزمه الأمان ، وإن كابر فيه مكابر فو الله لن يمنعنا حلمنا عن الضرب بقوتنا التي نستمدها من التوكل على الله جل جلاله». وهذا القرار الإنساني جاء اثر الانجاز الأمني الذي حققه رجال الأمن في المواجهة مع عناصر الفئة الضالة ،كما أن ارتياح أهالي المطلوبين ودعواتهم المتكررة إلى أن يستفيد أبناؤهم من هذه الفرصة؛ كانت كلها مشاعر وطنيه تنسجم والغايات الإنسانية ، في سبيل الوقاية من الإرهاب وتصحيح الأفكار المتطرفة ، ومع انتهاء العفو في أواخر شهر يوليو (٢٠٠٤م) فقد سلم عدد من المطلوبين أمنياً أنفسهم طواعية، علماً بأن العفو يشمل الحق العام لأنه من صلاحيات ولي الأمر ، أما الحق الخاص فيطبق وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- تقدير جهود العاملين في مجال مكافحة الإرهاب: ويأتي هذا التقدير من الدولة لرجال الأمن تتويجاً لجهودهم في مجال مكافحة الإرهاب ، وتكريمهم بما يليق بعطاءاتهم مادياً ومعنوياً، وقد وجه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - يرحمه الله بصرف راتب شهرين لكافة العسكريين من أفراد وضباط في كافة القطاعات العسكرية،ومنح العاملين في مجال مكافحة الإرهاب بدلاً مقداره (٢٥٪) من الراتب الأساسي .ويرقى الذين استهدفوا أثناء أدائهم الواجب إلى الرتب التي تلي رتبهم مباشرة، ويمنحون راتباً يعادل أقصى راتب درجة الرتبة المرقين إليها،بالإضافة إلى البدلات والعلاوات التي كانوا يتقاضونها كما لو كان الشهيد على رأس العمل . ومنحهم وسام الملك عبد العزيز من الدرجة الثالثة، ومنحهم نوط الشرف ، وتعيين أحد أبناء الشهيد بوظيفة والده وفق المتطلبات النظامية . ومساعدة أسرته بصفه عاجله بمبلغ مائه ألف ريال ، ومساعدة أسرته في تأمين السكن المناسب في المنطقة ،التي يرغبون فيها بمبلغ خمسمائة ألف ريال، ومنح كل من والد ووالدة الشهيد مرتباً شهرياً قدره (٣٠٠٠) ريال ، إذا ثبت شرعاً أنه عائلهما. ومن خلال هذه الامتيازات، يمكننا إدراك وعي القيادة السياسية والإدارية في المملكة ، بأهمية تحصين رجال الأمن معنوياً ومادياً بما يكفل تكريس إيمانهم الوطني والديني العميق بضرورة أداء دورهم الأمني الوطني في مكافحة الإرهاب والإرهابيين. وتعتبر هذه الامتيازات ضمن العناصر الإجرائية والتنظيمية للتجربة السعودية في مكافحة الإرهاب.

- إفراد محاكمة الإرهابيين بجهاز قضائي خاص: قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء محكمة تختص بمحاكمة الأشخاص المتهمين في جرائم إرهابية ، تتشكل من قضاة مؤهلين شرعيين، ومقرها الرياض، وتعتمد على القواعد الإجرائية للمحاكمة النزيهة والعادلة وأحكامها نهائيه، ولا تتقيد بإجراءات المحاكم العادية الواردة في نظام الإجراءات الجزائية، فلا تكون الأحكام فيها حضورية فقط، بل يمكن أن تكون غيابية ، ويمكن عقد المحاكمة دون حضور المتهم إذا ما ابعد عن الجلسة ، أو أعيد إلى الحبس بسبب تصرف مخالف، ويبقى في نظرنا الهدف تحقيق الأمن والاستقرار بشكل أفضل،باعتبار العدل من أهم روافد الأمن .



- تطوير أجهزة مكافحة الإرهاب : سعت المملكة العربية السعودية بالتوازي مع تنامي ظاهرة الإرهاب إلى إنشاء أجهزة أمنيه مؤهله ومدربة على أعلى المستويات، مزودة بتقنيات حديثه لمكافحة الإرهاب . فعلى المستوى الهيكلي أو التنظيمي تم إنشاء لجنة عليا لمكافحة الإرهاب ، وتتمثل مهمتها في دراسة الموضوعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتتفرع منها لجنه دائمة تتولى دراسة كل ما يرد من موضوعات ذات صله بمكافحة الإرهاب واقتراح الإجراءات المناسبة بشأنها . وقد اعتمدت المملكة في سياستها الأمنية انتشار فرق الأمن ونقاط التفتيش عند مداخل ومخارج بعض الطرق والأحياء للتضييق على الإرهابيين ومحاصرتهم وتكامل أدوار الأجهزة الأمنية الميدانية والفنية والاستخبارية في هذا الصدد . كما قامت وزارة الداخلية بتجهيز عدة مداخل بالكاميرات الحرارية التي ساهمت في إحباط تهريب كميات كبيرة من المتفجرات والأسلحة والذخيرة ، حيث تقوم برصد الأجسام الغريبة والحية معاً، وهي كاميرات ثابتة ومتحركة وذات تقنيه حديثه جداً وإنشاء نظام أمني يشمل إقامة سياجات على الحدود تحول دون تسلل الإرهابيين أو تمويلهم . وفي إطار تطوير وتحديث الأجهزة الأمنية المتخصصة، فقد تم إنشاء فرق مؤهله للتعامل مع العمليات الإرهابية ميدانياً وبنجاعة مهنيه عاليه، وتعد المملكة العربية السعودية من أول الدول العربية التي أنشأت جهازاً أمنياً في مكافحة الإرهاب . وهذا التطور الذي طرأ على أجهزة مكافحة الإرهاب انعكس على مستوى نجاعة مكافحته ، بتعزيز الإجراءات الأمنية بجوانبها الثلاثة (الوقاية - الضبط - إعادة التأهيل) .

- تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية المعنية بمكافحة الإرهاب: يعد التركيز على هذا الجانب من ضمن أولويات الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، والتي تعتمد عليها المملكة العربية السعودية -كمرجع- في تجربتها لمواجهة الإرهاب .

- إعادة التأهيل (المناصحة) : يعتبر برنامج إعادة التأهيل (المناصحة) محوراً هاماً من محاور تجربة المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب،فهو يهدف إلى مناصحة المتأثرين بالفكر الضال . بدأ العمل به عام (١٤٢٤هـ) بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية ، وبدعم وتأييد من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية. وتتكون لجنة المناصحة من ثلاث لجان رئيسية هي: اللجنة العلمية والأمنية والنفسية، وتضم اللجنة عدداً من العلماء الشرعيين والمستشارين النفسيين والاجتماعيين.. ولا يعتمد البرنامج على مبدأ الثواب والعقاب، بل على فرضية الميل إلى فعل الخير، وتشجيع المتطرفين على إدانة (المعتقدات الإرهابية) وخصوصاً عقيدة التكفير، وفك ارتباطهم بالتطرف، وينطلق البرنامج من فرضية أن المشتبه بهم تعرضوا للكذب والتضليل من جانب المتطرفين كي ينحرفوا عن الإسلام الحقيقي». وقد أثمرت جهود المناصحة بتراجع أكثر من (١٥٠) شاباً عن أفكارهم، وتقدر نسبة النجاح للبرنامج بين(٨٠٪ - ٩٠٪) ، ومن ضمن برنامج المناصحة (الرعاية اللاحقة) لمن استهدفتهم لضمان التزامهم بنهج الطريق السوي ، وتذليل ما قد يواجههم من عقبات وأسرهم في كل مناحي الحياة.. وأصبح برنامج إعادة تأهيل المتطرفين من البرامج التي لقيت استحسان كثير من دول العالم والتي تعاني من الإرهاب للاستفادة من التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب ووزارة الداخلية معنية بمراجعة وإعادة تقييم دور هذه اللجنة كلما دعت الحاجة إلى ذلك

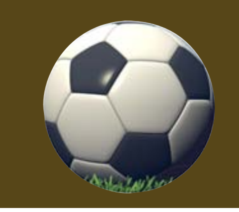
تحقيقاً للهدف الذي تسعى اللجنة إلى بلوغه .

- الاقتراح السعودي بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب : تم هذا الاقتراح عند عقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في الرياض ،خلال الفترة من ٥-٢/٨/٢٠٠٥م، ويأتي تنظيمه بدعوة من المملكة العربية السعودية لهذا المؤتمر في إطار أهميتها الجيوسياسيه ودورها ككيان فاعل مؤثر في محيطها الإقليمي، وقد شارك في هذا المؤتمر أكثر من خمسين دوله، ليمثل في ذات الوقت رداً على الاتهامات الموجهة إلى المملكة، وتوضيحاً لمواقف الدولة السعودية ورؤيتها للإرهاب. فالاستجابة الدولية الكبيرة للدعوة السعودية لعقد هذا المؤتمر تكتسي أهمية بالغه كعنصر يقف إلى جانب المملكة، في تصديها للاتهامات المتعددة التي تحاول أن تربط بين الإرهاب والإسلام، كما أن تنظيم هذا المؤتمر قد مكن المملكة من فرصة هامة لدعم دورها كعنصر فاعل ومؤثر في إطار الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، عبر إبرازها لحقيقة إرادتها في مكافحة الإرهاب، لاسيما وأن المملكة تعرضت إلى أشكال مختلفة من الإرهاب، الذي يمارس عبر وجود خلايا مسلحه تنتمي إلى جماعات إرهابية متطرفة على أراضيها، ولعل أهم أثر بالنسبة للمملكة خلفه هذا المؤتمر هو إحدى التوصيات التي تبناها، والتي تضمنت تصحيحاً لصورة الإسلام ،عبر الدعوة إلى عدم الربط بينه وبين الأعمال الإرهابية التي ترتكبها بعض الجماعات المتطرفة والتي تحسب على الإسلام، وتتجلى الأهمية الكبرى للمؤتمر، بالنسبة للمجتمع الدولي ، من خلال النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها، والتي من أهمها تبني الاقتراح السعودي بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب يكون العاملون فيه من المتخصصين في هذا المجال بهدف تطوير آليات تبادل المعلومات والخبرات بين الدول، وربط المراكز المختصة بقاعدة بيانات يمكن تحديثها باستمرار، ذلك أن مكافحة الإرهاب هي مسؤولية مشتركه تتطلب أعلى درجات التنسيق والتعاون بين الدول، والاستعداد الكامل لتبادل المعلومات الاستخباراتية والأمنية بين الأجهزة المختصة .

المطلب الثاني: الإجراءات الوقائية للمملكة العربية السعودية في مكافحة تمويل الإرهاب: غالباً ما تكون مصادر تمويل الجماعات الإرهابية ، أموالاً غير شرعية مصدرها الأموال المتأتية عن طريق غسل الأموال أو تهريب المخدرات والأسلحة والمتفجرات ، أو الحوالات المالية المشبوهة كبيرة الحجم ، والناتجة أساساً عن عمليات غير نظيفة، وقد يكون الدعم من مصادر شرعية أحياناً ولكنها تُستخدم بصورة محرمة في تمويل التنظيمات الإرهابية ، فقد يتبرع بها أشخاص أو عن طريق الجمعيات الخيرية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية تحت مسميات مختلفة توهم المتبرعين بنظاميته. ومن هنا جاء دور المملكة في إيجاد آليات تنظيمية لجمع التبرعات من خلال مؤسسات خيرية تُشرف عليها الدولة، وتنظم أعمالها وتراقبها، ويأتي اتخاذ المملكة العربية السعودية لسلسلة من الإجراءات الوقائية لمكافحة تمويل الإرهاب ، نظير التزامها بقرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) لسنة ٢٠٠١م الذي يتضمن تجميد مصادر تمويل الإرهابيين المشتبه فيهم، والتزامها بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.واتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب والتي اشتملت على سبعة فصول تحتوي على (٤٩) مادة من ضمنها ما يتعلق بتدابير مكافحة تمويل الإرهاب.

المطلب الثالث : الضربات الاستباقية: وهي ما تعرف بتدابير الأمن ، لأنها تهدف إلى حفظ الأمن والسكينة للمواطنين بمنع وقوع الجريمة، وتعرف أيضاً بالتدابير الاحترازيةالوقائية أو العلاجية لمكافحة الجريمة، قبل وقوعها، وتنفيذ الضربات الاستباقية، يقتضي توفر القدر المناسب من المعلومات، لأنها هي خط الدفاع الأول عند وقوع العمليات الإرهابية، والتعامل مع الإرهابيين يتوقف على درجة النجاح التي يحققها جهاز الأمن في معرفة المعلومات الكافية،وفي الوقت المناسب،إلى جانب عنصر المفاجأة والتنبؤ ، ويمكن القول أن الضربات الاستباقية، هي أكثر وسائل المكافحة أهميه، وهي السبيل لتفادي الخسائر المحتملة،مقارنة بالعمليات الأخرى التي تنفذها الأجهزة الأمنية وتتسم بالمواجهة الحقيقية مع الإرهابيين، وما تحمله من مخاطر في الأرواح والممتلكات. وقد انتهجت الأجهزة الأمنية السعوديةأسلوب وطريقة الضربات الاستباقية،كإجراءات أمنيه وقائية لمنع الجريمة قبل وقوعها .. وأسفرت عمليات الضربات الاستباقية عن إحباط وضبط عدد من العمليات الإرهابية.■

العنف الرياضي المشاكل والحلول!!



اللواء محمد صبيح فودة:

العلاقة بين عنف اللاعبين وعنف المشجعين علاقة طردية.



العميد عادل حسين بلال:

وزراء الداخلية العرب أولوا اهتماما كبيرا للرياضة من خلال رعايتهم لمجلس اتحاد الشرطة العربي



العقيد خالد أحمد بن سلامة:

العنف داخل الملاعب الرياضية له انعكاساته السلبية على اللاعبين والمشجعين.



المهندس سلمان بن محمد نمشان:

منشآتنا الرياضية تضاهي المنشآت العالمية.. والوضع الأمني لملاعبنا العربية أفضل من السابق.



أ. محمد تيسير الخوالدة:

غياب المخزون البدني للاعب يدفعه إلى العنف والسلوك الخاطئ.



أ. هلال الذوادي:

العامل النفسي يلعب دورا أساسيا في سلوك اللاعب أثناء المباراة.



أ. غسان اقطيط:

من حق الفضائيات احتكار البث في نقل المباريات.

المشاركون في الحوار

- **اللواء محمد صبيح فوده** – الأمين العام للاتحاد الرياضي العربي للشرطة.
- **العميد شرطة عادل حسين بلال** - الأمين العام لاتحاد الشرطة السوداني.
- **العقيد خالد أحمد بن سلامة** - عضو مجلس إدارة اتحاد الشرطة الرياضي - مدير إدارة العمليات بوزارة الداخلية في دولة الكويت..
- **المهندس سلمان بن محمد نمشان** – مدير عام استاد الملك فهد الدولي بالرياض ومفتش استادات الاتحاد الآسيوي والدولي لكرة القدم.
- **أ. هلال عبدالله الذوادي** – وزارة الداخلية في مملكة البحرين.
- **أ. محمد تيسير الخوالدة** – وزارة الداخلية - المملكة الأردنية الهاشمية.
- **أ. غسان اقطيط** – وزارة الداخلية - دولة فلسطين.

حوار: د. خالد بن عبدالعزيز الحرفش

العنف الرياضي ظاهرة لا تتوقف عند حدود ملعب معين في دولة معينة، لكنه أصبح مشكلة تعاني منها أغلب الملاعب الرياضية في العالم، وكثيراً ما يلجأ اللاعب إلى العنف، وهو سلوك غير مقبول لدى الجميع.. فمتى يلجأ اللاعب إلى العنف؟ ما أخطار هذا السلوك وانعكاساته على الرياضة؟ وإلى أي حد يتأثر سلوك اللاعب في حالة استخدامه لهذه الظاهرة السيئة، ومن جهة أخرى ما الانعكاسات الإيجابية للرياضة على الدولة وإلى أي حد تلعب الرياضة دوراً في اقتصاد الدولة؟ وهل المبالغة في بيع التذاكر تعد أمراً إيجابياً أم سلبياً؟ وإذا كان للرياضة وضعها على الصعيد الاقتصادي فأين مكانها على خارطة الإعلام المسموع والمرئي والمقروء؟ هل يبالغ الإعلام في إعطاء الرياضة اهتماماً أكثر من اللازم سواء على المستوى العربي أو العالمي؟ وما مدى اهتمام مجلس وزراء الداخلية العرب بالرياضة؟ وأخيراً.. ما الأساليب الصحيحة لمواجهة العنف الرياضي سواء من جانب المشجعين أو اللاعبين؟ تساؤلات تطرحها (الأمن والحياة) على عدد من المتخصصين.



كانت بداية الحوار مع كبير مهندسين سلمان ابن محمد نمشان مدير عام استاد الملك فهد الدولي بالرياض الذي أجاب على أسباب استخدام العنف في ساحات الملاعب الرياضية فقال: نظرية الفوز ولا غير الفوز وعدم تقبل الهزيمة، وتضخيم الأحداث إعلامياً قبل وبعد المنافسة، والتنافس الرياضي أصبح ضحية مؤثرات أخرى سياسية واقتصادية وتربوية، والرغبة في الشهرة والخروج في وسائل الإعلام أصبحت تتابع المخالف وتشهره بدلاً من التشهير به.

أما الأخطار التي تنجم عن مثل هذا العنف: فإنها تتمثل في أخطار جسدية وتعصب ممقوت قد يؤدي إلى تجمهر وتظاهر مستقبلاً باسم العنف الرياضي، قد يؤدي كل ذلك إلى فرقة بين جماعات على مستوى المدينة أو الدولة أو العلاقات الدولية بين دولتين سيؤدي كل ذلك إلى تشديد أمني واستنفار أمني يتذمر منه العامة خاصة النظاميين والمحترمين، أما بخصوص ارتباط ذلك بجهات متطرفة فإلى الآن لم ألحظ هذا الشيئ ولكن مستقبلاً إن لم نتنبه ربما يحدث فالشيطان يحاول بكل ما أوتي من قوة أن يبذل مافي وسعه للأذى وإرادة الله سبحانه ثم حفظ الأمن ووعي المواطن مطلبان ضروريان لقمع الفتنة ووأد الشيطان في جحره قبل أن يطل برأسه على ذلك.

ويشير المهندس سلمان نمشان إلى أن اللاعب يلجأ للعنف داخل الملاعب متى ما نظر إلى المثل الشعبي الذي معناه (ما تجيبها طيب ولا ردى) المهم أن يشتهر وينال الشهرة سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية. فاللاعب الذي لا يستطيع مجاراة اللاعبين الآخرين في مستوياتهم الراقية سواء أخلاقياً أو فنياً يضطر إلى العنف ليشتهر.

أما أخطار هذا العنف فإنها تتمثل في فقدان الروح الرياضية، وزياة الاصابات بين اللاعبين، وتوتر في موقع المنافسة قد يتجاوز اثنين من اللاعبين على الفريقين والجماهير وتحدث حالة من الشغب الجماعي، وإعلام متربص مهمته الربح دون النظر إلى مصلحة الوطن ولا العلاقات الدولية المهم أن يسوق.

ويضيف محدثناً بأن سلوك اللاعب يتأثر نفسياً واجتماعياً وقد يؤثر ذلك على مستقبله الاحترافي، ويؤكد في سياق إجابته على الأسئلة أن عنف اللاعبين والمشجعين مرتبط ارتباطاً مباشراً خاصة إذا كان اللاعب الممارس ضده العنف من المميزين فنياً والمعروفين جماهيرياً.



ومن جانبه يرى اللواء محمد صبيح فوده أن اللاعب يلجأ إلى العنف في حالات عديدة من بينها ضعف إمكاناته لمواجهة المنافس بالطرق الشريفة ومحاولة رد الإساءة أثناء المباريات، وإذا كان سلوك اللاعب غير طبيعي وإذا تهاون الحكام في إيقاف الأذى بأسلوب حازم وكذلك عدم قيام مجالس إدارات الأندية بمحاسبة اللاعب المخطىء.

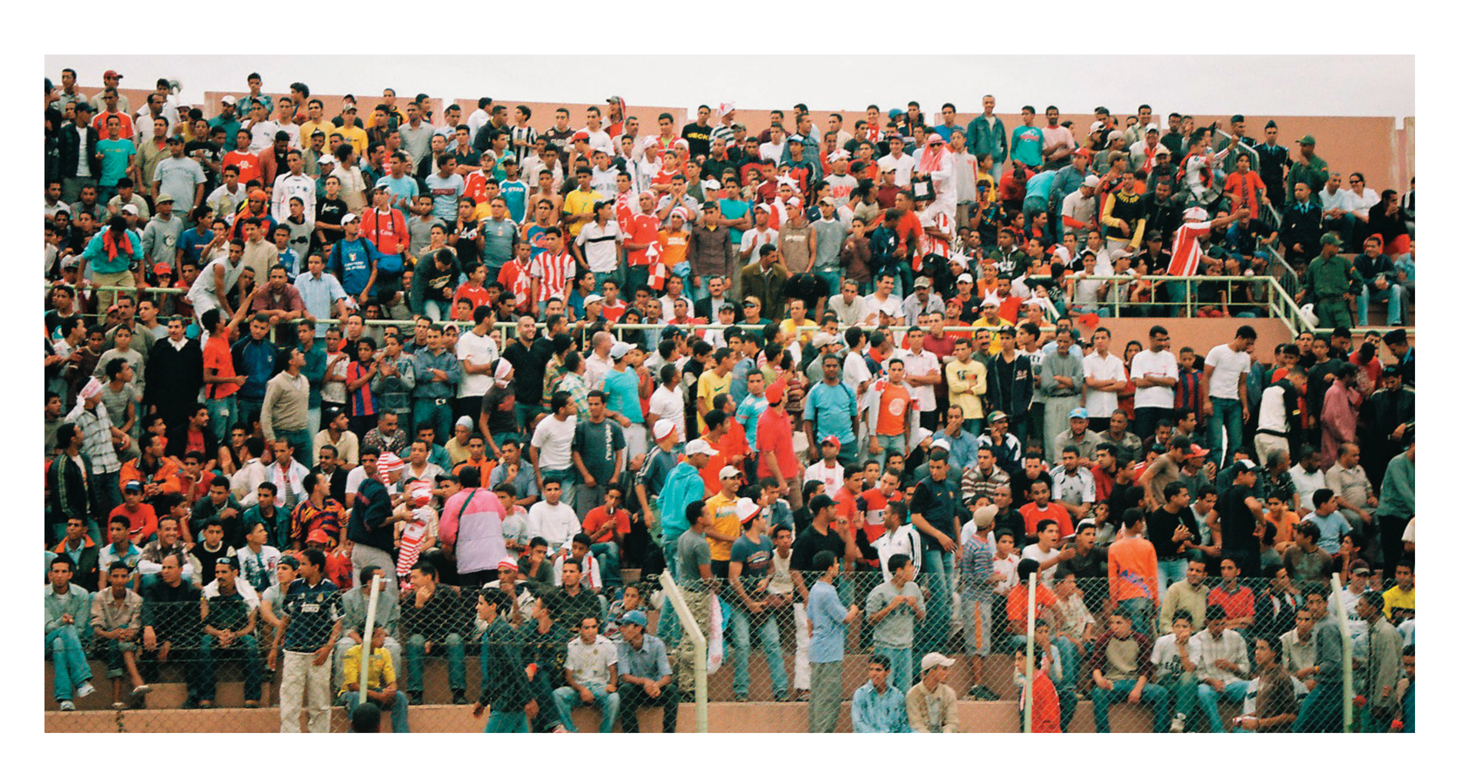
خروج عن الروح الرياضية

ومن جانبه يؤكد العميد شرطة عادل حسين بلاد أن اللاعب يلجأ إلى العنف متى كانت لياقته البدنية ضعيفة ولا تؤهله لمجاراة اللاعبين الآخرين في الفريق المنافس، كذلك يلجأ بعض اللاعبين للعنف للتعبير عن عدم رضائهم بالهزيمة، أما أخطار هذا السلوك فإنها تتمثل في الخروج عن الروح الرياضية وينعكس سلباً على الرياضة بإدخال العنف غير المطلوب والمشاحنات والعنصرية، وبالتأكيد يتأثر سلوك اللاعب على المستوى الرياضي في حالة استخدامه للعنف ويصبح مضطرباً نفسياً ويخرج من جو المنافسة الحرة الشريفة كما أن عنف المشجعين في كثير من الحالات ينعكس على اللاعبين ويؤدي لممارستهم العنف وكل ذلك يعود للتعصب الأعمى لنادٍ بعينه وعدم الاعتراف بأن الرياضة نصر وهزيمة.

ويضيف العميد شرطة عادل حسين بلال أن الأسباب التي تدفع المشجعين إلى العنف ثلاثة أسباب رئيسة: أولها الإحساس بالظلم الذي يقع على الفريق مثل انحياز التحكيم، وثانيها لجوء لاعبي الفريق المنافس للعنف، وثالث الأسباب استخدام الأساليب والألفاظ العنصرية من جمهور الفريق المنافس.

أما الأخطار التي تنجم عن استخدام مثل هذا العنف فقد حددها العميد عادل بأربعة أخطار: أولها توقف النشاط الرياضي، وثانيها تأثر النشا الرياضي، وثالثها تعرض الفريق وجمهوره لعقوبات،واربعها إتلاف الملاعب الرياضية.

وبخصوص وقوف جهات متطرفة ليس هناك جهات متطرفة تقف وراء إثارة أعمال عنف في الملاعب ولكن نجد أن هناك بعض الجهات العنصرية عمل على إثارة الاعبين بالدوري الأوربي مثل استهداف اللاعب ايتو أو



اللاعب كريستيانو رونالدو.

من جانبه يرى أ. هلال بن عبدالله الذوادي أن اللاعب يلجأ إلى العنف داخل الملاعب الرياضية لعدة أسباب قد تكون نفسية حيث أن بعض اللاعبين تكون لديهم مشاكل نفسية خارج إطار الملعب سواء كانت عائلية أو غيرها من المشاكل والضغوط النفسية يقوم باستخدام سلوك سيئ أثناء اللعب مع الخصم، ومن الأسباب أيضاً التسبب بالإصابة للآخر وإعاقته إلى جانب شعور بالنزعة أمام الخصم.

ومن جانبه يرى أ. محمد تيسير الخوالده أن اللاعب يلجأ إلى العنف في حال فقدان مخزونه البدني وفي حال نزول مستواه الرياضي وعدم توفيقه في المباراة في حال توجيه أكثر من عقوبة له وفي اللحظات التي يتأكد أن هناك من سيعمل محله في الملعب، وبكل تأكيد فإن ذلك يؤثر سلباً على النتائج وعلى الجمهور وعلى معنويات زملائه، وقد يكون سبباً في اختلاق مشكلة والعقوبات المادية والإدارية وينعكس على الرياضة سلباً حيث هجر الجمهور للملاعب وعدم تقبل المجتمع لحضور المباريات بالرغم من وجود عزوف كبير من الحضور، وبالتأكيد هناك علاقة كبيرة بين المشجعين اللاعبين لأن المشجع يتأثر بلاعب ناديه فالإشكال داخل الملعب ينتقل إلى المدرجات بأي صورة من الصور.

ويضيف أ. محمد الخوالده أن الأسباب تكمن في خسارة الفريق وربما تكون الأسباب تعبيراً عن العنف، وأما الأخطار فإنها تتمثل في إلحاق الدمار الذي يصيب المنشآت الرياضية وهجر معظم الناس للملاعب وعزوف العائلات عن حضور المباريات.

ومن جانبه يوضح أ. غسان اقطيط المنسق العام للاتحاد الرياضي للشرطة الفلسطينية أن اللاعب يلجأ إلى العنف في حال الخسارة أو عدم القيام بأداء مميز داخل الملعب أو نتيجة تعرضه للضرب من قبل لاعب آخر، أو شتيمة وبالتأكيد فإن الذي يقوم به اللاعب له مخاطر عديدة ومنها إثارة الشغب بين الجمهور.

ويشير إلى أن الأسباب التي تكمن في عدم الوعي وقلة الثقافة الرياضية وأداء الحكام السلبي غير الموفق في بعض الأحيان بالإضافة إلى عدم تقبل الخسارة وأما الأخطار فإنها تتمثل في تدمير المنشآت الرياضية وخسائر بالأرواح البشرية وتدمير الممتلكات العامة وإفساح المجال أمام العابثين لتمرير أهدافها من خلال هذا العنف.

أسباب وأخطار

ويرى اللواء محمد فودة أن الأسباب التي تدفع بعض المجشعين إلى استخدام العنف تكمن في التعصب الأعمى وعدم وجود رابطة للمشجعين تقوم بتوعيتهم بأساليب التشجيع الحضارية، وقيام الإعلام بتصوير المباريات على أنها معارك حربية لذا أناشد برفع ومحو كلمة الخصم من قاموس الرياضة ووضع كلمة الأخ أو الصديق المنافس ومن هذه الأسباب أيضاً دخول بعض الفئات المنحرفة وسط المشجعين لخلق جو من الإثارة يتم من خلاله ارتكاب جرائم مختلفة كالسرقة والنشل والتخريب لذا يجب على الجهات الأمنية ضبط المسجلين خطر قبل المباريات المهمة ومنعهم من دخول الملاعب.

ومن جانبه يرى العقيد خالد أحمد بن سلامة أن اللاعب يلجأ إلى العنف داخل الملاعب الرياضية في خمس حالات هي:





- في حال خسارة فريقه.
- في معاملة رجال الأمن القاسية بدون مبرر.
- بيع البطاقات أكثر من عدد المقاعد ما يؤدي إلى قرب الجمهور من اللاعب والسب والشتم.
- أخطاء الحكام.
- الضغط النفسي.

أما أخطار هذا السلوك وانعكاساته فإنها تتمثل في إثارة الجمهور وتعاطفه مع اللاعب واختلال الأمن وعدم السيطرة على مجريات الأمور، والتأثير السلبي على باقي أعضاء الفريق، وكذلك إعطاء صورة سلبية فعن فريق وهذه لها انعكاسات سلبية منها أنه سوف يكون اللاعب نموذجاً سيئاً لدى الجمهور خاصة الاطفال وسوف يكون اللاعب فاقداً للمصداقية لدى الجمهور، ويعطي انطباعاً سيئاً لدى جميع الدول المشاركة بالبطولة على الفريق.

* هل هناك فضائيات تحتكر نقل المباريات العالمية وخاصة في المواسم الأولومبية وهل يبالغ الإعلام في إعطاء الرياضة اهتماماً أكثر من اللازم سواء على المستويين العربي أو العالمي.؟

يؤكد العميد عادل حسين بلال في إجابته على هذه التساؤلات أن نقل المباريات من جميع أنحاء العالم يستلزم إعداد معينات فنية ضخمة وعالية التكلفة ولذلك كان لا بد من فضائيات تحتكر نقل المباريات العالمية وكأس العالم والدورات الأولومية ونجد أن النقل الفضائي بالاحتكار يعود بالنفع على الاتحادات الدولية والقارية والإقليمية والمحلية وكذلك على اللجنة الأوولمبية الدولية واللجان القارية الأولومبية واللجان الوطنية الأولومبية.

وفيما يخص المبالغة الإعلامية فإن الإعلام لم يبالغ في الاهتمام بالرياضة على المستؤى العربي أو الدولي حيث أصبحت الرياضة مهنة احترافية متخصصة وكما أنها أصبحت تمثل سفارة شعبية بين الدول.

ومن جانبه يرى اللواء محمد فوده في تعليقه على المبالغة الإعلامية ان :

١. هذا هو الاحتراف في الرياضة فكل شيء له مقابل

٢. الإعلام حتى الآن لم يعط الرياضة حقها لأنه يهتم بكرة القدم، ودوره هو تعريف الشعوب بجميع انواع الرياضة وخلق مناخ كامل لممارستها وتشجيع الجميع وإيضاح فوائد الرياضة وإبراز الأبطال الاولمبيين والعالميين بالالعاب الفردية حتى يجد الشباب لهم قدوة ومثلا يحتذى به.

دور الإعلام والرياضة

أما المهندس سلمان نمشان فيرى أن النقل التلفزيوني الحكومي في معظم البلاد العربية لا يواكب النقل في الاحتراف والإبداع ومن هنا ولدت شركات النقل التلفزيوني الفضائية المحترفة تدفع مبالغ طائلة لقاء تقديم خدمة راقية ولذا كان لابد من أن يواكب هذه العملية ضرورة دفع المتابع لرسوم لقاء استقبال البث ولكن ليس باستنزاف المال بل بالسعر المعقول الذي يتحمله اكبر

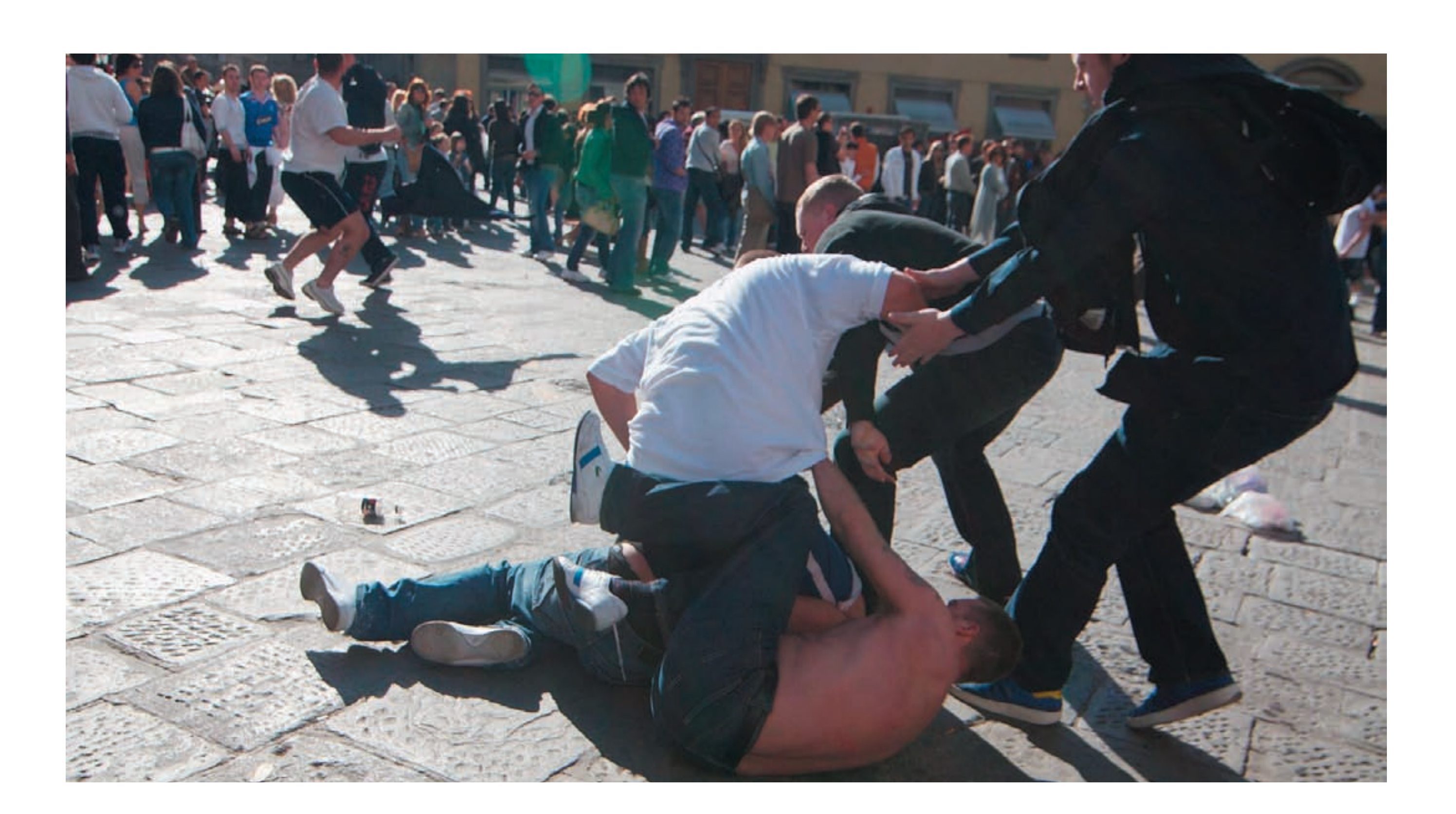
شريحة من المجتمع اما من حيث مبالغة الإعلام في اعطاء الرياضة حقها اكثر من اللازم على المستوى العربي والدولي فإن ما أود أن أؤكده ان اكبر شريحة من الشباب تشجع الرياضة كونها في معظم البلاد العربية اللعبة الأكثر شعبية كرة القدم وهي المتنفس الوحيد للشباب ليتفقوا ويختلفوا ويعبروا عن مشاعرهم ومن هنا طبق الإعلام الرياضي اساليبه لجذب الشباب إلى اتجاهه بطرق مشروعة وغير مشروعة وبدون الرياضة ستجد أن كثيراً من الفضائيات أو الصحف تغلق ابوابها أو تتقلص اعمالها.

اما أ. غسان قطيط فيرى ان من حق الفضائيات احتكار البث لانها تدفع مبالغ باهظة من اجل الحصول على هذا الحق (نقل المباريات) كما ان من حق المشاهدين متابعة المباريات دون دفع مبالغ كبيرة.

* هل تلعب الرياضة دوراً في دعم اقتصاد الدولة ... وهل المبالغة في بيع بعض التذاكر في بعض المباريات يعد عملاً ايجابياً ام سلبياً؟؟.

يقول العميد عادل حسين بلال ان للرياضة اسهاماً واضحاً جداً في دعم اقتصاديات الدول مثل رسوم الضرائب والدمغة والملاهي إضافة إلى ان قطاع الرياضة اصبح قطاعاً تسويقياً يمكن من خلاله تسويق بطولات تعود بالفائدة المالية والاقتصادية على الدولة. وفيما يخص تذاكر المباريات فان الذي يتحكم في تحديد سعرها اتحاد اللعبة المعنية وتقوم بعض الاتحادات برفع قيمة التذاكر في بعض المباريات الحساسة لمنع التدافع الجماهيري مما يعد عملاً إيجابياً لتقليل عدد الجمهور وسلبياً في قلة عدد الجمهور نفسه ولابد من تحديد اسعار تذاكر المباريات وفقاً لأساسيات معينة اقتصادية وسياسية وبمبدأ تكافؤ الفرص بين جمهوري الفريقين المتنافسين.

ومن جانبه يؤكد المهندس سلمان نمشان اهمية الجانب الاقتصادي للرياضة فيقول : في العصر الحالي الرياضة تحولت من منافسة رياضية فقط إلى صناعة تدر مبالغ طائلة اذا ما احسن التعامل معها فسوف تؤثر ايجاباً على انخفاض الصرف الحكومي على الأندية وتوفير مبالغ كانت تصرف على الرياضة والرياضيين، وهذا يظهر جلياً على صناعة الرياضة في أوروبا وأمريكا وشرق آسيا وبخاصة اليابان وكوريا الجنوبية أما في غرب آسيا وإفريقيا فمازال الوضع في منطقة على اخرى في





مراحلـه الأولـى.. ويضيـف المهندس نمشـان قائـلاً : إذا كنا ننظر إلـى خدمات راقية في الملاعب وتحسـين المنشـآت وتخفيض الصرف الحكومي هنا نعم نحتاج إلى زيادة اسـعار التذاكـر مقابل تحسـين الخدمـات خلاف ذلـك أرى أن الشـريحة الكبرى من مشـجعي كرة القدم هم الشـباب من طـلاب الثانوية والجامعـات ومداخيلهم المالية ليست بالكبيرة.

مـن جانبه يـرى اللواء محمد فودة ان بامكان الرياضة ان تسـهم في دعم اقتصاد الدولـة اذا كان هنـاك خبـراء في التسـويق والدعايـة وذلك يحدث فـي كل الاولمبياد وبطـولات العالـم كمـا ان دور الرياضـة بإيجادهـا لمواطـن سـليم يعد اكبر اسـتثمار اقتصادي للدولة.

ويرى الاسـتاذ غسـان قطيط ان المبالغة في بيع التذاكر امر سـلبي لان كثيراً من جمهـور المبـارة لا يسـتطيعون دفع قيمة التذاكر ويجب مراعـاة ذوي الدخل المحدود حيث لا يستطيعون الحضور للمباريات.

* ايـن وصلت اهتمامـات مجلس وزراء الداخليـة العـرب بالرياضة والانجازات التي حققتهـا الرياضة للامة العربية؟ وما هو مسـتوى الرياضـة العربية مقارنة بالدول الاوروبية؟

يجيب العميد عادل حسين بلال على ذلك فيؤكد على الاهتمام الكبير من مجلس وزراء الداخلية العرب بالرياضة ويقول في هذا الصدد . لقد وصل اهتمام مجلس وزراء الداخلية العرب قمته في الاهتمام بالعمل الرياضي من خلال رعاية المجلس لاتحاد الشـرطة الرياضي العربي والاهتمام بكل برامجه وتنفيذها وتحققت انجازات كبيرة فـي مجـال الرياضـة الأمنيـة العربية من خـلال تنظيـم الـدورات التدريبية والاجتماعات الدورية والطارئة لاتحاد الشـرطة الرياضـي العربـي ولجانـه المسـاعدة إضافـة لتنفيـذ بطـولات ضخمة في مختلف المناشط الرياضية بدول عربية مختلفة مما ادى لمزيد من التواصـل والتآلف والتعـارف بين ابناء هذه الدول المختلفة.

امـا بالنسـبة لمسـتوى الرياضـة العربيـة فانهـا تتقـدم تقدمـاً ممتـازاً مقارنـة بالـدول الأوروبيـة وبـإذن الله سـتبلغ العالميـة مـن خـلال الاهتمـام بالبنيـات التحتيـة للرياضـة بجميـع الدول العربية.

ومـن جانبـه يـرى المهندس سـلمان نمشـان في اجابته على اهتمام مجلس وزراء الداخلية العرب بالرياض العربية ان مـن يتابـع ما يتم مـن قبل اصحاب السمو واصحاب المعالي وزراء الداخلية العـرب مـن اعمـال وجهود فـي المجال الرياضـي يلاحـظ بـأن هنـاك دعمـاً متواصـلاً وبذلاً وعطاء وتشـجيعاً لأي عمل من شـأنه رفعة الرياضة وتشجيع ممارسـيها ومنظميهـا تقام المنافسـات وتعد الندوات والدراسـات والبحوث في سـبيل إيجاد افضل الوسـائل والسـبل لملء وقت فراغ الشـباب سواء مدنيين أو عسـكريين وتشجيع المميزين والمبدعين وهذا ما شجع على الإبداع العلمي. أما عـن المستويات المختلفة بـين الرياضة العربيـة والأوروبية فانظر في تاريخ كل دولة في ممارسة الرياضة ومتى وصلت إلـى مـا وصلـت إليه وللعلـم فالعرب يسـابقون الزمن للوصول إلـى العالمية

فـي وقـت ما زالت بعض الدول الأوروبية لولا دعم الشـركات نسـياً منسـياً ولكننا نحتاج إلى تطبيق الاحتراف الفعلي لنتجاوز المستحيل.

من جانبه يرى أ. غسان اقطيط ان هناك تطوراً ملحوظاً باهتمام مجلس وزراء الداخلية العـرب بالرياضـة بالإضافـة إلـى ان هناك تطـوراً كبيراً بإنجـازات الرياضة الراقيه. ويشـير إلـى مسـتوى الرياضـة العربية على المستوى العالمي فيقول: هناك نهضـة واضحة في تطور الرياضة العربية مقارنة بالماضي وأن حصول دولة قطر على استضافة كأس العالم عام ٢٠٢٢ دليل واضح على تطور مستوى الرياضة العربية.

* وما الفرق بين مستوى الكرة العربية والكرة الأوروبية؟

يجيب المهندس سلمان نمشان على ذلك فيقول : الرياضة تنافس بين الفرق الرياضية لا تعتـرف بالحدود ولا المناطق هي ثقافة رياضية تتطلب الرقي بالفكر لمجارات تطوراتها وهذه الثقافـة لا يمكـن ان نطلبها اليـوم لننفذها غداً ولكنهـا ثقافة اجيال تبدأ بالمنزل والمدرسـة ثـم الشـارع وبعدها الحي فالمدينة فالدولـة لو عدنا إلى العمر الزمنـي لمعظم الدول العربية فـي الرياضـة وقارناه بالدول الأوروبية ثم كيفية احترام النظام والقانون والذوق العام جميع تلك الأحداث هي معايير الحكم على الرياضة هنا وهناك الرياضة عندنا في العالم العربي كانـت هوايـة ومازالت في معظم الدول ولكنها في أوروبا صناعة وتجارة واحتراف يدر ملايين بـل مليـارات كونها تحولت من الهواية للاحتراف ، وهذا يعني مشـاركة المجتمع بأكمله، وأما عنـد العرب فهي صرف حكومي ونشـاطات خجولة من بعض الشـركات واعضاء الشـرف مع فارق بسيط إننا في المملكة العربية السعودية خطونا خطوات جبارة في فترة وجيزة لتطبيق الاحتـراف وجـذب المسـتثمرين حتـى وان كانـوا لـم يصلوا للمسـتوى الذي يغطـي الحاجة الفعليـة للاسـتثمار الرياضي ولكنها خطوات متسـارعة فـي وقت وجيز. أما منشـآتنا فإنها تضاهي المنشآت العالمية والآن يجري تغيير اتجاه تشغيل المنشآت من الاعتماد الكلي على ما تقدمه الدولة وأعضاء الشرف إلـى مداخيـل ماليـة تغطـي كثيـراً مـن متطلبـات الأنديـة والقطـاع الرياضي والمسـتقبل يظهـر إشـراقة تطـور يحاكـي تطـور الرياضـة فـي أوروبـا خاصـة ونحـن نـرى تخصص الألعاب في اوروبا أي أن النادي لا يشـمل جميـع الألعـاب بـل يتخصـص فـي نوع معـين من الألعاب ويخدمها تماماً حسب حاجـة المجتمـع ومتطلبـات الاستثمار.

* فـي الختـام مـا الأسـاليب الصحيحـة لمواجهـة العنـف الرياضـي سـواء مـن قبـل المشجعين أو اللاعبـين؟ وهـل تدخل رجال الأمن أمر ضروري لوقـف العنـف وكيـف يتم هذا التدخل؟؟

يجيب العميد عادل حسـين بلال على ذلك فيشـير إلى أن أهـم الأسـاليب لمواجهة العنف الرياضـي تكمـن فـي نشـر الوعي الرياضـي بين الجمهور واللاعبـين وضـرورة الاعتراف بالخسـارة والإيمـان بـأن الرياضـة نصر وهزيمـة، وفيما يخـص تدخل رجال الأمن فإن ذلك يعـد أمراً ضرورياً لوقف العنـف ويتـم التدخـل وفقـاً لتقديـرات قائـد القـوة التـي تقوم بتأمـين أي ملعب رياضي بحيـث تتـم المحافظـة علـى الأرواح والممتلكات.



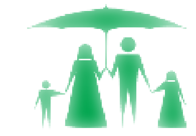
ومـن جانبـه يرى أ. غسـان اقطيـط أن مواجهة العنـف الرياضي له أسـاليب كثيرة من بينهـا وضـع كاميـرات بالملعب لمراقبة المشجعين وتشـديد التفتيش على المشـجعين عند دخـول الملاعـب ، وتوعية المشـجعين من قبل أنديتهم لمخاطر الشـغب بالملاعـب، أما عنف اللاعبـين داخـل الملاعـب فيجـب أن يواجه بحـزم من خـلال اتخاذ عقوبـات صارمة بحق اللاعب الذي يلجأ إلى العنف.

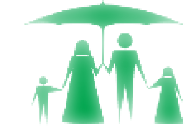
أمـا أ. هـلال الـذاودي فيـرى أن حل مشـكلة العنف الرياضـي بأنه يتمثل فـي التوعية والإرشاد السليمين، وأخذ الموضوع بعين الاعتبار مع كل من يقوم باستخدام العنف وعمل اللازم ليكونوا عبرة للغير وحرمانهم من الحضور وحرمان اللاعبين من ممارسة الرياضة، كمـا أن أسـلوب الثـواب والعقـاب للشـباب والتشـجيع والتحفيـز علـى الهـدوء والتحلي بالأخلاق الحميدة في الملعب للاعب والمشجع أمر مهم.

مـن جانبـه يرى العقيد خالد بن سـلامة أن الأسـاليب الصحيحة لمواجهـة العنف في الملاعـب الرياضيـة تكمن في نشـر ثقافـة عامة توضـح أن الرياضة هي رسـالة اجتماعية وتثقيـف رجـال الأمن بكيفيـة التعامل مـع الجمهور الغاضـب وامتصاص هـذا الغضب، ويجب أن يكون حكام المباريات على قدر من الحرفية والتمكن، وضوابط البطاقات ومراعاة عدد الكراسي، والاهتمام بالجوانب النفسية للاعب وليس الفنية فقط.

مـن جانبـه يقـول المهندس سـلمان نمشـان: الوضع الأمنـي علـى مسـتوى ملاعبنا العربية أفضل بكثير من السـابق لتوفر التدريب والتنسـيق والتجارب المحلية والدولية ولكنـي هنـا أرى إنشـاء وحدات أمنية متخصصـة في أمن الملاعب أصبـح ضرورة وهذا مـا وجـه بـه سـيدي صاحـب السـمو الملكـي الأميـر نايـف بن عبدالعزيـز النائـب الثانـي وزير الداخليـة حفظـه اللـه بضـرورة أن يتـم التعاقـد مـع شـركات أمنيـة متخصصة لإدارة المباريات علـى أن تتفـرغ وزارة الداخليـة لأعمالهـا الأسـاسـية فـي حفـظ الأمـن وهـو نمـوذج لمـا يجـب أن يكـون في جميـع الوطن العربي.

ويؤكد المهندس نمشـان أن هناك أخلاقيات عند المشجع العربي لا تتوفر لدى المشـجع الأوربي وهي أخلاقيات إيجابية تراحم ومحبة وود ما عدا عند بعض المتعصبين ولكنها في أوروبا يحكمها القانون والعقوبات كما حدث في إنجلترا التـي صـدرت إلـى دول كثيـرة تصرفاتهـم الهوجاء لأن الشـغب فـي أوربـا يفـوق شـغب ملاعبنـا العربية بكثيـر الروح الرياضية فـي أوربا للاعب والمدرب والإداري والمشـجع محكومة بقوة القانون والنظام لكل تصرف عقاب ضمن قانـون لا يمكن تجـاوزه في عالمنا العربـي تحكمنـا أخلاقيـات ومع الوقت وإصدار الأحكام والقوانين وتطبيقهـا سـنجد تحسـناً فـي الأداء والتـزام المشـجع العربـي سـهل الانقيـاد والتقيـد ، وفـي الـدول الأوروبيـة قـد تصـل إلى الاصطـدام برجـال الأمـن وتؤثـر في الممتلكات والأرواح.





الضرب يعلم الأطفال العنف.. ويدفعهم إلى ممارسته مع الآخرين من أطفال وراشدين مستقبلاً...

مع تحيات برنامج الأمان الأسري الوطني بالمملكة العربية السعودية



دور الأسرة في التوعية الأمنية

إيمان عبد الرحمن أحمد محمود*

الأسرة هى البيئة الأولى التى تحتضن الإنسان وتتعهده بالرعاية والعناية ،ولذا يتعاظم دورها فى التوعية بصفة عامة، وتقديم المعلومات الخاصة بالتوعية الأمنية بصفة خاصة لأفرادها،إن هذا الدور فى التربية بكل جوانبه لاسيما الأمنية يبدأ باختيار الزوجة الصالحة المتعلمة القادرة على مواكبة التطور مع الاحتفاظ بالقيم الدينية والمجتمعية الراسخة ، اختياراً يلبى كل المطالب ويحقق ماهو مرجو ومنشود ، وقد حث الاسلام على ذلك، روى ابن ماجة والديلمى أن الرسول ﷺ قال: تخيروا لنطفكم...) ولايقل دور الزوج بل يتكامل مع دور الزوجة انطلاقاً من قوله(ص) (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته...)

و التوعية الأمنية تبدأ بتحقيق السلامة داخل الأسرة ، والمحافظة على أفرادها ثم تحقيق الأمن فى المجتمع ، تكون ناجحة داخل الأسرة اذا ماتم مراعاة الكثير من الجوانب النفسية والتربوية. فلابد من معرفة متطلبات كل مرحلة عمرية، فالطريقة التى تقدم بها النصح للشباب ليست كالطريقة التى تستخدم مع الأطفال.

و في كل مرحلة عمرية يواجه الفرد تحدياً يحتم على الأسرة تقديم التوعية الأمنية المناسبة .ففى مرحلة الطفولة المبكرة لابد من تعويد الاطفال على كيفية المحافظة على النفس، ومعرفة إجراءات السلامة المنزلية البسيطة. وفي مرحلة الطفولة المتاخرة التى تبدأ بنهاية العام السادس حيث يخرج الأطفال للمدارس ويتحركون فى الشوارع للعب بالدراجات وغيرها ويتناول بعض الاشياء من المحلات التجارية القريبة ما يفرض التوعية بحركة السير.



أمـا فى مرحلة المراهقـة ينحو الأبناء تجاه التحرر من قيود الأسـرة والتمسـك بجماعة الرفـاق ، فتظهرضرورات تربوية أخرى تحتم تقديم توعية خاصة من خطر المخدرات.

ومـا إن يصـل الأبناء مرحلة الشـباب حتـى يتفاقم دور الأسـرة فـى المراقبـة والتوعيـة فى كافـة المجالات لاسـيما التنبيـه بخطـر المخـدرات والـذى يمثـل أكبـر مهـدد لهذه الشـريحة ، اضافـة للغـزو الفكـري والثقافـي، وكيفيـة المحافظـة على القيم والمثـل لمقابلة الوافـد الثقافي.. وفي مراحل أخرى من النمو الانسانى تبرز أهمية الأستفادة من الخبـرات وتوظيـف أفراد الأسـرة للقيام بدورهـم في حمل لواء التوعية الامنية بماأكتسبوه خلال مسيرتهم الحياتية.

إن غايـة نجـاح التوعيـة الأمنيـة الأسـرية ينبنـي علـى معرفـة الأبوين بكيفية وطـرق التعامل مع أفرادها بمعرفة الجوانب النفسية والتربوية وكيف يكونا قدوة حسنة ،ومتى يسـتخدما التحفيز والتعزيز، ومتـى يكون العقاب ضرورة، إضافة لتنمية قدرتهما على المراقبة والملاحظة وغيرها من الأساسيات التربوية.

إن العطـف والرعايـة والحنـان واشـباع حاجـات الطفل الأساسـية فـى فترة الرضاعة والسـنوات السـت الأولى من حياته تحقق له أمناً واسـتقراراً وتوافقاً اجتماعياً، ويمكنه من العيش بسلام وأمان باقى حياته.

في السـنين الأولـى نجد ان الطفل يعتمـد اعتماداً كلياً على والدته، ولهذا السـبب فكل الخدمات المتعلقة بإجراءات السـلامة المنزلية والحفاظ على النفـس تقدم له. وتتوقف إجـراءات السـلامة والمحافظة على النفـس على وجود الأم ويقظتهـا الدائمـة لتسـاعده فـى الحصـول علـى إجابات ينشـدها ويتم تدعيم ذلـك بالنصح والارشـاد وتوضيح ما هو صحيح وما هوخطأ. وعندما يتقدم الطفل نحو السنة الثالثة يعتمد قليلاً على نفسه فى الحفاظ عليها وتحقيق السـلامة المنزلية بمسـاعدة أبويـه، وبعدها يكون مسـتعداً للمشـاركة وللتفاعل مع الأقران، ولأن الشـعور بالخوف هو السائد في هذه المرحلة، تعتمد الأسرة على تعريف الأطفال بالمخاطـر ولكن ليـس عن طريق زرع الخـوف، والملاحظ أن الانسان في هذه المرحلة يشهد نمواً سريعاً ينعكس ويحتم ضرورة توفير متطلبات كثيرة ، فلابد للأسرة أن تكون واعية لمتطلبات كل سنة منفصلة عن الأخرى.

وإذا ماتمكنـت الأسـرة مـن معرفـة إحتياجـات كل سـنة أو مرحلـة عمريـة تسـتطيع أن تقدم جرعـات مفيـدة وهادفة فى التوعية الأمنية ، كما يجب معرفة الأسـاليب التربوية المتعددة كالتحفيز والعقاب وشـروط ودواعى الاسـتخدام وتطبيق ذلك بحكمة وعناية .

فالأطفـال فـى المرحلـة العمرية المبكـرة تقـوى لديهم صفة حب الاسـتطلاع والمغامرة، كما تقـوى أيضاً قوة الملاحظة فعلى الأبوين أن يكونا خير مثال لأبنائهم عند تعاملهم مع اجراءات السـلامة المنزليـة والمحافظـة علـى النفس، وأن يحرصـا على التصـرف الصحيـح للاسـتفادة من ميـزة تقليـد الآخرين عن طريق مايلاحظونه من سلوك .

وتواجه الأسـرة في كل مرحلة عمرية تحديات تفرض عليها تقديم توعية أمنية تناسب المرحلة العمرية التى يمر بها الطفل و معرفـة أهـم مميزات مرحلة الطفولـة المتاخرة تمهد الطريق أمـام الأبوين للتعامل مـع أبنائهم بطريقة مثاليـة، وتعريفهم بضرورات التوعية الأمنية . فمقاومة سلطة الكبار تقود الأبوين لاتخـاذ المرونـة واللين فـي التعامـل مـع أبنائهم كسـباً لودهم وصداقتهـم ، وأي تصـرف غير ذلك يشـعرهم بالنفور والابتعاد عـن محيط الأسـرة والتعبير عـن رفضهم بالحـدة ، فالأحرى خلق جو أسـرى يسـوده الود والتفاهم ، ويساعدهم في الخروج





مـن ذاتهم الضيقة إلى آفاق أرحب مليئة بمشـاركة الأقران والتفاعل الإيجابـى معهـم تحت رقابة الأسـرة ، وعلى الوالديـن تهيئة أبنائهم لتحمل المسئوليات وبصفة أخص في جانب التوعية الأمنية.

ويمثل الحفاظ على النفس أعلي درجات التوعية الأمنية لما يواجه أطفال هذه المرحلة من مخاطر صحية بسبب الحركة الكثيرة .

وفي هذه المرحلة تزداد حركة الأطفال وتنقلهم مما يجعل الأسـرة تهتم بغرس ارشادات المرور وكيفية التعامل معها من خلال مرافقتهم، وعدم تركهم بمفردهم ،وعدم السماح لهم باللهو واللعب فى الطريق، والاسـتعانة برجل المرور وطلب المساعدة فى حالة عبورهم بمفردهم. كما يجب الالتزام بالاماكن المخصصة لعبور المشـاة خاصة تلك التى تكـون بالقرب من مدارسـهم . ويراعـى لفت إنتباهـم لعلامات المرور وتعريفهم بها. ويعمل الأبوان على تنبيه الأبناء الى تحقيق السلامة المنزليـة بتفادى الأخطار الناجمة عن الأسـتخدام السـىء للكهرباء والمـواد الحارقة وعـدم التعامل معها باهمال حتى لاتتعرض الأسـرة لخطر الحرائق.

أما في مرحة المراهقة ينحو الأبناء تجاه التحرر من قيود الأسـرة والتمسـك بجماعـة الرفاق ،فتظهر ضـرورات تربويـة أخرى تفرض عليهـا أخـذ جانب اللـين والمرونة وتضـع قالبـاً وإطـاراً للتعامل مع الأبنـاء ، فلابـد أن تتوخى الحذر حال تقديم النصح والإرشـاد خوفا مـن الإنفعـال وحـدة السـلوك وسـلبيته . هـذه المرحلة تتسـم بروح الزعامـة فعلى الأبويـن الاهتمام بتدريبهم على تولـي زمام التوعية الأمنيـة داخل وخـارج المنـزل ومع أقرانهـم وإعدادهم لتحمل المسـئولية. ولإنجاح كل سـبل وأواصر الترابط بـين الأبنـاء وذويهـم لابد مـن الميل الى كسـب ثقتهم وعـدم الوقـوع فى دائـرة الصراعات التـى تنفر الابناء وتجعلهم يرتبطون بجماعة الرفاق أكثر من الأسرة .

ومن التحديات التى تواجه الأسـرة فى هذه المرحلة بالذات خطر المخدرات فعلى الأسرة العمل على مراقبة الأبنـاء وتعريفهـم بهذا الفتـاك . إن تعاطي المخدرات مـن قبـل رب الأسـرة يعتبـر مثـالاً سـيئاً فبالتقليد والقدوة يتأثر الأبناء، فعلى رب الأسـرة أن يكون مثالاً حسناً أولاً ثم يعمل من بعد على التوعية.

وهنـاك جوانـب متعـددة للتوعية الأمنيـة يجب الإهتمـام بهـا فـى هـذه المرحلـة العمريـة فلابـد من تعريـف الأبنـاء بأهميـة الشـهادات الثبوتيـة والهوية وغيرها من المسـتندات الرسـمية خاصـة التى ترتبط بالسن القانونية لاستخراجها . كما تعمل الأسرة على الاهتمام بالجانب المعرفى والثقافى الوافد ومسـاعدة الأبنـاء علـى إنتقـاء مايتـلاءم مـع القيـم الدينيـة والثقافية ، وعلى الأبوين أن يمدا جسراً من الصراحة والوضوح والشـفافية تجاه الأمور الجنسـية وتعريف أبنائهـم بالممارسـات الصحيحـة والخاطئـة حتـى لا





يستغلوا استغلالاً سيئاً من قبل ضعاف النفوس. ومع نهاية هذه المرحلة يتمكن الأبناء من بناء قاعدة معرفية لضرورات وأساسيات التوعية الأمنية تمهيداً لحمل لواء نشر الوعى الأمنى فى المجتمع .

فكلما تقدم الإنسان فى المراحل العمرية كلما صار قادراً على تحمل المسئولية.وفى فترة الشباب يبلغ الإنسان درجات النمو والنضج الإجتماعى المعرفى والجسمانى والوجدانى.

وفي هذه المرحلة تسير مجهودات الأسرة فى توعية الأبناء جنباً إلي جنب مع مساعيها نحو جعلهم يتحملون المسئوليات والقيام بدورهم في نشر قيم التوعية الأمنية بكافة ضروبه في المجتمع .كما أن هذه المرحلة لها تحديات لابد للأسرة من إدراكها ومعرفة كيفية التعامل معها ، فمنها مشكلة البطالة والفراغ التى تقود الشباب الي ارتكاب الجرائم للحصول على تكاليف حياتهم اليومية، كما انهم يقعون فريسة لضعاف النفوس فيتعاطون المخدرات ويروجون لها . وعدم المقدرة على الزواج يوقعهم فى الممارسات الخاطئة التى تهدد صحتهم وتنقل لهم الأمراض الفتاكة ولمجتمعاتهم . والتعرض للفضائيات ووسائل الإعلام الخارجي يغرس قيماً جديدة لا تتماشى مع قيمهم الموروثة والمكتسبة بل تهدمها . أن التوعية بالمخاطر والمهددات الأمنية لهذه المرحلة لاتنحصر في تقديم النصح والإرشاد بل تتخطاها إلى ايجاد حلول مناسبة لكل تحد، فيعمل الأبوان على مساعدة الشباب في كيفية ملء الفراغ بالطرق الإيجابية وإيجاد البدائل الملموسة. ودور الأسرة فى هذه المرحلة لا ينتهى بل يتضافر مع دور المجتمع فى خلق بدائل ملائمة وتتناسب مع احتياجات ورغبات وتطلعات الشباب من برامج رياضية هادفة، وثقافية شاملة تواكب التطور العالمى وتساعد على ايجاد فرص للعمل والايفاء بكافة مطالبهم التى تحقق لهم تطلعاتهم.

وبعد ان يصل الانسان قمة هرم المراحل العمرية ببلوغه مرحلة الشباب ، يبدأ فى التراجع بالنسبة للصحة العامة والمقدرة الجسمانية، ولكن يبلغ قمة الخبرة والمعرفة مما يحتم على المحيطين به الاستفادة من تجاربه وخبراته، وحقيقة الأمر أن المسن جوهرة غالية ودرة لاتقدر بثمن لما اكتسبه من خبرة وحكمة .

وفي هذه المرحلة يتقدم العمر ويحال المسن الي المعاش والتقاعد وبذلك يعاني من أوقات الفراغ وعدم وجود برامج لملئها، كما يعاني المسنون من فقدان المكانة الاجتماعية ، والدور الذي كانو يضطلعون به ، وعدم وجود فرص عمل تناسبهم ولذا يمكن الاستفادة من هذه المرحلة وأن تستغل استغلالاً ايجابياً ،وذلك بادماج المسنين في برامج التوعية الأمنية ونشرها في المجتمع ، واعطائهم الأولوية لقيادة تلك البرامج بمايتناسب مع مكانتهم الاجتماعية وخبرتهم، إن ادماجهم فى التخطيط والاعداد لبرامج التوعية يجعلهم ينشغلون فيما هو مفيد.

وهكذا يمكن للأسرة أن تلعب دورها الايجابى فى التوعية الأمنية اذا راعت جوانب كثيرة من معرفة بالأسس التربوية والنفسية لافرادها، ومعرفة ضرورات وأساسيات التوعية الأمنية والعمل على رفع الوعي والحس الأمنى.

*اذاعة ساهرون صوت الشرطة السودانية

الكليات الجامعية وقضايا البحث العلمي



أ . د . مجدي محمد أبوزيد*

لقد أغفلت الكليات لسنوات عديدة قضايا البحث العلمي وارتباطاتها بمشاكل المجتمع، وأصبح دورها مقصوراً على تخريج الدارسين من حملة البكالوريوس والحاصلين على الماجستير والدكتوراه، وبالطبع تراكمت شهادات ودرجات علمية غير تطبيقية تفتقر إلى وجود القدرة على الإبداع والخوض في مشكلات المجتمع.



ان اغلب الكليات بوضعها الحالي لم تستطع أن تؤدي مهمة رئيسية وهي خلق التفكير العلمي لخريجيها حيث توجد فجوة واسعة بين الكليات والمجتمع المحيط بها، ولم يحدث التحام بينهما، حيث توجد فجوة واسعة بين نتائج الأبحاث العلمية واجتياح المجتمع لها لحل مشكلة تطوير قدراته وزيادة إنتاجه، حيث يوجد انفصام بين الكليات ووحدات ومراكز الإنتاج، على الرغم من توافر الثروة البشرية العلمية من اعضاء هيئة التدريس بالكليات المختلفة الذين لديهم القدرة على تطوير العمل وجودة الإنتاج، والواقع انه يوجد تباعد بين اساتذة الجامعة ومواقع الانتاج ما أثر بالتالي في زيادة المشاكل والمعوقات التي أثرت في الجودة الإنتاجية داخل المجتمع. ونظراً لأهمية البحث العلمي، فلقد حاولت بعض الجامعات في العالم المتقدم فصله عن برامج التعليم وذلك بإنشاء وحدات أو كليات مستقلة للبحوث داخل الجامعة أو خارجها يفرغ لها بعض الأساتذة، نظراً لزيادة الأعباء التدريسية على الأستاذ إلى جانب المسؤولية الإدارية والتي تعوق العملية البحثية. ومن المفترض في جامعات العالم الإسلامي أن ترتكز هذه البحوث على المشكلات العاجلة والملحة والتي تعوق مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا تلعب الجامعة دوراً هاماً من خلال البحث العلمي في تقديم الحلول العلمية والعملية لهذه المشكلات.

إن العلاقة بين البحث العلمي ومشاكل المجتمع من

الأمـور الغائبة في خطـط البحوث الجامعية. فمـن اهداف البحث العلمـي خدمة البيئـة والمجتمع. وذلـك بتقوية الروابط والمشـاركة فـي مواجهة مشـكلات دراسـة المجتمـع، بحيث تتحقـق صلة وثيقة بين العلم والقائمين عليه ومشـاكل المجتمـع، ويعني هذا أن البحث فـي الجامعـة مـن المفتـرض أن يهـدف اساسـاً إلى تطويـر المجتمع والنهـوض بـه إلـى المسـتوى التكنولوجـي والاقتصـادي والصحـي ومواجهـة حاسـمة لمشـكلاته المختلفة، فـلا مكان للتعليـم النظري الشـكلي المنعـزل عـن الحياة ومشـكلاتها، وان الطاقـات الكامنة في البحث العلمي لو احسن استخدامها فإنها قادرة على احداث تغيير اجتماعي واقتصادي ملحوظ نحو التقدم والرفاهية وهما هدف أي خطط للتنمية وتطوير البيئة والمجتمع.

ليـس هناك شـك في أن البحـث العلمي يعاني حالـة من الهزال بسـبب فقـر الإمكانـات ونقص المـوارد المالية وضعف الجهـود. ولعل



أخطـر هذه القيود وأشـدها فتكاً بالبحـث العلمي هو نقص الإمكانات والموارد المالية. والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

١. تعانـي الكليـات مـن قصـور في إمكانـات معاملها، فقـد اقتصـر دور وزارة التعليـم العالـي علـى القيـام بمشـروعات لتطوير المعامل لمرحلة البكالوريوس، ولم يشمل المشروع توافر المعامل الحديثة للدراسات العليا وإجـراء البحوث العلمية بتوفيـر الأجهزة والإمكانات التكنولوجيـة الحديثـة لاجـراء البحـوث المعمليـة والاختبـارات التجريبيـة المرتبطـة بمجـال الانجـاز البشـري وتحصيل قدرات الإنسان المعرفية والسلوكية والبدنية والفسـيولوجية والنفسـية وقضايـا التنمية ومشـاكل المجتمـع. وهـذا بلاشـك يعـوق الكليات من المشاركة في التطور العلمي العالمي.

٢. ضعـف المخصصات والموارد المالية للبحوث العلمية في الجامعة.

٣. قصـور في مسـتلزمات البحث العلمي من مكتبات ودوريات ومراجع حديثة. أن ضعف المخصصات المالية لتوافـر الأجهزة والكتب والمراجـع والدوريات الحديثة يعتبـر ضمن القيـود الفتاكة لتكبيـل خطوات البحث العلمي وتقديمه. كما أن عدم توصيل المكتبات بشـبكة الإنترنـت تعتبـر مـن المعوقـات. أن العجـز أو التوقف عـن الاطـلاع الحديـث يعنـي الانعزالية عـن التطور العلمـي. فعدم توافـر البنية البحثية من مسـتلزمات البحث العلمي (مراجع، دوريات، شبكة انترنت، اجهزة الحاسـبات) تؤدي إلى تدهور مسـتوى البحث العلمي واتسـاع الفجـوة بيننـا وبـين العالـم فـي هـذا المجال الحيوي.

لقـد أصبحت البحـوث العلميـة بالكليـات ترتبط بالجهـود الذاتيـة للترقيـة أو نيل الدرجـات العلمية: ممـا زاد الفجـوة بـين نتائـج تطبيـق البحـث العلمي ومشاكل المجتمع ومراكز الإنتاج.

أن وضـع خطـة قومية للبحـث العلمي مـن الأمور الحيوية والتي تقـع مسـؤولياتها على كل من الجامعة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. من خلال قيام



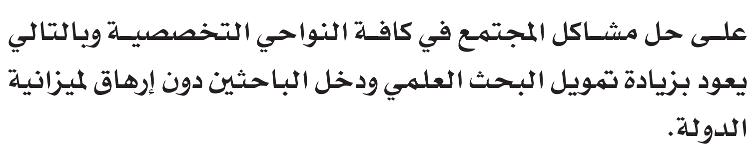
الكليات المناظرة في كل جامعة بوضع خطة للبحث العلمي تحدد فيها المشاكل التي تواجه المجتمع تبعاً للتخصص الدقيق لهذه الكليات وتحتاج لتدخل الجامعة أو الكلية المتخصصة لحل هذه المشاكل من خلال خطوات البحث العلمي وبهذا يتم حدوث ترابط وثيق بين الجامعة والمجتمع. ومن جهة اخرى يعتبر عضو هيئة التدريس بالجامعة الركيزة الأولى للنهوض بالبحث العلمي والأداء الجامعي والمشاركة في التطور العلمي للمجتمع والدولة.

وبالنظر إلى مستوى دخل عضو هيئة التدريس بالجامعة نجد انه لا يتناسب مع مكانته العلمية في المجتمع حيث يضطر لتحسين دخله مما يؤثر ذلك على إنتاجية أبحاثه العلمية والسعي نحو تقديم ابحاث للترقي لا يرتبط معظمها بمشاكل المجتمع واحتياجات البيئة للتنمية. ولا شك أن قصور دخل عضو هيئة التدريس يؤدي إلى عدم تفرغه لجامعته وهذا يؤثر سلبياً على العملية التعليمية والبحث العلمي. حيث يسعى عضو هيئة التدريس إلى المزيد من الانتدابات لأكثر من كلية أو معهد لتحسين دخله المادي، مما أثر ذلك في حدوث قصور في ادائه الجامعي وعدم قدرته على التفرغ التام لكليته أو قسمه العلمي والاستفادة منه لإجراء البحوث العلمية المتقدمه لحل مشاكل المجتمع.

كما يتعرض العديد من الكفاءات العلمية من ضغوط للهجرة أو السفر للخارج لتحسين اوضاعهم المادية والعلمية والاجتماعية. حيث تحتل هذه القضية مؤثراً هاماً وخطيراً على ما يعانيه البحث العلمي من أزمة، خاصة في ظل انخفاض المستوى المادي للباحث العلمي مقارنة بآخرين. وأود أن أوكد انه لا مستقبل للدول والمجتمع دون الاستزادة من اجراء البحوث العلمية الجديرة بالتقدير ودون توافر مستلزمات العلم والتكنولوجيا والتعرف على كل ما هو حديث في مجال التطور العلمي. حيث تعاني الكليات من قصور ونقص في ايفاد اعضاء هيئة التدريس في المشاركة للمؤتمرات العلمية والاحتكاك الخارجي نظراً لضعف المخصصات المالية اللازمة لها، ووضع بعض القيود الإدارية التي تكبل خطوات الباحثين نحو الاستفادة من التقدم العلمي في الدول المتقدمة. وتمثل هذه القضية مؤشراً مهماً على ما يعانيه البحث العلمي من أزمة. حيث أن قدرة الإنتاج على البحث العلمي وموضوعية البحوث المستقبلية المرتبطة بتنمية المجتمع والاحتكاك الخارجي مع الجامعات العالمية المتقدمة علمياً هي المؤشر الصادق لمدى تقدم أي دولة من الدول داخل حلبة الصراع والمنافسة العالمية الطاحنة حيث الكفاءة والجودة والسرعة والإتقان لكل مجتمع يطمح أن يكون له وجود.

فالقوة البشرية العلمية المتفتحة هي ثروة إذا ما كانت مؤهلة بالتطور العلمي والتقني الحديث لإعداد العقول القادرة على البحث العلمي المبتكر.

ان نقص الفرص المتاحة لاعضاء هيئة التدريس المشاركة في المهمات العلمية والمؤتمرات الدولية تعتبر ضمن المعوقات الإدارية التي تعيق تطور البحث العلمي، كما أن وضع القيود لمشاركة عضو هيئة التدريس في مهمة علمية. وربط ذلك بالإعارات. على ألا يوفد عضو هيئة التدريس لمهمة علمية دون البقاء بالوطن فترة مماثلة لمدة اعارته للخارج، تعتبر ضمن القيود الإدارية التي تكبل خطوات الباحث نحو الاستزادة لما هو جديد في مجال العلم والمعرفة. من هنا فانه لا بد من التأكيد على دور الكليات الجامعية ومدى فاعليتها في قضايا البحث العلمي بالمجتمع، وذلك امر يتطلب وضع إطار للتنسيق بين الجامعات والشركات والمصانع والمؤسسات الإنتاجية بحيث يتم البحوث ذاتياً بواسطة الجهات المستفيدة من نتائج الأبحاث، مما يؤثر ذلك



علـى حل مشـاكل المجتمع في كافـة النواحي التخصصيـة وبالتالي يعود بزيادة تمويل البحث العلمي ودخل الباحثين دون إرهاق لميزانية الدولة.

ولابد من تشـجيع اتجاه الكليات لأن تحصل على مشـاريع بحثية مـع المؤسسـات الإنتاجيـة لربـط البحـث العلمـي بقضايـا مشـاكل المجتمـع والإنتـاج، اضافـة إلـى اهميـة حصـر المشـاكل التـي تواجه التنميـة والمجتمـع مـن خـلال الكليـات لوضـع خطـة بحثيـة لـكل تخصـص علمـي دقيق لحل مشـاكل المجتمـع وكذلك ربـط التعاون بـين الكليات الجامعيـة والقطاعات الإنتاجيـة والخدمية من خلال التمويل المالي لنشـاطات البحوث العلمية بغرض تطوير هذه المراكز الإنتاجيـة. ويجـب حث الجامعـات على العمل ذاتيـاً للحصول على بعض الموارد المالية التي تخفف من تحمل الدولة لهذه الاعباء خاصة ما يتعلق منها بتكاليف البحث العلمي وأن تشجع اتجاه الكليات لأن تحصل على مشاريع بحثية مع المؤسسات الإنتاجية للعمل على ربط البحـث العلمي بقضايـا المجتمع. وذلك من خلال إبـراز الدور الهام الـذي يقوم به وكيل الكلية لشئون البيئة وخدمـة المجتمع. وينبغي لذلـك إلزام الوحدات الإنتاجية بتكليـف مراكز البحوث في الكليات الجامعية المتخصصة بدراسة مشاكلها العملية.

كمـا ان من الأهمية التركيز علـى الإمكانات والموارد المالية للبحث العلمـي وذلـك بالسـعي نحـو دعـم ميزانيـة البحـوث العلميـة فـي الجامعـة مـن خلال الاقتـراح بتخصيص نسـبة١٪ من صافـي ارباح المراكـز الإنتاجية لدعم الموارد الماليـة للبحث العلمي بالكليات وذلك من خلال التنسيق بين مجموعة الشركات لتدعيم كلية أو اثنتين من كليـات الجامعـة التي في نطـاق محيطها الجغرافـي لدعم البحوث العلمية لهذه الكليات.وحث رجال الاعمال على تقديم المنح لطلاب الدراسـات العليا المتميزين في انتقاء ابحاثهم المرتبطة بحل مشاكل المجتمـع وزيـادة الإنتـاج. وينبغي في هـذا الصدد دعـم الروابط بين الجامعات وبرامج الأمم المتحدة الموجهة للتنمية والتي تهتم بالبحث العلمي من أجل تحقيق التنمية للدول النامية، حيث انشئ صندوق الأمم المتحـدة للبحث العلمي والتكنولوجيا من اجل التنمية والذي يقـدم الدعـم المالـي لتدعيم قـدرات البحـث العلمي للـدول النامية وتقويـة التعـاون الفنـي بين الـدول. والتعـاون مع البرامـج الأخرى التابعـة لـلأمم المتحـدة مع التنظيمـات الحكومية داخـل الدول من أجـل تدعيـم انشـطة الـدول في مجـالات البحـث العلمـي. وكذلك دعـم المكتبات بتزويدهـا بالدوريات العلمية وشـبكة الإنترنت والذي



يعتبـر العمـود الفقـري للبحـث العلمـي. وأن مـن الأهميـة بمكان اجـراء الدراسـات العليـا والبحث العلمـي فـي إطار خطة واضحة الأهـداف تأخذ بعين الاعتبار المشـاكل التي تعترض التنمية. وعدم السماح بتسجيل أي رسالة علمية ما لم تكن مرتبطة بمشكلة من مشـكلات المجتمع وتنميـة البيئة. وينبغي تحديد نسبة ٥٠٪ من ابحاث الترقية لمواجهة المشاكل المعاصرة الملحـة داخـل المجتمـع والتي تؤثر على زيـادة الإنتاج وجودتـه. وينبغـي كذلـك السـعي نحو تعديـل لوائح الكليات لتتناسـب مع حاجـة المجتمع ومتطلباته ولا بأس أن تختلف اللوائح بين الكليات المتناظرة لضمان التنافـس بين هذه الكليات لتقديم خريجين وباحثين ذوي مواصفـات علمية وقـدرات ابتكارية متباينة ومن ثـم فـإن البحث العلمي في الجامعـة يجب أن يكون جزئاً من خطة عامة تشمل المجتمع بأسره.

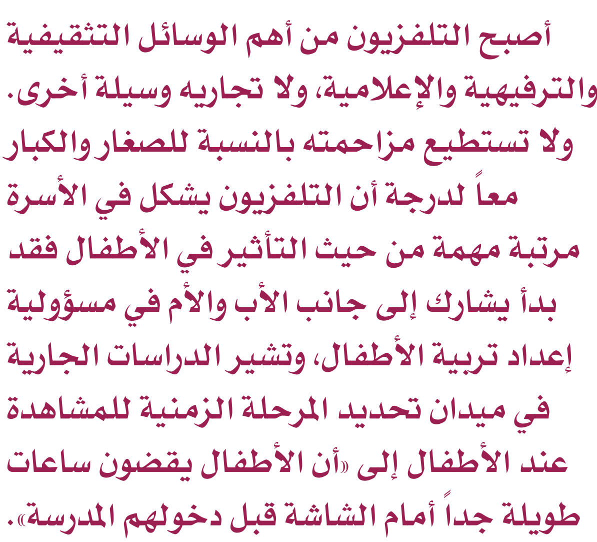
---

* جامعة الإسكندرية

التلفزيون.. بين الإيجابيات والسلبيات!!

د. رفيق أحمد علاوي*





أصبح التلفزيون من أهم الوسائل التثقيفية والترفيهية والإعلامية، ولا تجاريه وسيلة أخرى. ولا تستطيع مزاحمته بالنسبة للصغار والكبار معاً لدرجة أن التلفزيون يشكل في الأسرة مرتبة مهمة من حيث التأثير في الأطفال فقد بدأ يشارك إلى جانب الأب والأم في مسؤولية إعداد تربية الأطفال، وتشير الدراسات الجارية في ميدان تحديد المرحلة الزمنية للمشاهدة عند الأطفال إلى «أن الأطفال يقضون ساعات طويلة جداً أمام الشاشة قبل دخولهم المدرسة».

وعلى العموم فإن الجدل يدور منذ الربع الأخير من القرن الماضي وما زال حول جملة أسئلة من بينها:

. هل يعمل التلفزيون على تنمية العادات السلبية عند الأطفال والانعزال عن المجتمع وانقسام الشخصية أم أنه عامل إيجابي في هذه المسائل المطروحة.

. هل يعمل التلفزيون على تشجيع العنف والانحراف والجريمة لدى الأطفال، وأنه إذا كان السجن بالنسبة للمراهقين هو المعهد العالي الذي يتعلمون فيه الجريمة، فإن التلفزيون هو المدرسة الإعدادية للانحراف، على حد عبارة أحد الأطباء النفسانيين أم أن للتلفزيون دور الواعظ الذي يري الأطفال عاقبة العنف والانحراف والجريمة ويجنبهم بالتالي مغبة التورط فيها؟

. وهل التلفزيون يؤدي إلى فساد الذوق عند الأطفال وأن الناس يبيعون أرواحهم من أجل متعة ضئيلة يدفعون ثمنها غالباً فيما بعد، أم العكس هو الصحيح؟

. وهل التلفزيون يساعد على تعميق المعلومات المدرسية للأطفال وتوسيعها ويؤدي بالتالي إلى زيادة تحصيلهم المدرسي، أم أن التلفزيون يشغل الأطفال عن مطالعة دروسهم ويؤدي بالنتيجة إلى خفض مستوى تحصيلهم المدرسي. هذه الأسئلة، وغيرها، كانت تجد لها إجابات متباينة على مستوى الرأي العام والنقاد غير أن إجابتهم تبقى مجرد اجتهادات قد تكون صحيحة وقد تكون خاطئة وأن الذين بإمكانهم التوصل إلى إجابات علمية هم المختصون في مبادئ علم النفس والتربية والإعلام والاجتماع والطب وذوو الخبرة في هذا الميدان وسنحاول في هذه الدراسة التركيز على «الآثار التي يخلفها التلفزيون في الأطفال» والإجابة على التساؤلات التي تشغل الأسرة العربية وبذكر مالم يذكر في الدراسات

التي قام بها الباحثون في السنوات الماضية.

إن الآثار التي يخلفها التلفزيون في الأطفال ليست وليدة الصدفة أو الآنية إنما يمكن إرجاعها إلى التنشئة التربوية للطفل داخل الأسرة ونشاطاته الاجتماعية الأخرى وهذا ما يدعو إلى القول إن أثر التلفزيون في الأطفال هو محصلة القوى التي أثرت فيهم قبل مشاهدة البرامج التلفزيونية وما تزال تؤثر فيهم عند المشاهدة وبعدها. و بهذا الشأن يشير علماء النفس إلى أن الطفل لا يولد بطبيعة واحدة أي أن خصائص سلوكه واتجاهاته وقيمه لا تولد جاهزة كاملة محددة معه، وإنما يكتسبها من البيئة الاجتماعية والمادية التي يصبح جزءاً منها بمجرد مولده. ويؤكدون أن الأطفال والشباب هم الأكثر تأثراً من الكبار ببرامج التلفزيون ويعزون ذلك إلى عاملين:

الأول. أن الأطفال والشباب يستمدون كثيراً من خبراتهم عن الحياة من برامج التلفزيون وأن خبرتهم الواقعية الواعية محددة ولذلك يتقبلون ما يعرضه التلفزيون دون مناقشة بصيرة أو تفكير ناقد، فتكون درجة امتصاصهم للمادة المعروضة أكبر مايمكن في مرحلة الطفولة.

ثانياً. كلما صغر سن الفرد وقلت خبرته صعب عليه الفصل بين الواقع الحقيقي الذي يعيش فيه والواقع الخيالي الذي تقوم عليه البرامج، ولذلك غالباً ما يعتقد أن ما يعرضه التلفزيون حقيقة واقعة. وكشفت بعض الدراسات أن أغلب الأطفال وكثيراً من الكبار يميلون إلى أن يتقبلوا بدون أي تساؤل جميع المعلومات التي تظهر في الأفلام وتبدو واقعية ويتذكروا تلك المواد بشكل أفضل.

وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد من بين الأطفال من يمتلك القدرة والحس في انتقاء برامجه المفضلة من التلفزيون فكلما زاد سن الطفل وذكاؤه كان أكثر نقداً وتذوقاً لبرامج التلفزيون ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن الأثر العاطفي للتلفزيون يعظم بالنسبة للطفل الذي يحسن الاختيار عن الطفل الذي لا يحسنه وتشير إحدى الدراسات الأجنبية إلى أن هناك ثلاثة استخدامات مهمة للتلفزيون في حياة الأطفال وهي.

١. مايضفيه من بهجة وأثر في نفوسهم وهذا مايوضح مدى متابعة الأطفال لبرامجهم المفضلة في التلفزيون.

٢. مايقدمه للأطفال من معلومات في مجالات الحياة المختلفة وعلاقة ذلك في تحديد نمط سلوكهم.

٣. المنفعة الاجتماعية للتلفزيون لما يتيحه من فرص المشاهدة الجماعية وما يبديه من أفكار وقيم إلى مشاهديه صغاراً وكباراً ومايثيره من مناقشات فيما بينهم.

وتشير الباحثة الأمريكية (ماكوبي) إلى أن الأطفال يتعلمون من التلفزيون كيف يتصرفون في المواقف المختلفة، وقد يتصف تصرفهم بالخشونة إذا دعت الظروف إلى ذلك وتؤكد أنه كلما استمر الطفل في مشاهدة برامج العنف والغضب فإنه يتغذى ويتعلم منها خاصة إذا كان عنده ميل طبيعي إلى هذا النوع من السلوك ثم تستخلص قائلة: إن الأطفال بشكل عام يتأثرون بالتلفزيون ويتخذونه مورداً لأفكارهم الجديدة خاصة عن الحياة المستقبلية في كيفية تكوين الأسر والمعيشة فيها وفيما يتصل بآثار التلفزيون على الجو العائلي في المنزل فإنه بالرغم من وجود التلفزيون

وسط الأسرة ودوره في جمع شمل أفرادها حوله.

لكنه كما يبدو قد أسهم بالمقابل في تقليص حجم الأحاديث التي يتبادلونها حول أمورهم الحياتية المختلفة وهذا ما أشارت إليه دراسات عديدة فقد اتضح أن التلفزيون لا يدعم روابط الأسرة بشدة بل وصفه البعض بأنه يفسد روتين الأسرة لما يحدثه من خلاف بين أفرادها ونزاع مستمر حول أداء الواجب المنزلي ومواعيد النوم وكذلك بوضع رقابة على بعض البرامج التي لا يحبذ الآباء أن يشاهدها أطفالهم ويمكن الإشارة أيضاً إلى مشكلة الازدواجية في الاختيار مابين قناة وأخرى في حالة التلفزيون الذي يبث برامجه على أكثر من قناة فغالباً ما تصطدم رغبات أفراد العائلة باتجاه مشاهدة برامج معينة دون غيرها عبر أكثر من قناة في آن واحد وهذه المشكلة أفصح عنها الكثير من أولياء الأمور لدى مقابلتهم بهذا الشأن وما يتصل بالآثار الاجتماعية للتلفزيون على الأطفال فتشير بعض الدراسات إلى أن التلفزيون لا يشجع على إقامة علاقات بين الناس وإنما على العكس يدعو الطفل إلى الانطوائية بعيداً عن الحياة والاستغراق مع الصور التي تعرضها الشاشة في عالم الخيال.

وتوصل علماء النفس إلى: أن للتلفزيون قوة جاذبية كالمغناطيس وإغراء شديداً والتلفزيون لا يساعد على السلوك الجماعي بل العكس يعمل على تنمية السلوك الفردي ويشجع الطفل على الانسحاب من عالم الواقع باتجاه الإدمان على مشاهدة برامجه.



وهناك من يصف مشاهدة التلفزيون بأنها سلوك سلبي في الطفل لا يقوم بعمل إيجابي ولكنه يجلس أمام الشاشة ويستسلم لها ومثل هذا التعرض السلبي للمضمون التلفزيوني يخلق شخصيات سلبية كما أنه يظهر الراشدين على الشاشة في ظروف مليئة بالصراع مفعمة بالتنافس ما يؤدي إلى تكوين مفاهيم غير مرغوب فيها لدى الأطفال عن الكبار ومن الناحية العاطفية فالتلفزيون طرقه مختلفة في جذب أطفال مختلفين، فهو أحياناً يمنح الأمان والطمأنينة من خلال برامج ذات إطار محبب وموضوعات شائقة وأحياناً يقدم التغيير المستمر والآثار والترصد.

وأمام اختلاف طبيعة الآثار التي يمكن أن يحدثها التلفزيون في سلوكية الطفل والمتصلة أيضاً بالاختلاف في أساليب عرض مضامين البرامج التي يشاهدونها أصبح من الصعب تحديد نوعية هذه الأثار وحصرها في إطار ثابت لأنها كما يبدو تظل تتخبط ما بين السلب والإيجاب، وأحياناً أخرى تتسم في إزدواجية التأثير، ويشير أولياء الأمور إلى هذه الظاهرة فهم يرون أن للتلفزيون جوانبه الإيجابية التي تنعكس في شكل إكساب الطفل معلومات وثقافة توسع أفقه وتخصب خياله وفي الوقت نفسه يقولون إن له جوانب السلبية المتمثلة في احتمال التأثير السيء على الأطفال واكسابهم عادات وقيم غير طيبة من خلال مشاهد العنف والإثارة والجنس التي يعرضها التلفزيون وتكمن خطورة ما يشاهده الطفل في التلفزيون في نزعة استجابته وتأثره فهو غالباً مايلجأ إلى محاكاة المناظر التي يراها أمامه والتي تعكس نفسيته كالأبطال والأغنيات والكلمات الموزونة والأصوات الموسيقية والمناظر التي يجد فيها تعبيراً عما يختلج في نفسه فقد دلت البحوث على أن التلفزيون يخرج الطفل من آلام عالم الواقع إلى بهجة الخيال المليء بالبطولة والانتشاء لأنه يعوض حياة يميل إليها الطفل فيها أبطال وشخصيات محبوبة ومواقف مثيرة ويتغلب فيها البطل على الصعاب، فيضاهي الطفل نفسه بشخصية من هذه الشخصيات ويعيش مع أبطالها ويحس بالحنين إليها كلما شعر بضيق الحياة الواقعية وقصورها .

والتلفزيون يعرض نماذج مختلفة من البرامج التي

يشاهدها الأطفال فمنها ما يتسم بطابع العنف والإثارة وغيرها ومنها ما يميل إلى التسلية والترفيه أو الواقعية ويشكل تركيز التلفزيون على إنتاج برامج مثيرة تجذب الأطفال خطورة على النظرة التي يكونها الجيل الناشيء عن المجتمع والواقع الذي يعيشه لأن غزارة البرامج المثيرة وإقبال الأطفال عليها لايسمح لهم بفرص كافية للتعرف على نواحي أخرى في المغامرات والدراما في الحياة الواقعية.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن السلوك العدواني لدى الأطفال يكون أكثر توقعاً بعد تكرار ما يشاهدونه من لقطات العنف في التلفزيون ويذهب علماء النفس إلى القول إن التلفزيون نفسه لا يخلق مشكلات العدوان والانحراف وإنما يخلقها الأهل والأصدقاء وقد ثبت لعلماء الاتصال أن الأطفال العدوانيين يختارون برامج عدوانية وهذا يعني أن الطفل يختار مايدعم اتجاهاته السابقة وأكدت هذا الاتجاه حلقة الإذاعة المرئية وآثارها الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في الوطن العربي، عندما أشارت إلى أن التلفزيون ليس هو السبب الرئيس لنشر العنف لأنه يقدم برامجه وسط بيئة اجتماعية تدخل في تشكيل القيم والسلوك الأخلاقي فيها عناصر وعوامل عديدة ويشير (شرام) إلى أنه كلما كان عند الطفل حصيلة ثابتة من الخبرات الواقعية كان على وفاق في علاقاته الشخصية بالناس فمن المحتمل جداً أن يمر سريعاً وبسهولة بالعناصر المثيرة من برامج التلفزيون.

واتضح من بحوث أجنبية عديدة أن الأطفال الذين تزيد درجة مشاهدتهم للتلفزيون هم بطيئوا الفهم وأشارت إحدى الدراسات الفرنسية إلى أن التلفزيون أسهم في تقليص عدد الساعات التي يمضيها الطفل في النوم وضاعف من الوقت الذي يمضيه في المنزل إلى جانب إشغاله عن المطالعة.

وفي الاتجاه نفسه أشارت بحوث أخرى إلى أن الأطفال الذين يقضون وقتاً طويلاً أمام التلفزيون يضطرون إلى النوم متأخرين وهذا بدوره ينعكس على ذهابهم إلى المدرسة مرهقين وغير مهيئين لتلقي دروسهم بيقظة كما أنهم لا يؤدون واجباتهم المدرسية في البيت.

كما أشارت البحوث الاجتماعية إلى أن التلاميذ الضعفاء في المدارس هم من الذين يستعملون التلفزيون أكثر من غيرهم.

وتبين من خلال إحدى الدراسات أن آثار التلفزيون لا تكون متماثلة في جميع التلاميذ إذ إن لكل طفل شخصيته الفريدة وذاتيته الخاصة به، وأشارت إلى أن أثر التلفزيون يقل تدريجياً كلما تقدم التلميذ في السن والمستوى الدراسي ويعود ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى نمو تفكير الطفل لأنه يقابل اتصالات ذهنية أعمق وأكبر تفتح أمامه آفاقاً جديدة من الخبرات والمعارف والتلفزيون وهو يعطي المعرفة يدفع الأطفال إلى المزيد من حب الاستطلاع ويسهم في توسيع مداركهم وفتح مصادر رحبة أمامهم عن الحياة.

وباستطاعة التلفزيون في ضوء مايتمتع به من خصائص نادرة أن يكون بمثابة الموجه التربوي للأطفال عندما يستخدم إمكاناته باتجاه إيجابي من خلال تكريس أنواع السلوك وتغيرها و تنميتها على أساس من العلم والمعرفة. ولقد وجدت (هيملوت) الباحثة الأمريكية أن التلفزيون يمكن أن يمارس تأثيره في الأطفال بجوانب عديدة يبرز في مقدمتها استخدام عنصر التكرار في عرض الصورة والوقائع ولا سيما عندما يتم هذا العرض بأسلوب درامي. ويرى (شرام) أن التلفزيون يعمل على تربية جيل له معرفة بالخبرات الخيالية في الترفيه والترويح عن النفس في حين لا يهتم بإعطائهم قسطاً من الخبرات الواقعية.

وقد حدد (شرام) في كتابه (التلفزيون وأثره في حياة الطفل) العناصر التي تتفاعل مع خبرات الخيال والواقع بالنسبة للأطفال وهي:

١ . القدرة العقلية: فهي التي تحدد قدرة الطفل على التعلم من التلفزيون وعلى التفريق بين أنواع المعارف المكتسبة وتحمسه لاكتشاف خبرات جديدة ثم قدرته ورغبته في استعمال التلفزيون لمشاهدة برامج من أرفع المستويات بدلاً من أدناها.

٢ . الاتجاهات الاجتماعية: مدى ما اكتسبه الطفل من اتجاهات ونشاطات

تتعلق بتحسين مستوى الحياة.

٣. العلاقات الاجتماعية: إن العلاقات القائمة بين الطفل ووالديه وجماعة رفقائه تنعكس على مدى ما يشاهده من البرامج ليهرب من المشاكل الناشئة عن هذه العلاقات.

٤. السن: يستعمل التسلسل الزمني للدلالة على أنواع الخبرة التي يكتسبها الطفل في المراحل المختلفة من حياته.

٥. الجنس: يمكن من خلاله الاستدلال عن الأدوار المختلفة في الحياة التي يعدلها الأطفال والاتجاهات المختلفة التي يوجهون لها اهتمامهم.

ويبدو مما تقدم وبشكل عام أن آثار التلفزيون التربوية في الأطفال بنوعيها الإيجابي والسلبي تحددها جملة عوامل تنحصر في إطار البيئة الاجتماعية التي تحتضن الطفل ودرجة استيعابه وذكائه.

إضافة إلى طبيعة البرامج التي اعتاد الطفل مشاهدتها في التلفزيون.. إذاً كيف يمكن للرسالة الإعلامية التلفزيونية أن تصحح بعض السلبيات وتحدث التغيير المطلوب؟ وهل يمكن تحقيق التناغم واللقاء بين المخططات الإعلامية والتربوية؟!

ونوجز القول: إنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا توجهت الرسالة الإعلامية إلى اللاشعور وعملت فيه بالتأثير والتصحيح، علاوة على أن الطفل الواعي في الشخصية/ العقل/ هو الذي يتلقى الرسالة الإعلامية بالسمع والبصر، وإن كانت تلك مهمة صعبة لكنها ليست مستحيلة أمام تفوق وسائل التقنية الحديثة التي تتطلب إقامة إستراتيجية شاملة. ومن اللافت للنظر أن الاستقلال الإعلامي بات ضرباً من الخيال، نظراً لقوة اتساعه وتقدم تقنياته وعظمة مهمته. وثمة شروط يجب الاستعانة بها بغية إنجاح الرسالة التربوية الإعلامية ومنها:

أولاً: أن تعتمد الرسائل التربوية والإعلامية، على الأسس التي يعتمد عليها الإعلان التجاري، وهي التكرار في تكوين الرواسب النفسية، وبهذا التكرار يسهل أن تقاوم الرفض اللاشعوري للتغيير السلوكي والفكري المنشود.

ثانياً: أن يستغرق التوجيه اهتمامات الإعلام الإيجابية من تبصير وتأثير واقتناع مستعيناً بالمشاهد المصورة والمقاطع النابضة بالحركة المرافقة للمشاهد والصور. ولكي تؤدي الرسالة التربوية عن طريق التلفزيون بنجاح يجب أن تهدف إلى:

. بناء الإنسان فكرياً وعلمياً وسلوكياً، استناداً إلى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه محمدﷺ

. العمل على نشر الوعي التربوي والتنموي السليم والعمل على المساهمة في الخطط التعليمية والاصلاحات الاجتماعية التي تسعى الأمة لتحقيقها.

. العمل على نشر الأفكار التي تمهد للتغيير في العادات السلبية غير المستندة إلى شرع الله إلى عادات إنتاجية استثمارية مستندة إلى كتاب الله وسنة نبيهﷺ

والأهم في ذلك، أن يسعى القائمون على برامج التلفزيون إلى تفجير الطاقات المبدعة الخلاقة والبناءة الكامنة في الأفراد، وشحذ تلك الطاقات للعمل على القضاء على كل مايعوق إسهام هذه الطاقات في عملية البناء وذلك بترسيخ أهداف التربية الإسلامية وتكامل الخطط التربوية والإعلامية في تناغم وانسجام. ويمكننا القول: إن ذلك يتبلور عبر إيجاد دور فعال لتحقيق أهداف التربية، ومن خلال جهاز التلفزيون





وبمعنى أوضح أن يكون العاملون في حقل البرامج التربوية في التلفزيون من معدين وكتاب ومخرجين ممن لهم الخبرة التربوية الواسعة، وممن تخصصوا في علم النفس والاجتماع وتدربوا على استخدام الأنشطة التلفزيونية، والنزول إلى ميدان المتفرجين المستقبلين كباراً وصغاراً، بغية إجراء دراسات علمية لمعرفة النتائج التي حققتها برامج التلفزيون ومدى علاقة الجمهور بها وموقفهم منها لا سيما وأن الطفل (يجد في مشاهدة التلفزيون ما يعينه على الهرب من الصراع النفسي والشعور بالإخفاق الذي يحس به في عالم الواقع، أو ربما يجد في برامجه بعض العون، أو فكرة صائبة لحل مشكلة مع الأخذ بنظر الاعتبار إلى أن وسائل الاتصال المختلفة تتدخل بشكل غير مباشر في عملية تنشئة الأطفال الصغار، وذلك في صيغة معلومات ونصائح تربوية، توضع في متناول ذوي الأطفال ولا تقتصر آثار التلفزيون على تلك الجوانب الإيجابية في الطفل بل تتعدى إلى أن:

١. يساعد التلفزيون في زيادة حصيلته اللغوية.

٢. يشبع التلفزيون في الطفل حاجته إلى الخيال.

٣. يجد الطفل في التلفزيون وسيلة مهمة، تخلصه من السأم والملل اللذين قد يشعر بهما.

٤. يعد التلفزيون من أهم الوسائل التي ترفه عن الطفل بما يعرضه من برامج قد تساعده على التنفيس عما يختلج في صدره.

لقد ثبت بطريقة لا تقبل الشك أنه بالمستطاع تغيير المواقف النفسية والمعتقدات والقيم عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري، ولا شك أن التلفزيون هو من بين الوسائل التي تقف في المقدمة بل يتصدرها جميعاً في بعض المجالات فلقد ثبت أن الدعاية المرئية والمسموعة أكثر تأثيراً في الذاكرة، وأن الدعاية المعروضة على الشاشة ينجم عنها تذكر يدوم لمدة أطول من بقية القنوات وتأثير التلفزيون ينصب أصلاً على الثقافة، إذا أخذنا الثقافة بمعناها العام الذي يشمل القيم والمواقف والاتجاهات وأنماط السلوك، غير أن هذا التأثير لا يحدث بصورة فورية، فالتلفزيون يترك آثاره في هذه كلها على المدى الطويل. فالقيم والمواقف والاتجاهات الفكرية والعاطفية وأنماط السلوك الاجتماعي لا يمكن تغييرها أو تعديلها أو تأكيدها إلا على فترات من الزمن تطول أو تقصر وفق طبيعتها ومدى تغلغلها في نفس المشاهد والجماعة ووفق قوة مؤثرات التغيير أو التعديل أو التأكيد وإذا كانت عملية التطور الاجتماعي تقتضي بالضرورة غرس قيم اجتماعية جديدة، أو تأكيدها إذا كانت موجودة. وذلك في مواجهة قيم أخرى قد تصبح متخلفة يترتب على بقائها إعاقة عملية التطور، فعلينا أن نلاحظ أن الأطفال والشباب هم أول من يستجيب إلى عمليات التعديل القيمي نظراً لعدم ارتباطهم ارتباطاً وثيقاً بالسلم القيمي القديم، ولذلك ينبغي أن يكون لبرامج الأطفال في هذا المجال الدور الرئيس في تنفيذ هذا الهدف، ويمكن لبرامج الأطفال هذه أن تحقق ذلك، إذا كانت بمواصفات برامج الأطفال الجماهيرية الناجحة. ولعل العاملين في هذا الميدان والذين ينوون العمل فيه، قد يجدون في هذه الدراسة المتواضعة ما يفيدهم ويفيدون به آخذين بعين الاعتبار أن طفل اليوم يعد طموح المستقبل وهذا مايضع أمام التلفزيون ومجمل المؤسسات التربوية المعنية بشؤون الطفل في الدول العربية مسؤولية النهوض والارتقاء بواقع الطفل البدني والفكري والنفسي بما يليق بطموح الأمة العربية ويرفع من شأنها الثقافي والحضاري، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنشئة الجيل الحاضر تنشئة اجتماعية وثقافية سليمة يواجه بها تحديات المستقبل السياسية والعلمية والتكنولوجية وأخطرها العولمة الثقافية التي باتت تهدد كيان الأمة العربية.

---

*جامعة الموصل

النوري عبيد أحمد*

التأليف أو الترجمة والطباعة والترويج والقراءة هي حلقات في سلسلة صناعة النشر، ولعل أول هذه الحلقات هي حلقة العلاقات بين الناشر والمؤلف. إنه من البديهي أن نقر منذ البداية بأهمية الحديث في هذه المسألة بحكم علاقتها الأساسية والمؤسسة لكل صناعة النشر، إذ لا يمكن للمؤلف أن يصبح مؤلفاً دون ناشر يقتنع بنصه ويحمله عبر قنوات ومراحل متعددة إلى القارئ كما لا يمكن للناشر أن ينجح في مهمته دون إيجاد النص الأنسب والأطرف والأقوى والأفيد، ولا يمكن بناء علاقة ناجحة بين الكاتب والناشر دون: أن تربطهما في الأصل علاقة خاصة وأن يحددا أهدافاً مشتركة وأن يشتركا في المصالح وأن يحترم كل طرف ما له وعليه نحو الآخر.



العلاقة بين المؤلف والناشر ونمو حركة النشر العربية

وتنقسم هذه المداخلة إلى ثلاثة اقسام هي :

العلاقة بين الناشر والمؤلف اليوم حيث أن نظرة سريعة على واقع النشر العربي من زاوية العلاقة بين المؤلف والناشر تجعلنا نرى : ايجابيات وسلبيات ولعل أهم الايجابيات تتمثل في ارتباط متين بين بعض المؤلفين وناشرين محددين، وتجميع ناشرين لمؤلفين من مشارب متقاربة، واستقطاب المؤلفين من طرف ناشر عبر مجلات ودوريات وندوات لخلق حالة إبداع وتأليف، اضافة إلى الايمان المشترك بين المؤلف والناشر بأهمية مشروع النشر وقبول تبعات هذا المشروع وانعكاساته السلبية سواء على المستوى المالي أو الاعتباري السياسي وحتى الأمني.

اما السلبيات فان اهمها تتمثل باعتماد حركة النشر العربية في نسبة غالبة (يحددها البعض ب٨٠٪ من حيث الكم) على نشر الكتب التي اصبحت حقوقها متاحة ضمن الملك العمومي مثل كتب التراث خاصة وبعض الكلاسيكيات.

ولعله من الواضح طغيان هذا النوع من النشر يجعل حركة النشر تعاني من محدودية دورها الثقافي فيقلل من حظوظ ظهور مؤلف جديد وهو ما يساهم في ضعف تقاليد تنمي العلاقة بين المؤلف والناشر، من هذه السلبيات ايضاً سيطرة الناشر المستند إلى قوى إدارية (خاصة في الستينيات والسبعينيات) والناشر الراعي بواسطة القوى المالية، سيطرة تجعل العلاقة بالمؤلف علاقة لا تنمي دوماً الإبداع الحقيقي وتساعد في اغلب الحالات على ظلم المبدعين والمفكرين الجدد وتساهم في وضع علاقة مغلوطة بين المؤلف والناشر بل نقول علاقة غير مهنية ولا تستند إلى مقاييس المهنة والتعاقد الطبيعي بين المؤلف والناشر سواء في خصوص

الجوانب المعنوية أو الجوانب المادية، وهو ما يؤثر بالسلب على عالم النشر من حيث المنطلق والأهداف. اضافة إلى ذلك تنامي حالة عدم الرضاء بل التوتر بين الناشر والمؤلف، حتى انك لا تكاد تسمع المؤلف يتحدث عن ناشره إلا وهو يتذمر ويتهم، ولا تكاد تسمع الناشر يتحدث عن المؤلف إلا وهو يشكو من كثرة طلباته ورغباته (في المردود المالي، في سرعة الانتشار، في كمية السحب والتوزيع) بل وحتى عن عدم التزامه وتنقله إلى ناشرين آخرين (أحياناً في نفس الوقت) بسبب وبدون سبب. ومن هذه السلبيات ايضاً عدم الوعي بأهمية احترام حقوق المؤلف وما يتطلبه ذلك من نزاهة ودراية وتشريع وتعاقد ومتابعة :

فالنزاهة هي الأساس في نجاح كل متعاقد لأن ما يربط بين المؤلف والناشر هو تعاقد يجعلها مرتبطين بانجاز عمل وتحقيق هدف وتحصيل مردود معنوي ومادي، إلا أن النزاهة لا تكفي فلابد من الدراية بأهمية التعاقد وروحه وأهدافه ومختلف جوانبه المعنوية والمادية. ومن بين السلبيات بين المؤلف والناشر تفاوت التشريعات بين الأقطار العربية. قلتها. عدم مواكبتها للجديد. عدم شموليتها. اضافة إلى قلة الخبرة في التعاقد من الطرفين فكثيراً ما نجد ناشراً يضع بنوداً ممنوعة ومؤلفاً لا يدرك ما وقع عليه تمام الإدراك. كما أن كثيراً ما نجد الطرفان لا يحكمان متابعة ما تعاقدا عليه وهو يؤثر سلباً على العلاقة، فقليل من الناشرين من له هيكل إداري يقوم بمهامه في هذا المجال كما في المجالات الأخرى، ونكاد لا نجد مؤلفاً له من يقوم مقامه في متابعة الاعمال المالية والإدارية.

هذا وممكن القول ان العلاقة بين المؤلف والناشر تتسم اساساً بعدم الوضوح وتمر بمرحلة تصدع وهو ما يساهم في انحسار حركة النشر العربية وتقلص فعلها.

ونعتقد أن لسوء هذه العلاقة سببان رئيسيان:

السبب الأول هيكلي ويتعلق:

أ. بواقع مؤسسات النشر ومساهمتها في نمو الوعي بضرورة تطوير العلاقة بين الناشر والمؤلف.

ب. وبتحديد مهام كل طرف وحدوده (ناشر، مؤلف، موزع، طابع).

ج. كما يتعلق بهيكلة مؤسسات النشر واستجابتها لحاجيات تطوير العلاقة بالمؤلف: في مستوى اختيار النص ولجان القراءة وفي مستوى التعاقد والمتابعة واحترام الحقوق.



د. بمدى تعميم التشريعات ودقتها، وحماية الحقوق وتطبيق القوانين.

السبب الثاني عملي وترتيبي:

ويتعلق بالتكوين والتدريب المهني وتقوية القدرة الإدارية والمالية

كما يتعلق بدقة تحرير العقود ومتابعتها وقيام الجمعيات والاتحادات بدورها في التعريف بحقوق وواجبات الأطراف.

وهناك تحديات تحدد العلاقة بين الناشر والمؤلف في عالم النشر العربي اليوم وغداً. ومن بين القضايا التي يمكن طرحها في مجال العلاقة بين المؤلف والناشر ثلاث:

أ. حق الأولوية في النشر وهو حق يسنده المؤلف للناشر ويعطيه أولوية على غيره في نشر اعمال المؤلف.

والإشكالية المطروحة هنا في العلاقة بين هذا الحق وما تنص عليه القوانين الدولية الأصلية والعربية (اتفاقية ١٩٨١ . واتفاقية ١٩٩٩) والقوانين المنظمة لحقوق المؤلف في اغلب الأقطار العربية من منع للتعاقد على اعمال ستنجز في المستقبل.

فالناشر في حاجة إلى أن يجد نتائج مستقبلية لمغامرته مع مؤلف حديث، ولذلك يرغب في أن يستفيد من مغامرته بأن يضمن إمكانية التواصل في حال نجاح الكاتب وهو يشجع الناشر على المغامرة والاكتشاف.

ومن جهة ثانية يحتاط المشرع عموماً من أن يؤدي ذلك إلى امتلاك اقلام المؤلفين واحتكارها ونقص حريتهم. هذا التناقض واضح والخوف والاحتياط بين وله مبرراته.

ولقد استطاعت بعض عقود الناشرين العربية والأجنبية أن تتجاوز الإشكال بأن ضبطت تلك الأولوية وجعلت المؤلف بعرض عمله القادم على الناشر وحددت مدة الرد تحديداً يجعل المؤلف حراً في زمن قصير إلى جانب حريته في اختيار مضمون التعاقد الجديد دون الارتباط بالعقد السابق.

إن عمق النقاش في هذا المجال يساهم في توضيح مستقبل علاقة المؤلف بالنشار.

ب. الاحتكار والتبني أو الرعاية : ونقصد بالاحتكار هيمنة مؤسسة نشر مدعومة ولا ترضخ لمقاييس المهنة، كما نقصد به سيطرة المؤسسات الكبرى خاصة منها المعتمد على نشر كتب التراث.

ونقصد بالتبني أو الرعاية : قيام مؤسسات راعية باعمال نشر بصورة مباشرة لتحقيق أهداف لا علاقة لها في اغلب الحالات بتنمية حركة النشر الطبيعي.

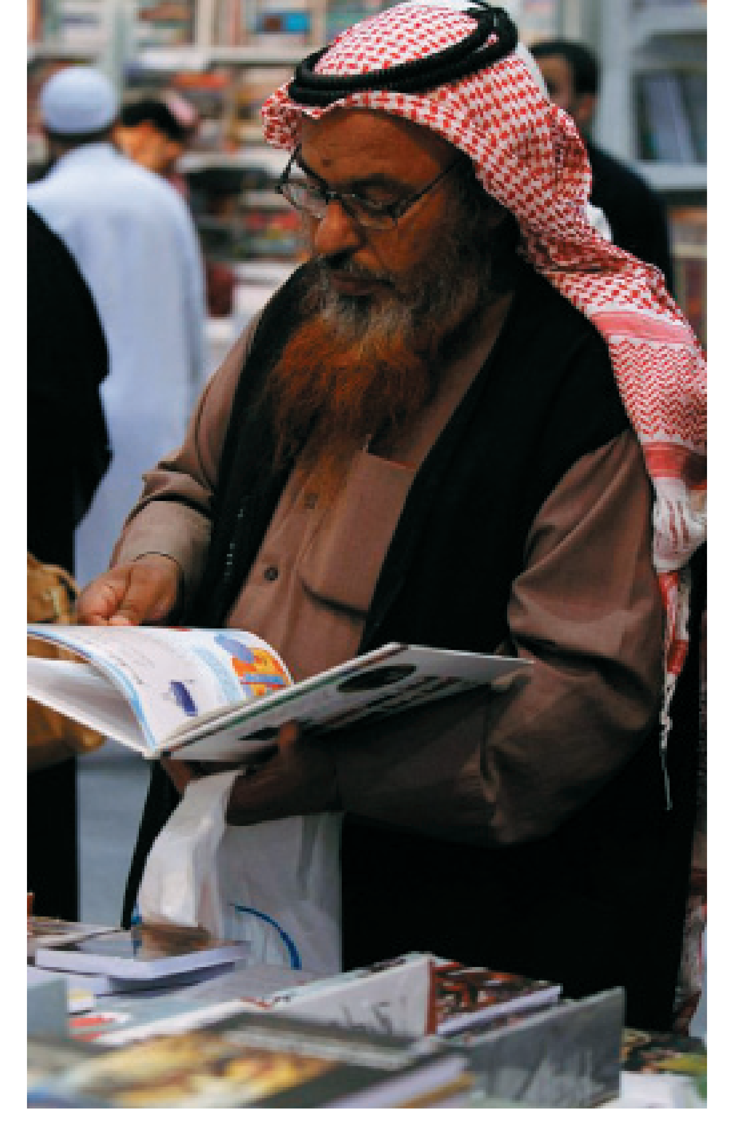
وفي هذا المجال فإننا نعتبر أن نشاط هذه المؤسسات لا يدعم دائماً نمو علاقة سوية بين المؤلف والناشر إن لم يساهم احياناً في تشويش هذه العلاقة.

ولعل طغيان نشاط مثل هذه المؤسسات في مجال النشر اليوم يجعلنا نطرح عدة اسئلة باحثين من خلالها عما به تتبنى علاقة تأليف تدعم الإنتاج والابداع والفكر والحرية.

إذ كثيراً ما يجد الناشر نفسه امام مزاحمة غير متكافئة من طرف الحكومات والاحتكارات والرعاة، في علاقته بالمؤلف.

وامام هذه المزاحمة كثيراً ما غلق ناشرون ابوابهم أو قلصوا من نشاهم خاصة إن كانوا من الناشرين الصغار المستقلين الراغبين في العمل مع مؤلفين جدد أحرار ومبدعين.





ولعل غياب مثل هذا الصنف من الناشر والمؤلف سيؤثر إنما تأثير على نمو حركة النشر وإشعاعها وعلى بروز مكتبة عربية متنوعة متعددة المشارب وجريئة ومختلفة وهي شروط النمو الفكري والثقافي ذلك السند القوي لأي نمو.

فهل تدعو إلى إلغاء مثل هذه المؤسسات أم نكتفي بتمني قبولها مساندة الناشرين مع احترام عملهم والتخلي عن القيام بعمل النشر لفائدتها وتوسيع مجال الحرية وترك مجال التعاقد مع المؤلفين للناشرين؟ أو نكتفي برجاء فتح مجالات التنافس بين أهل المهنة على قدم المساواة؟ أو بمجرد الطموح إلى تسخير كل الجهود الخيرية والمالية والإدارية إلى أهل المهنة لمزيد تفعيل نمو حركة النشر عموماً؟.

ج. العولمة والحدود العربية/ وأثر ذلك على خلق مناخ خاص يحيط بالعلاقة بين المؤلف والناشر

العولمة تطرح اليوم تحديات

إن ما تناولناه سابقاً يبرز ما تعانيه علاقة المؤلف بالناشر في المجال العربي في مسائل تتعلق بالاساسيات في حين أن التطورات الحاصلة اليوم في هذا المجال تجعل كلاً من المؤلف والناشر امام تحديات كبرى ستغير جوهر التعاقد ونتائجه بما يمكن أن ينسف حتى المعنى المتعارف اليوم حول الملكية الأدبية.

وأكبر دليل على ذلك هو ما تقوم به اليوم مؤسسة عملاقة في مجال الإعلامية والاقتصاد اللامادي مثل مؤسسة Google من نشاط تحاول فيه امتلاك حق نسخ وتصوير وترويج الكتب عبر الإنترنت بحق وبغير حق مستندة إلى القوة المالية وإلى قوة القانون الأمريكي.

وختاماً فإن من واجبنا جميعاً أن نعمل على دعم الصلة بين المؤلف والناشر ويشمل ذلك الدعم:

. مستوى الوعي بالحقوق والواجبات (ضرورة التعاقد، وضوح التعاقد، متابعة التعاقد).

. مستوى الوعي بأهمية وضوح العلاقة ونتائجها وتأثير ذلك على:

. قوة الإنتاج في النشر. وعلى عمق الإنتاج وطرافته. وعلى نمو صناعة النشر. وعلى نضج المكتبة المتنوعة. كما ينبغي حث الجمعيات والمنظمات المهنية على القيام بدورها في :

. تطوير القدرات المهنية، وتطوير التشريعات وتعميمها وتطبيقاتها، وعلى وضع برامج تعريف وتوعية مشتركة، وعلى مقاومة الاعتداءات والخروقات، وينبغي ايضاً مطالبة الحكومات بوضع القوانين وتطويرها وتطبيقها، وتكثيف مراقبة الاعتداءات والتزوير، وحثها على التخلي عن مزاحمة مؤسسات النشر والاكتفاء بتسخير إمكاناتها لنمو حركة النشر من خلال إسناد مهمات النشر لأهل المهنة.

وأخيراً فإنه لابد من العمل على أن تصبح مشاريع الدعم والرعاية تساند حركة النشر المؤهلة والرشيدة والمؤمنة بدورها ولا تساهم في تسخيرها وربما التنقيص من مجالات نمو حركة نشر تراعي كل المقاييس المهنية من خلال تطوير العلاقة بين المؤلف والناشر على أسس أكثر سلامة.

*رئيس اتحاد الناشرين التونسيين



عصر الأقمار الصناعية

د . محمد مرسي أحمد*

يكتظ الفضاء بالأقمار الصناعية التي تحمل مئات القنوات التلفزيونية من كل أنحاء الدنيا بما تحمله من تأثيرات مختلفة تشكل الفكر والوجدان على السواء. وهذا التحدي ليس مطروحاً علينا وحدنا في المنطقة العربية، ولكنه مطروح على كل شعوب العالم التي تستشعر الخطر على هويتها الثقافية والحضارية في ظل هذا العالم المفتوح بلا حدود والذي يتمتع فيه المشاهد بحق الاختيار المطلق لما يسمعه أو يشاهده..

وتنطلق الشعوب في هذا القلق من حقيقة أن العلم بطبيعته عالمي ولكن الثقافة بطبيعتها ليست عالمية وإنما هي تعبير أمين وصادق عن الذاتية سواء كانت ذاتية المثقف أو المبدع بالدرجة الأولى، أو الذاتية الوطنية التي يستمد منها هذا المثقف أو المبدع ذاتيته بخاصة وكلما كانت الثقافة أمينة وصادقة في التعبير عن ارتباطها بجذورها الأصلية الضاربة في أعماق التاريخ ومنظومة القيم المختلفة والتراث الثقافي والفني والشعبي والمرتبطة في نفس الوقت بقضايا الواقع المعاش وطموحات وآمال المستقبل لهذا الشعب أو ذاك كلما كانت متميزة وكلما كانت قادرة على النفاذ من النطاق الإقليمي إلى النطاق العالمي الواسع، والأدباء الكبار الذين يفوزون جوائز نوبل ويصبحون أدباء عالميين إنما يحققون هذه المكانة بصدقهم الشديد في التعبير عن الأرض التي ينطلقون منها والثقافة التي ينتمون لها، فالصدق في التعبير عن الذاتية والمحلية هو الطريق الوحيد للعالمية، وهو بطاقة الهوية الخاصة التي يتقدم بها المثقف أو المبدع لحديقة الإبداع الإنساني المتعددة والمتنوعة بطبيعتها.

هذا هو الذي يخلق التنوع الهائل في الثقافة الإنسانية وهذا التنوع في حد ذاته يمثل جوهر الثقافة الإنسانية التي لا يمكن أن تكون نمطاً واحدًا لأن الشعوب ليست نمطاً واحداً متفقاً في كل الملامح والقسمات، فالعولمة يمكن أن تكون في أي شيء إلاّ فيما يتصل بالفكر والوجدان والميراث الحضاري للشعوب.

ولهذا نلاحظ أن اتفاقية الجات عندما قررت أن تكون حدود جميع الدول مفتوحة أمام سلع جميع الدول توقفت

أمام المنتج الثقافي والإعلامي بكثير من التأمل لأنه وإن كان سلعة يمكن أن تباع وتشترى وتترتب عليها حقوق الملكية الفكرية إلاّ أنها سلعة تتصل بتشكيل فكر ووجدان الشعوب، وفتح الحدود أمامها دون ضوابط يمكن أن تهدد بفقدان هذه الشعوب لحقها في الحفاظ على هويتها الذاتية.

وإذا كان إغلاق الحدود متعذراً بل مستحيلاً أمام هذا الحشد الكبير من البث الفضائي ومن شبكة المعلومات الدولية الإنترنت ومن نظم الطريق السريع للإعلام القادمة في الطريق فإن الشعوب مطالبة من الآن بأن تبحث لنفسها عن الوسائل التي تمكنها من الحفاظ على هويتها الذاتية في هذا العصر المفتوح.

من هنا برز التحدي الذي يناقشه هذا المقال كما تناقشه كل الشعوب لكي يبلور كل شعب أو كل أمة رؤيته الخاصة التي يستطيع من خلالها أن يحقق طرفي المعادلة وهما:

. كيفية الحفاظ على هويته الوطنية من ناحية.

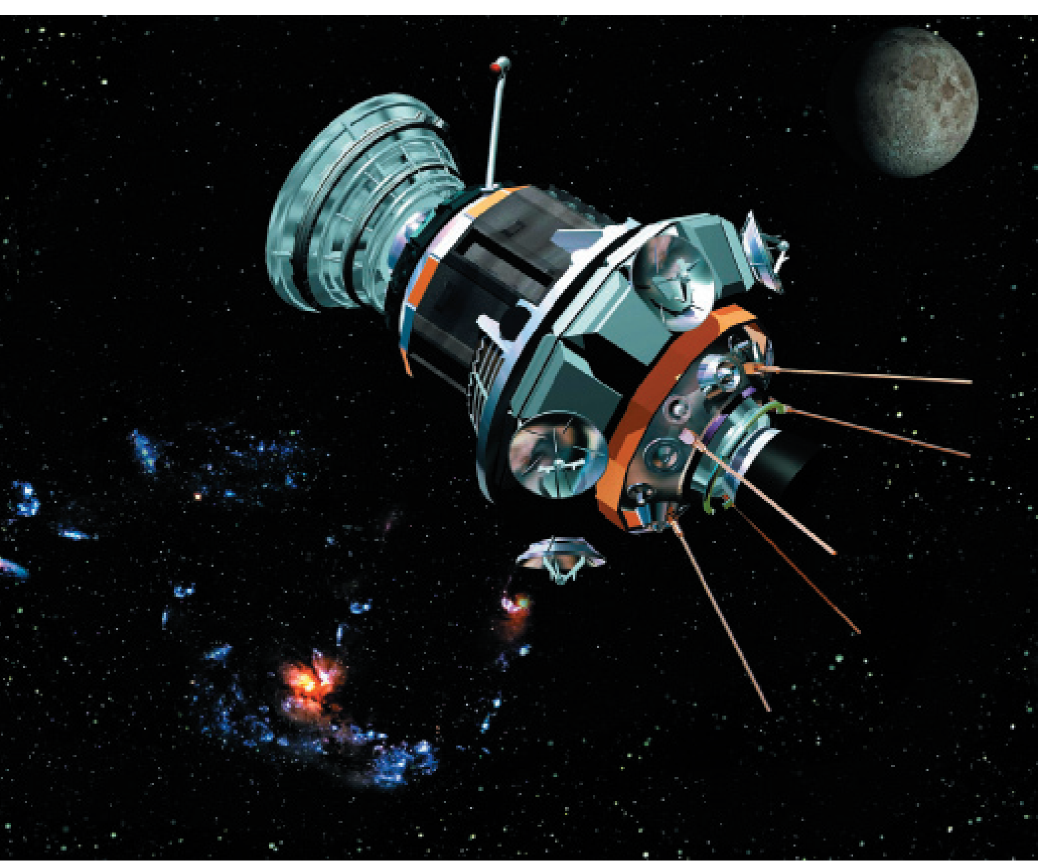
. وكيفية الانفتاح في نفس الوقت على العالم من حوله ليستفيد من ثمرات المعرفة الإنسانية دون أن يغامر بفقد هويته.

بعبارة أخرى عاد التعبير الشائع الذي كنا ومازلنا نتناوله حتى الآن وهو الجمع بين الأصالة والمعاصرة ليطرح نفسه علينا من جديد لعلنا نضيف إليه رؤى جديدة وأساليب تحرك جديدة في هذا العصر المفتوح إلى جانب الرؤى السابقة التي كنا نتداولها ونحن نتحرك ثقافياً وإعلامياً على الأرض فقط.

وأتصور أننا متفقون في تعاملنا مع طرفي المعادلة سواء فيما مضى أو الآن على أن الحفاظ على الأصالة لا يعني أبداً الانغلاق عن العالم من حولنا وأن المعاصرة لا تعني أبداً الانفلات من جذورنا الأصلية وملامح هويتنا الوطنية.

كيفية الحفاظ على الهوية؟

أولاً : إن الحفاظ على الهوية ليس شعاراً يرفع فيتحقق من تلقاء نفسه وليس موضوعاً ندرسه ونتحاور فيه من خلال مقال أوبحث فقط إنما يجب أن ننتقل من حيز الرؤية والتمني إلى حيز التخطيط العلمي المدروس الذي يؤدي بدوره إلى عمل وطني مشترك يوفر لنا الزاد الإعلامي والثقافي والحضاري الذي يشكل فكر ووجدان الإنسان العربي ويحافظ على هويته ويعمق انتماءه لوطنه العربي، ونحن لا نتحدث هنا عن الأجيال العربية الحالية، فهي قد بلورت أو شكلت بالفعل هويتها وحددت انتماءها لوطنها العربي بشكل أو بآخر، ولكننا نتحدث عن أجيالنا الجديدة التي ستعيش هذا العصر المفتوح منذ نعومة أظفارها، والتي تملك حق الاختيار المطلق لما تقرأ أو تسمعه أو تشاهده. فإذا لم تجد هذه الأجيال الجديدة منابع كافية للزاد الثقافي والإعلامي العربي على الأرض وفي الفضاء متطورة وقادرة على المنافسة مع الزاد الفضائي الأجنبي فإن هذه الأجيال ستكون معرضة للتأثر بدرجة أكبر بالوافد الأجنبي مما يؤثر بالقطع على تشكيل فكرها ووجدانها



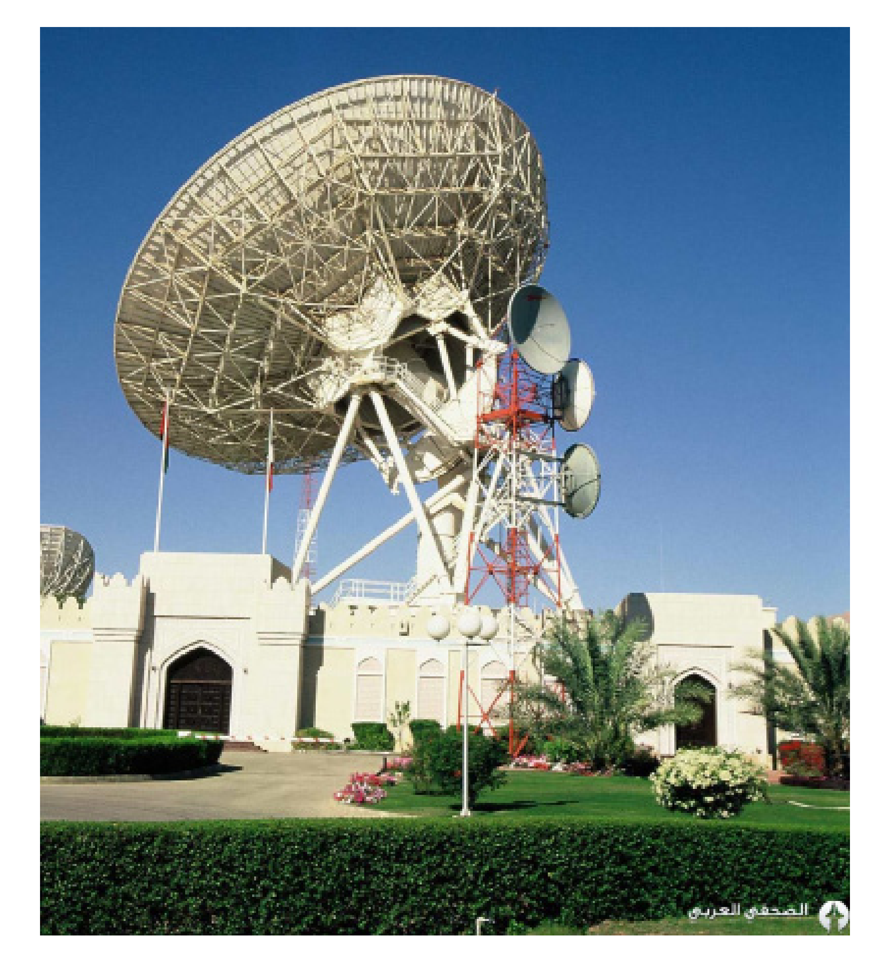




وبالتالي على هويتها.

ثانياً: أن تعي هذه المنابع الإعلامية والثقافية العربية على الأرض وفي الفضاء أن رسالتها الأساسية في العصر المفتوح هي ربط الإنسان العربي بجذوره الأصلية المستمدة من قيمه الروحية وحضارته وتاريخه وثقافته وتقاليده الطيبة والوعي العميق بقضاياه المعاشة وطموحاته وآماله الوطنية وتشكيل درع الوعي الذاتي الذي يجعله قادراً على التعايش مع عصره والتعامل معه بنضج يستطيع من خلاله أن يفرق بنفسه بين الثمين الذي يفيده ويضيف إليه وبين الغث أو السلبي الذي يمكن أن يؤثر على هويته.

ثالثاً: تطوير شامل لكل أجهزتنا الإعلامية والثقافية على الأرض وكل المؤسسات التعليمية والتربوية والاجتماعية في المجتمع العربي بحيث تكون صاحبة مضمون يتبنى كل قضايانا المهمة ويحترم عقل المتلقي وفكره ويزوده بكل المعلومات والحقائق وكافة وجهات النظر التي تساعده على بلورة فكره ووجدانه، وبحيث تكون أيضاً صاحبة شكل فني متطور ومبهر قادر على الاحتفاظ بالمتلقي العربي في مواجهة الإبهار الفني الأجنبي



الصحفي العربي

الهابط من الفضاء.

إن الهدف من ذلك هو أن تحافظ هذه الأجهزة على الارتباط بينها وبين جمهورها العربي الكبير ولا يلهيها حماسه للانطلاق إلى الفضاء عن الاهتمام بتطوير نفسها أولاً بأول فتكتشف أن جمهورها قد انصرف عنها وأصبح مرة أخرى تحت تأثير الوافد من الخارج.

إن هذه الأجهزة الإعلامية والثقافية هي الركيز الأساسي وقاعدة الانطلاق الصلبة التي ننطلق منها بخدماتنا الإعلامية والثقافية إلى الفضاء. فالبث الإعلامي الفضائي العربي يجب أن يكون إضافة إلى البث الإعلامي على الأرض وليس ضداً له.

رابعاً: توفير البديل الفضائى العربي جنباً إلى جنب مع القنوات الأجنبية كإضافة إلى الزاد الذي يتلقاه من الأجهز الوطنية على الأرض وذلك حتى لا يقلب الإنسان العربي بصره في الفضاء فلا يجد إلاّ القنوات الأجنبية وحدها لتكون صاحبة التأثير الأكبر عليه.

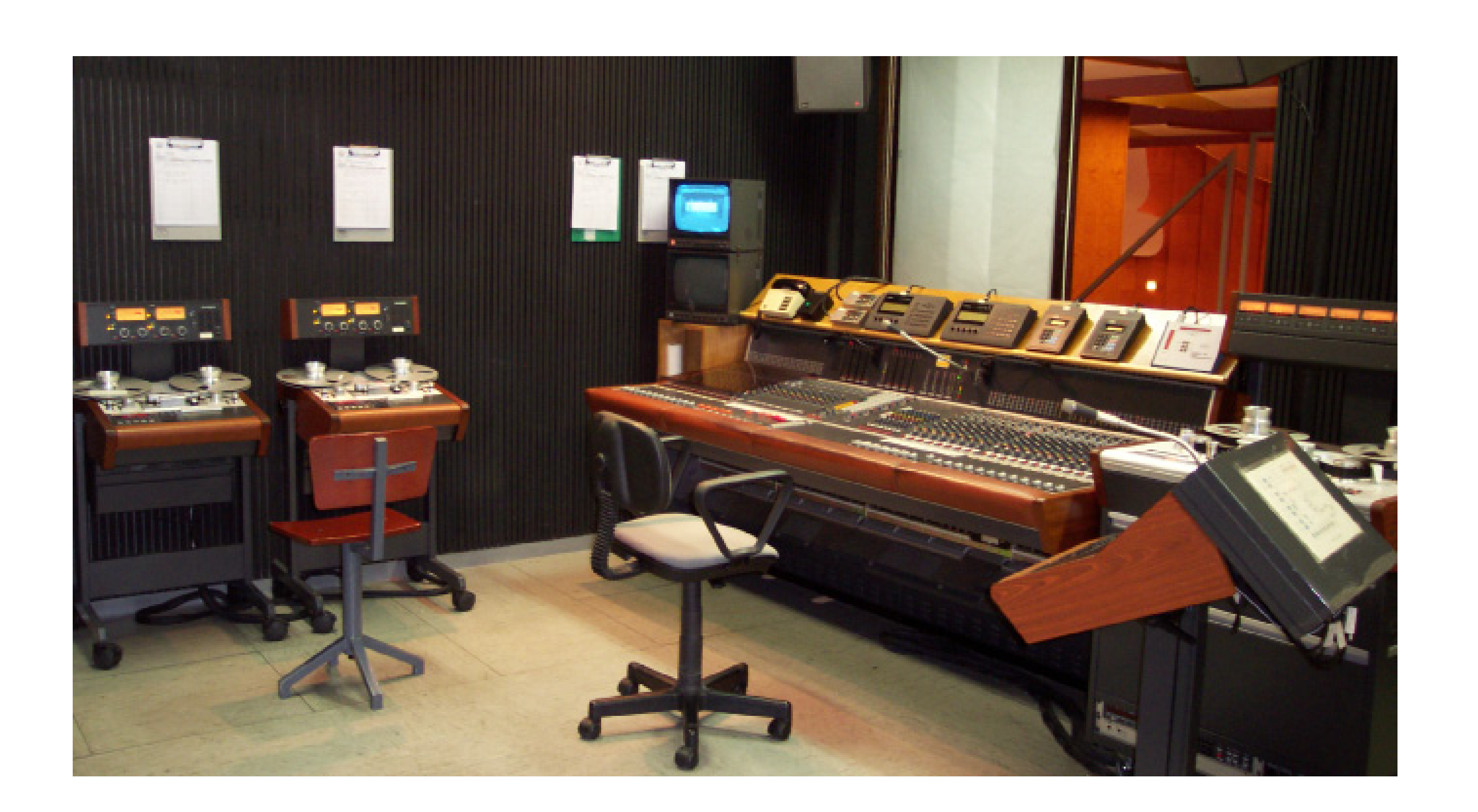
إن الحفاظ على الهوية كان يتطلب بالدرجة الأولى الوجود العربي في الفضاء وليس الغياب، الغياب جريمة في حق الأجيال القادمة، والوجود الكفء المؤثر هو الذي يزود الإنسان العربي الجديد بكل ما يحافظ على هويته العربية ويعمق انتماءه لوطنه العربي فيجعله قادراً بوعيه الذاتي على التعامل

الناضج مع العالم المفتوح.

إن الفضاء ساحة منافسة ومبارزة ونحن كأمة قادرون بما نملك من حضارة ومن موروث ثقافي عريق ومن انطلاقة عربية معاصرة وما نملك من ثقة في أنفسنا نتيجة لذلك على أن ندخل ساحة المباراة بكفاءة تتيح لنا الحفاظ على هويتنا من ناحية، وأن نبلور وجوداً عربياً ثقافياً متميزاً في الفضاء يتيح التفاعل الخلاق بين ثقافتنا وثقافات الشعوب الأخرى... إن الأسلوب الأمثل للتعايش في عصر الفضاء هو في أن نعطي ونأخذ نؤثر ونتأثر، يكون لدينا ما نقدمه من عطاء قبل أن نتطلع إلى الاستفادة من عطاء الآخرين ويصدق هذا الأسلوب الذي يعتمد على الأخذ والعطاء في تعاملنا مع قنوات الفضاء ومع شبكات المعلومات ومع نظم الطريق السريع للإعلام. ولعلنا في هذا الصدد أحسن حظاً من مجموعات إقليمية أخرى كالمجموعة الأوربية التي تنتمي إلى لغات وثقافات متعددة بينما نتحدث نحن لغة واحدة وننتمي إلى ثقافة عربية واحدة.

ولعلنا نسجل باعتزاز في هذا الصدد لأمتنا العربية أنها أمة حية قادرة على مواكبة عصرها والتنبه إلى كل التطورات الجديدة المتلاحقة في عصر الأقمار والدليل على ذلك أننا بدأنا في منتصف السبعينيات في التنبيه لنمو ظاهرة الاستفادة من الأقمار الصناعية في البث الإعلامي فبدأت دراسات إطلاق القمر الصناعي العربي عربسات الذي تم إطلاقه بالفعل في عام ١٩٨٦م.

خامسا : إن الانطلاق إلى الفضاء وظهور قنوات عربية جديدة طرح علينا تحدياً آخر لا يقل أهمية وخطورة، يتمثل في الحاجة المتزايدة إلى انتاج إعلامي وثقافي عربي يزود هذه القنوات وما سيطلق بعدها في المستقبل بكافة احتياجاتها من برامج ومسلسلات وأفلام ومسرحيات وغيرها حتى لا تضطر إلى إعادة بث الكم القليل الذي نراه الآن فيقع المشاهد في دائرة الملل أو حتى لا تضطر هذه القنوات وهذا هو الأخطر إلى ملء ساعات الإرسال بالمواد الإعلامية والثقافية الأجنبية فنستورد بأيدينا ما يؤثر على هويتنا. وقد تضاعفت أهمية هذا العامل بعد ظهور ظاهرة التلفزيون مدفوع الأجر الذي يوزع بالأجر قنوات عربية وأجنبية، فإذا لم يجد هذا النظام قنوات عربية كافية وإنتاجاً إعلامياً وثقافياً عربياً كافياً



فسوف يتاجر في توزيع القنوات والمواد الإعلامية والثقافية الأجنبية حتى ولو كانت مدبلجة بالعربية لأنها تظل أجنبية التأثير رغم ذلك.

وقد أثبتت الدراسات التي أجريت في هذا المجال أننا نحتاج إلى مضاعفة ما ننتجه من مواد إعلامية وثقافية من ١٢٠٠ ساعة سنوياً وهو ما ننتجه حالياً إلى ثلاثة الاف ساعة سنوياً خلال السنوات الخمس القادمة وإلى خمسة الاف ساعة سنوياً قبل نهاية السنوات العشر القادمة.

وهذا يتطلب بدوره توفير إمكانات جديدة لتحقيق هذه القفزة في الإنتاج سواء في التمويل أو بناء الاستوديوهات ومضاعفة عدد الكتاب والمبدعين والفنانين والفنيين إلى آخر متطلبات الإنتاج المعروفة.

فإذا وضعنا في الاعتبار أن الأمة العربية من خلال ذلك كله تملك بين يديها بنية أساسية للإنتاج قادرة على الإنتاج الغزير من ناحية وتملك من ناحية أخرى قمرين فضائيين هما عربسات ونايل سات يوفران قنوات التوزيع اللازمة لهذا الإنتاج فمعنى ذلك ببساطة أن الأمة العربية تملك مقدرتها الإعلامية والثقافية بين أيديها إنتاجاً وتوزيعاً مما يمكنها من التواجد الثقافي المؤثر في عصر الفضاء، تبث ما تشاء من قنوات عربية تحافظ به على الهوية العربية وتستضيف ما تشاء من قنوات أجنبية لا تتناقض مع هذه الهوية.

سادساً : تفعيل الدور الثقافي على الأوض وفي الفضاء:

١ . إن الدور الثقافي يعتبر محوراً أساسياً من محاور أجهزة الإعلام العربية منذ نشأتها وحتى الآن قبل الانطلاق إلى الفضاء وبعده سواء بما تنتجه من مواد ثقافية أو بما تعرضه من إنتاج ثقافي من إنتاج أجهزة الثقافة على الأرض وقد آن الأوان لمضاعفة هذا الدور على الجانبين (جانب الأجهزة الإعلامية وجانب الأجهزة الثقافية عامة وخاصة) بحيث تنتج ما يكفي من مواد ثقافية متطورة مضموناً وشكلاً لتحقيق هذا الهدف على الأرض وفي الفضاء.

٢ . الحاجة إلى إنشاء قنوات ثقافية عربية متخصصة تجعل الثقافة بكل أنواعها وكل أشكالها الفنية المحور الأساس لحركتها حتى تكون أشبه بالمنابر الثقافية العربية التي تنتمي إلى تراث عربي ثقافي واحد وتتوجه به من خلال الفضاء إلى جمهور عربي واحد على الساحة العربية.

٣ . الحرص على نشر القنوات الثقافية المتخصصة العربية والإسلامية في كافة أرجاء العالم حتى تصل إلى كل أبناء الوطن العربي المقيمين في الخارج أسوة بما تم تحقيقه حتى الآن من نشر للقنوات الفضائية العربية العامة (غير المتخصصة).

٤ . تدعيماً للحوار مع الآخرين نحتاج إلى قنوات عربية فضائية باللغات الأجنبية





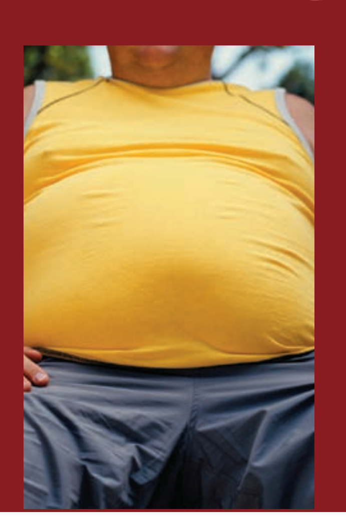
المختلفة موجهة إلى الدول والشعوب التي يهمنا التواصل معها والتي تكون بيننا وبينها اهتمامات أو مصالح مشتركة لتعميق الفهم المشترك بيننا وبين هذه الشعوب ولإعطاء الصورة الصحيحة عن وطننا العربي وعن حضارتنا العربية الإسلامية ولإعطاء الفرصة للتفاعل الخلاق بين ثقافتنا وثقافات الشعوب الأخرى.

٥ . الحرص على إنتاج برامج وثائقية ثقافية عن الوطن العربي وحضارته العريقة وإسهامه عبر العصور في الحضارة الإنسانية وعن معالمه وإعلامه وآدابه وفنونه المعاصرة لتكون مادة متاحة لإذاعتها في أجهزة الإعلام الدولية التي تهتم بالثقافة والتي تبادر أحياناً بإنتاج ما تحتاجه منها عنا.

ولعل الحفاظ على الهوية الثقافية العربية في عصر الفضاء زيادة حجم الإبداع والإنتاج الإعلامي والثقافي وذلك يتطلب منا الاهتمام بشؤون المبدعين الحاليين وحل مشكلاتهم وابتكار الوسائل التي تشجعهم على زيادة الإنتاج هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الاهتمام بالبحث عن المواهب الجديدة في شتى المجالات الإعلامية والثقافية بحيث نتبناهم وندربهم إذا احتاجوا إلى تدريب خصوصاً في المجالات التي لها معاهد متخصصة وبحيث نساعدهم على إنتاج أعمالهم الأولى ونشر الصالح منها على مستوى واسع لنخلق منهم نجوم المستقبل واضعين في الاعتبار أننا نحتاج إلى ثلاثة أمثال حجم المبدعين الحاليين في السنوات القادمة وهذه مهمة وطنية أخرى نرى أنها تحتاج إلى تضافر جهود كافة الأجهزة المعنية لتوسيع قاعدة المثقفين والمبدعين في شتى المجالات. ويتصل بهذا على الفور مناقشة قضية حقوق الملكية الفكرية لمبدعينا داخل الوطن العربي وخارجه وكيفية حمايتها تشجيعاً لهم على المزيد من الإبداع وكذلك مناقشة موقفنا من حقوق الملكية الفكرية الأجنبية التي سنحتاج إلى التعامل معها في ظل اتفاقية الجات وفي ظل شبكات التوزيع العالمية المفتوحة كالانترنت والطريق السريع للإعلام. والذي يهمنا في هذا الصدد هو أن يكوون حجم إبداعنا الذي نملك حقوقه بأنفسنا داخل الوطن العربي وخارجه بالحجم المناسب الذي لا يجعلنا بحاجة للتعامل بحجم أكبر مع مواد أجنبية ندفع حقوق الملكية الفكرية لها لسد النقص عندنا لأن هذا مرة أخرى سيجعلنا نواجه خطر التبعية الثقافية للنسبة الأكبر من إبداع الآخرين. كما أن ذلك يقتضي التعاون الوثيق بين أجهزة الإعلام والثقافة والتعليم واستحداث الآليات التي تكفل تنسيق التحرك فيما بينها تحقيقاً للاستراتيجية العربية المشتركة في هذه المجالات إضافة إلى جذب اهتمام القطاع الخاص العربي للإسهام في الإنتاج الإعلامي والثقافي بحيث يتبنى من خلال مؤسسات إنتاجية كبيرة إنتاج أعمال إعلامية وثقافية وطنية تكفي احتياجاتنا جميعاً وتدر ربحاً من خلال قاعدة التسويق الواسعة على مستوى الوطن العربي والإسلامي هذا بالإضافة إلى متابعة كل جديد في عصر الفضاء وثورة المعلومات بحيث نعد أنفسنا وأوطاننا للتعامل مع هذه المتغيرات بكفاءة أخذاً وعطاءً وإعداداً للكوادر الإعلامية والثقافية الجديدة القادرة على التعامل مع التقنيات الجديدة.

---

*المعهد العالي للخدمة الاجتماعية - مصر



نوبات الإفراط في الأكل



د. عزت عبدالعظيم محمد علي*

من الملاحظ في هذه الآونه وجود اهتمام زائد بالرشاقه والوزن وبخاصة من جانب الفتيات ، ومع توافر كل هذه الاصناف من المأكولات الشهيه بالمنازل والمطاعم علاوه علي نقص الحركة والنشاط الجسماني مع عدم الاستقرار العاطفي والنفسي وكثرة القلق والهموم قد يؤدي ذلك لاحداث خلل في التوازن بين الحصول على ما نتمناه من الأكل والوزن معا! وخاصة عند الفتيات لخوفهن من زيادة الوزن وبالتالي محاولة ايجاد طريقة للمحافظه علي رشاقتهن ومن هنا تبدأ نوبات الافراط في الاكل في الخفاء للاحساس بالشبع ثم التخلص منه مباشرة بالتقيؤ لمنع زيادة الوزن؟؟

أي مصطلح النهم أو الشره العصبي (البوليميا) Bulimia Nervosa من كلمة يونانية هي Bous Limos وهي تعني جوع الثور وهذه التسمية غير دقيقه لأن الجوع الحقيقي غير مرتبط بالمرض. والشره العصبي يعد اضطراباً مختلفاً عن فقدان الشهية العصبي وقد يكون أكثر شيوعاً منه، فقد اظهرت بعض الدراسات أن معدل مرض نوبات زيادة الشهيه يتراوح من ١-٣٪ بين الفتيات كما انها تعادل في انتشارها (٦) مرات مرض فقدان الشهية!! حتى أنه في الجامعات حينما تم افتتاح عيادات لاضطرابات الأكل لخدمة مرضى فقدان الشهية العصبي تحديداً سرعان ما تغير الاهتمام نحو مرضى النهم العصبي لأن عددهم يفوق مرضى فقدان الشهية العصبي .

ويمكن تعريف النهم العصبي بأنه « اضطراب يتعلق بالأكل يتضمن التناول المتكرر لكميات كبيرة من الطعام والشراب في وقت قصير بما يشبه» نوبة الأكل». ويلي نوبة الأكل والشراب حالة من المزاج المكتئب وتقليل من قيمة الذات. وفي حالات كثيرة تحدث محاولات لإنقاص الوزن بإتباع نظام غذائي وبالتقيؤ وباستخدام المسهلات. في بعض الاحيان قد يعود سبب حالة النهم إلى اضطراب في الغدد الصماء أو ورم بالمخ ولكنها في حالات كثيرة تحدث بسبب عوامل نفسيه وبخاصة حالات القلق والاكتئاب حيث يكون إحلال الطعام محل اشباعات غير محققة.

إن أغلب النساء ذوات النهم العصبي يحاولن اتباع نظام غذائي صارم تجنباً لزيادة أوزانهن، ولكنهن مع استمرارهن في هذا النظام فإنهن يشعرن بالحرمان المؤلم والجوع الشديد والدائم، إذْ يظللن في حالة من الجوع حتى بعد الأكل .ولكنهن لا يستطعن مقاومة حالة الجوع التي يعانين منها، ومن ثم يستسلمن ويأكلن ،غير أن هذا السلوك يشعرهن بالتعاسة والذنب وعدم القدرة على ضبط الأكل.

ومن هنا تزداد جهودهن لضبط الطعام أو التخلص منه



بالقئ أو ممارسة الرياضة أو استخدام المسهلات أو مدرات البول. إن القئ يخفف تعاستهن ويقلل لديهن مشاعر الذنب إلي حد كبير، وهكذا يصبح لدى هؤلاء النساء الحل المناسب لتجنب الجوع عن طريق تناول الأكل ثم تقيؤه مرة أخري .

وعند اتباع النساء نظاماً غذائياً يقمن بحساب السعرات الحرارية والتخطيط للوجبات، ولكن عندما يبدأن في الأكل لا يستطعن التحكم في تناولهن للطعام ولا يقمن بحساب السعرات الحرارية، وبدلا من ذلك نجدهن يدرن في حلقة مفرغة مابين الأكل ثم التخلص منه.

وهناك أسباب كثيرة ولكن من الأسباب التي تعجل بحدوث النهم العصبي تكرار إتباع نظام غذائي وحدوث تقلبات في الوزن ما بين السمنة والنحافة، إذ تسهم فكرة الفتاة عن نفسها بأنها مفرطة في الوزن في نمو متلازمة المرض.

كما أن التعرض للأحداث المثيرة للضغوط النفسية تلعب دوراً في الإصابة بالنهم العصبي، حيث يذكر أن نسبه عالية قد تعرضوا في بداية إصابتهم بالنهم لبعض أشكال الفقدان (كفقد أحد الوالدين أو الأصدقاء..) أو الصراعات والانفعالات غير السارة في محيط الأسرة وخارجها. كما أن الانشغال الزائد بوزن الجسم، وحجمه، وشكله، ورغبة الفتاة في أن تكون أكثر نحافة، نتيجة توجهات المجتمع في الوقت الحالي والذي يجعل من النحافة هدفاً مرغوبا خاصة بالنسبة للإناث مع إدراكها عدم امكانية السيطرة على نفسها أثناء الأكل أو حتى عندما ترى الطعام، وبالتالي حدوث نوبات متكررة من الأكل بشراهة أو نهم وبدون اراده ووعي ثم التقيؤ المثار ذاتياً.



إن النهم العصبي يعد عرضاً لفعل قهري أكثر من كونه متعة للطعام! كما في مرضي الوسواس القهري ويعزو عدد كبير من الباحثين أسباب الشره العصبي لعوامل انفعالية ونفسية. حيث يؤكد أصحاب نظرية التحليل النفسي أن هناك أحياناً دوافع لا شعورية تدفع الفرد لتناول كميات ضخمة من الطعام في حالات القلق و الاكتئاب ولكن قد تنقلب هذه الحالة إلى العكس فيعاني الفرد من فقدان الشهية العصبي، وهذا في حد ذاته مؤشر على وجود الاضطراب الانفعالي لدي الفرد. بينما تعزو النظرية الإنسانية الشره العصبي إلى تعرض الفرد الزائد للمثيرات ومن ثم فإن الشخص الذي يتعرض لمستويات مرتفعة من التوتر والقلق يتخذ من تناول الطعام وسيلة استرضائية ولتفريغ شحنات الغضب في الاكل؟ في حين أن نظرية التعلم الاجتماعي تفسرها على أنها وسيلة لتجنب المخاوف. فالقلق المزمن يعد عاملا مؤثرا ومعطلا لمركز الشبع بالمخ، حيث تجعل الفرد تحت وطأة الضغط النفسي، فيفقد القدرة علي إدراك الاحساس بالشبع، وبالتالي لا يشعر

الفرد عصبياً وفسيولوجياً بحالة الشبع مهما تناول من كميات من الطعام، وبذلك يتناول أكثر مما يحتاجه من الطعام دون أن يشعر أو دون أن يدري.

الأعراض

النهم العصبي هو متلازمه مرضيه تتميز بنوبات متكررة من الإفراط في الأكل وانشغال شديد بالتحكم في وزن الجسم، يؤدي بالمريضة إلي نمط من الإفراط في الأكل يليه قيء أو استخدام الملينات ويشترك هذا الاضطراب في كثير من السمات النفسية مع فقدان الشهية العصبي بما فيها الاهتمام الشديد بشكل ووزن الجسم .

وبناء على دليل التشخيص الإحصائي للأمراض النفسية والعقلية الأمريكي DSM IV يمكن تشخيص



اضطراب النهم العصبي وذلك على النحو التالي :

١ - حدوث نوبات متجددة من الأكل حتى التخمة وتتميز نوبة الأكل بما يلي:

أ- أن يأكل الفرد خلال فترة زمنية محددة كأن تكون كل ساعتين مثلاً، وتناول كمية كبيرة من الطعام تزيد عما يستهلكه الناس خلال نفس الفترة الزمنية.

ب- شعور الفرد بفقدان القدرة على ضبط سلوك الإفراط في الأكل، حيث لا يستطيع التوقف عن تناول الطعام، وأنه لا يستطيع التحكم في نوع الطعام الذي يتناوله.

٢ - المحاولات المتكررة لإنقاص الوزن من خلال سلوك تعويضي غير ملائم لإنقاص الوزن وذلك بإتباع نظام غذائي صارم أو حث الذات على القيء أو استخدام المسهلات أو مدرات البول.

٣ - أن يكون المتوسط الأدنى من نوبات الأكل حتى التخمة والتخلص منه مرتين أسبوعيا لمدة ٣ شهور.

٤ - أن يتأثر التقييم الذاتي للفرد بشكل جسمه، ووزنه.

٥ - لا يحدث هذا الاضطراب خلال نوبات فقدان الشهية العصبي.

كما أن أسلوب ذوي النهم العصبي في تناولهم للطعام والتخلص منه يتصف بالتالي :

أولاً: لا تهتم الفتاة التي تعانى من النهم العصبي بنوعية الطعام الذي تتناوله أو رائحته أو مذاقه، وإنما ينصب اهتمامها على اكبر كمية يمكن تناولها من تلك الأطعمة. كما أنها تخشى أنها إذا بدأت في تناول قدر بسيط من الطعام الغنى بالكربوهيدرات فإنها تلتهم المتاح أمامها كله.

ثانيا: تلجأ الفتاة التي تعانى من النهم العصبي إلى تناول الطعام سراً وبمعزل عن الآخرين، فهي تعطى لمكان تناولها الطعام أهمية كبيرة، حيث أنها تفضل أن تكون في الخفاء بعيدةً عن أعين الآخرين.

ثالثاً: إن الفتاة التي تعانى من النهم العصبي قد تدرك فجأة أن التقيؤ هو الوسيلة الناجحة لضبط الوزن دون اللجوء إلى تجويع الذات، والدخول في مواجهات مع الوالدين والآخرين، فهي تأكل بشكل طبيعي لراحة الوالدين، وتبدأ في التقيؤ للتخلص من الاكل أوقد لا تلجأ الفتاة للتقيؤ؛ إما لأنها لا تستطيع القيام بذلك أو لأن الظروف المحيطة بها لا تسمح لها وفي هذه الحالة قد تلجأ إلى المسهلات أو مدرات البول أو القيام بالتمارين الرياضية القوية.

أضرار متوقعة

إن أغلب المصابين بالنهم العصبي يعيشون مرحلة أولية من فقدان الوزن عند بداية المشكله ولكن عندما يتقدم المرض يزداد وزن هؤلاء المصابين الأمر الذي يعكس تغير نمطهم في الأكل. فيترتب علي ذلك عدد من الآثار الجسمانيه والتي من بينها الشعور بالخمول وضعف التركيز والشكوى من آلام المعدة، بالإضافة إلى حدوث تآكل لطبقة مينا الأسنان بسبب القئ المتكرر لما يحمله هذا القيء من أحماض المعدة مع الرغبة الشديدة في النوم، والشعور بالتعب والإعياء من أقل مجهود، واضطراب الحيض وكذلك الشعور بالصداع وتورم في الوجنتين نتيجة تضخم الغدد اللعابية بسبب القئ المتكرر، كما أن الاستعمال الخاطئ للملينات والمسهلات بكميات كبيرة قد يسبب أذي ومشاكل القولون، وعدم توازن نسبة المعادن في الجسم مثل انخفاض نسبة البوتاسيوم والذي يؤدي نقصه إلي عدم انتظام ضربات القلب . كما أن تقيؤ الطعام المحتوى على السكريات من الممكن أن يؤدي إلى انخفاض سكر الدم نتيجة زيادة افراز الأنسولين مع عدم توافر السكر بالدم وبالتالي عدم التوازن الفسيولوجي الذي قد يهدد الحياة اذا زادت شدته لدرجة كبيرة.

آثار نفسية

إن الفتيات ذوات الشره العصبي يدركن البيئة المحيطة بهن على أنها محبطة، وتثير لديهن الضغوط النفسية، وأنهن غير قادرات على ضبط المتغيرات من حولهن أو التمكن





منها.

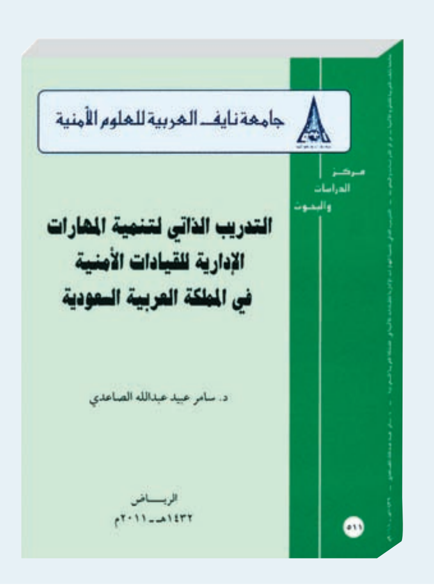
لذلك فإن نمط أكلهن يعد استجابة للأحداث المحيطة بهن ولذلك تزداد لديهن نوبات الأكل كلما تعرضن للضغوط النفسية، حيث يستخدمن الطعام كطريقة للهروب من تلك الضغوط، وإذا اجبرن على التوقف عن الأكل والقئ فإنهن يعانين من القلق الأكتئاب والشعور بفقدان الضبط والرغبة في الانسحاب من المجتمع. كما انهن يعانين من سوء التوافق الاجتماعي وضعف أو صعوبات في علاقاتهم الاجتماعية مع أسرهم وأصدقائهم والآخرين. كما أنهن يتصفن بالكذب على الآخرين فيما يتعلق بسبب اختفاء الطعام. ويعانى بعضهن من ضعف الأداء في المدرسة أو العمل .

سبل العلاج

ان علاج مشكله النهم يتطلب اولا اقتناع وتعاون المريضه واهلها مع الطبيب حيث يتطلب العلاج عمل جلسات نفسيه سلوكيه معرفيه مع المريضه لادراك دوافع واسباب هذه المشكله وايجاد السلوك الافضل للتغلب عليها بدون زيادة الاكل بمساعدة ودعم من الاسره ؛ وقد يتطلب الأمر إعطاء بعض الأدويه النفسيه وخصوصاً نوعيات معينة من مضادات الاكتئاب والتي تعمل من خلال ضبط مادة السيروتنين بالمخ للتخلص من هذه النوبات الاندفاعيه الوسواسيه باعتبار ان هذا المرض يماثل مرض الوسواس القهري حتي مع عدم وجود اعراض الاكتئاب النفسي وقد اثبتت هذه الطرق العلاجيه نجاحها في التخلص من هذه المشكله بسهوله باذن الله لكن نكرر مره اخرى من خلال المتابعه والالتزام والتعاون الصادق مع الطبيب النفسي من جانب المريض وأهله حتى يتم الشفاء بإذن الله.

---

* مستشفى الحمادي - الرياض■



التدريب الذاتي لتنمية المهارات الإدارية للقيادات الأمنية في المملكة العربية السعودية

صدر عن مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كتاب بعنوان (التدريب الذاتي لتنمية المهارات الإدارية للقيادات الأمنية في المملكة العربية السعودية) تأليف د. سامر عبيدالله الصاعدي، ويقع الكتاب ثلاثمائة وخمس وثمانين صفحة من القطع المتوسط.

وقد بين الباحث أن التدريب هو المحور الذي تدور حوله عملية التنمية في المجتمع ؛ فهو أداة التنمية ووسيلتها ، وهو المحك الأساس لشتى جوانبها ، وهو الأداة المثلى لتحقيق الكفاءة والفاعلية في الأداء . ويشكل التدريب ضرورة لازمة خاصة في عصر تتطور فيه المعارف والمعلومات والتقنيات تطوراً سريعاً ، لذا فقد وضعت التغيرات السريعة الإنسان أمام مهمات وحاجات جديدة لابد من الوفاء بها لمجاراة سرعة التغير العملي والتقني ، بحيث يستطيع أن يجابه حاجات المجتمع المتزايدة .

وفي الفصل الأول أكد الباحث على أهمية الاستفادة من التدريب الذاتي في تنمية المهارات الإدارية لدى القيادات الأمنية في أجهزة الشرطة بالمملكة العربية السعودية ، باعتباره أحد المداخل الحديثة في التدريب ، والذي يمكن من خلاله تزويد هذه القيادات بالمعارف والمعلومات الحديثة وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الإدارية .

وفي الفصل الثاني تناول الباحث التدريب الذاتي وتنمية المهارات الإدارية فأشار إلى وجود إجماع واتفاق شامل بين جميع الكتاب والباحثين في مجال علم الإدارة نحو أهمية التدريب والدور الفعال الذي يمارسه في تطوير وتنمية العنصر البشري الذي يعتبر الأساس الفعال في العملية التدريبية وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وخاصة في ظل ما يشهده العالم من تطورات متلاحقة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، وذلك يفرض مبدأ مضاعفة الجهود لمواكبة تلك المتغيرات ونظراً لأهمية الدور الفعال والأعباء الملقاة على عاتق الأجهزة الأمنية وخصوصية المهام والمسؤوليات المناطة بهم في تحقيق الأمن الذي يعد من أهم الأولويات التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها لا سيما في ظل التحديات والضغوط العالمية المختلفة التي تواجهها الأجهزة الأمنية في عصرنا الحاضر، لذا يجب الرقي برجل الأمن والعمل على تأهيله وتنمية مهاراته وقدراته لمواكبة التطور الذي يشهده في المقابل عالم الجريمة اليوم. ولاحظ الباحث أن أغلب الدراسات والتوصيات المتخصصة والتي تعنى بتنمية مهارات القيادات الأمنية والعاملين في مجال الأمن على حد سواء تحث على استخدام الآليات والمداخل الحديثة في عملية التدريب وعدم الاكتفاء بالتدريب التقليدي فقط والذي قد لا يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، ومن ضمن هذه التقنيات الجديدة الذي أخذ يلوح استخدامها في الأفق عملية التدريب الذاتي للقيادات الأمنية الذي وصفه بأنه أهم الآليات التي يمكن من خلالها تنمية معارف ومهارات القيادات الأمنية بشكل ذاتي من خلال الإطلاع والاستفادة من التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات والوسائط المتعددة بالشكل الذي يمكنهم من استيعاب متغيرات وتكنولوجيا العصر ، ويعينهم على مواجهة التحديات التي تفرضها طبيعة العمل الشرطي ، وبما يضمن استمرار الكفاءة في الأداء وإنجاز المهام. واستعرض الباحث عدداً من التعريفات التي قدمت لمفهوم التدريب ، فهناك من يرى أن التدريب مفهوم مركب يتكون من عدة عناصر ، ويعني التغيير إلى شيء أحسن أو تطوير مجموعة من المهارات والقدرات والأفكار لشخص ما أو مجموعة من الأشخاص .

وهناك من يرى أن التدريب عبارة عن تغيير في الاتجاهات النفسية والذهنية للفرد تجاه عمله ، تمهيداً لتقديم معارف ورفع مهارات الفرد في أداء العمل ، بينما يرى الباحث أن هذا التعريف على الرغم من أنه قد أخذ في الاعتبار المعارف والاتجاهات النفسية والذهنية للفرد ، إلا أنه اقتصر أهداف التدريب على تحسين أداء العمل ، ولم يهتم بأهداف الفرد نفسه ، حيث يجب أن يهتم التدريب الفعال باحتياجات كل من الأفراد والمنظمة معاً ، كما أنه لم يوضح ما إذا كان التغيير مخططاً ومستمراً أم لا ، فيما عرفه آخرون بأنه عملية منظمة لتعديل أو تطوير المعارف والمهارات والاتجاهات من خلال نقل وتبادل الخبرات لتنمية القدرات الفردية للعاملين بالشكل الذي يساعد على تحسين الأداء والوفاء بالاحتياجات الحالية والمستقبلية للمنظمة .

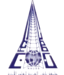
وتناول الباحث في الفصل الثالث من الكتاب القيادة الأمنية ومنظومة التدريب الأمني، فأشار إلى أنه مع اتساع مفهوم الأمن الشامل في المجتمعات المعاصرة ، وتغير وظائف القيادة الأمنية ومسؤولياتها ، حيث أصبحت تشرف على توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ، تظهر ضرورة الاهتمام بتدريب وتنمية مهارات هذه القيادات للإلمام بمعلومات ومعارف في مجالات متعددة . ويعد التدريب الأمني من أهم العناصر المؤثرة في رفع كفاءة رجل الأمن وزيادة إنتاجه في الوحدة التي يعمل بها ، وإن طبيعته لا تختلف كثيرًا من قطاع إلى قطاع ، وإن كانت هناك سمات موضوعية لكل مهنة تتطلب نمطًا تدريبيًا معينًا ذا ملامح تتواءم وطبيعة تلك المهنة.

وعن مفهوم القيادة أشار الباحث إلى تعدد الاتجاهات والمداخل المستخدمة في دراسة وتعريف القيادة ، حيث يرى البعض أنها مجموعة من السمات والصفات الشخصية ، إذا توافرت لدى شخص ما يصبح قائدا ، أي أن القيادة من وجهة نظرهم تولد ولا تصنع . فيما يؤكد فريق ثان أن القيادة نتاج الظروف والعوامل البيئية أو موقف معين ، وعندئذ فإن تغير هذه الظروف يؤدي إلى تغير القائد . ويرى فريق ثالث أن القائد يظهر نتيجة ظهور هدف معين ، إذا تغير هذا الهدف تغير القائد . وتطرق الباحث إلى مقومات القيادة الأمنية فأشار إلى أنها مجموعة العوامل التي تؤثر في السلوك القيادي وتحدد الاستجابات الحركية والنفسية للقائد الأمني اللازمة للتكيف مع متطلبات موقفه القيادي ، وتساهم في تحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية . مبيناً أن معظم الدراسات تشير إلى أن هناك ثلاثة مقومات أساسية للقيادة ، هي : القائد بما يملكه من سمات شخصية ومهارات ، وأفراد الجماعة ، والظروف والمتغيرات البيئية . أما سمات القيادة الأمنية فتتعدد الآراء حول أهم السمات التي يجب توافرها في القيادات الأمنية ، حيث يحددها البعض في الاستعداد الشخصي للقيادة ، تحمل المسؤولية ، وسرعة اتخاذ القرار والاستعداد لقبول التغيير ، واستيعاب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعن منظومة التدريب الأمني يقول الباحث إن التدريب من أهم مظاهر الدولة الحديثة في مجال الوظيفة العامة ، ذلك أنه يمثل الجانب التقدمي في ميدانها ووسيلة الدولة في تنمية قدرات وكفاية رأس المال البشري ، وقد بات واضحًا لدى القادة أن أفضل استثمار يمكن أن تلجأ إليه الإدارة الحديثة هو التدريب مهما بلغت النفقات التي يتكلفها في مراحل الإعداد والتخطيط والتنفيذ ، وإذا أرادت الإدارة أن تحصل على تصور واضح للتدريب ، ومن ثم تخطط له وتنفذه وتراقبه على أساس علمي صحيح ، فإن من المجدي أن تنظر إليه من زاوية النظم وتعامله على أنه نظام متكامل. والأمن العام هو حجر الزاوية في كيان الأمم المتحضرة، وعنوان تقدمها ورقيها ، فقد أصبحت الدولة الناهضة توليه أعظم قسط من عنايتها، بعد أن أدركت أن رخاءها واستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيها قد أضحى رهيناً باستقرار أمنها وانتشار السكينة والسلام في أرجائها . والتدريب عملية مستمرة تبدأ من دخول الفرد للجهاز الأمني وتستمر معه طوال مدة خدمته مع اختلاف هذا التدريب حسب تدرج المسؤولية واحتياجات الوظيفة ، حيث يشمل بصفة أساسية تدريبات اللياقة وتقوية العضلات ، والتدريبات الثقافية لتوسيع المدارك وزيادة الحصيلة في كل مجالات الثقافة والعلوم الأمنية .

وفي فصل آخر تطرق الباحث إلى واقع الشرطة في المملكة العربية السعودية فأشار إلى أن اختصاص الشرطة هو حفظ النظام العام وحماية الحريات العامة في المجتمع ، ولا شك أيضا في أن ذلك يهدف إلى وقاية المجتمع في ظل سيادة النظام ووسائل السلطة العامة ، ومن ثم السير على توفير الانضباط وتحقيقه وضبط الجناة والتحقيق معهم وتقديمهم للعدالة لتأخذ الحق منهم ، وهذا بدوره يؤدي إلى ردع من تسول له

نفسه الخروج على أنظمة المجتمع أو مخالفتها ، وبذلك تتوافر السكينة والأمن في البلاد .

وأشار إلى أن وجود المشكلات أو التحديات في المجتمع ليس دليلاً من دلائل ضعفه بقدر ما قد يكون وجودها دليلاً على حيويته وإصراره على أن ينطلق إلى الأمام وفي انطلاقه لابد أن تعترضه صعوبات ولكنه بالعزيمة والإصرار لابد أن ينتصر عليها. وعن أهمية التدريب الأمني أوضح الباحث أن طبيعة العمل الأمني تعد من المهام الشاقة التي تكتنفها العديد من المخاطر سيما أن وظيفة رجل الأمن الأساسية هي إزالة الصعوبات التي تكتنف حياة أفراد المجتمع والمخاطر التي قد تعترضهم وفيها يتعامل رجل الأمن مع المشتبه بهم وأرباب السوابق ومحترفي الجريمة ولهذا فإن هذه المهام تتطلب مهارات خاصة غير أن التدريب الأمني هو الأساس في إكساب المهارات المطلوبة لأداء هذه المهام بكفاءة وفاعلية. وقد ارتبط التدريب الأمني بظهور العمل الأمني المبني على أسس علمية منذ بداية القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا، ويشير «فولد» إلى أن التدريب الأمني يركز على عمليات حفظ القانون، وأسس مكافحة الجريمة، والإشراف القوي، والسيطرة وحدود السلطة التي تضمن تحقيق الأداء الفعال للشرطة كأهم العناصر التي تضمن تحقيق العمل الأمني بكفاءة وفاعلية ، وهناك مقولة شائعة لدي العاملين في مجال التدريب الأمني مفادها « نقطة عرق أثناء التدريب يمكن أن تساهم في توفير نقطة دم في الميدان» وهذا يعني أن الجهود التي تبذل في مجال التدريب على الوقاية من الجريمة أو مكافحتها ستكون مجدية في توفير قوى بشرية مختصة والمحافظة عليها في توفير الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع بكل كفاءة وفاعلية ، كما أن معدل حجم ونوع الجريمة في تطور وتعقد مستمر وفقا للإحصاءات المحلية والإقليمية والعالمية ومن أجل السيطرة عليها فإنه يجب تطوير الأساليب والوسائل والآليات المناسبة في الوقاية من الجريمة ومكافحتها وهنا يبرز التدريب كأحد المحاور الرئيسة لتحقيق مبدأ السيطرة ومن أجل ذلك فلابد أن تكون برامج التدريب الأمني مستمرة ومبادرة في الوقت ذاته وليس هذا فحسب بل إن عدم مواكبة التدريب لما يحدث من تغيرات سيؤدي حتما لتخلف الأجهزة الأمنية عن السيطرة على الجريمة عند الحدود المقبولة، وتبرز أهمية التدريب الأمني من طبيعة العمل الأمني ذاته ، حيث إن العمل في المجالات الأمنية يختلف عن سواها من المجالات والأنشطة الحياتية الأخرى حيث إن حراسة المنشآت أو الشخصيات المهمة أو أعمال الاقتحام لأوكار المجرمين والقبض عليهم أو حتى البحث عن مجرم محترف أرتكب جريمته وطمس جميع المعالم التي تدل على ارتكابه للجريمة من الأعمال التي تحتاج لتدريب متخصص، ويستمد التدريب الأمني أهميته من واقع الصراع القائم بين مخططي ومنفذي الجريمة من جهة ورجال الأمن من جهة أخرى وهو الصراع الذي يتطور وتتعقد أساليبه يومًا بعد يوم مما يفرض ضرورة أن يكون تدريب رجال الأمن ديناميكيًا ومتغيرًا ومتطورا، ويحظى التدريب الأمني بأهمية خاصة ، حيث إن الجهاز الأمني تقع عليه مسؤوليات جسام، فهو المسؤول عن تحقيق الأمن والاستقرار وحماية الأموال والأنفس والأعراض وحراسة المرافق العامة ومقاومة الجريمة وحراسة الحدود ، وضبط حركة القادمين والمغادرين ولعل التزايد المستمر في عدد السكان واتساع المدن وارتفاع معدلات الجريمة كلها عوامل أسهمت في زيادة أهمية الجهاز الأمني ، ونظرًا للدور المتزايد للجهاز الأمني كان لابد من إعداد الكوادر العاملة في هذا الجهاز والعمل على تدريبها وتنمية قدراتها وتعريفها بكل ما هو جديد حتى تستطيع القيام بالدور المطلوب منها بشكل أفضل ، ولهذا قامت العديد من الدول بإنشاء مراكز تعنى بتدريب الكوادر الأمنية. وعن الشرطة في المملكة العربية السعودية وتطورها بين الباحث أنها شهدت مراحل حسب تكوين الدولة بداية من عام ١٣٤٤هـ عند إعلان وحدة أراضى المملكة العربية السعودية وتأسيس الحكم حيث كان بداية إقرار الأمن والنظام، حيث تم إنشاء مديرية للشرطة في مكة المكرمة ، بالإضافة إلى عدد من مديريات الشرطة في مدن المملكة الرئيسة: كالمدينة المنورة والطائف وغيرها ، كانت آنذاك مديريات الشرطة في بلاد الحجاز ترتبط بنائب الملك مباشرة وتعمل وفقاً لإرشاداته وأوامره دون أن يكون لها نظام مكتوب بالرغم من أن أعمالها كانت تشمل كافة الشؤون الإدارية للشرطة النظامية والجنائية وشؤون الجوازات والتحرى. ومع التقدم الذي طرأ على المملكة العربية السعودية في جميع أجهزتها وكثرة موظفي ومنسوبي مديرية الأمن . ومع تطوير أجهزة وإدارات الشرطة والدولة عموماً تم فصل أعمال الجوازات والجنسية من أعمال مديرية الأمن العام وأنشئت لها مديرية عامة مستقلة عن مديرية



الأمن العام تتبع وزارة الداخلية مباشرة ثم تم تحويل مدرسة الشرطة إلى كلية الشرطة عام ١٣٨٥هـ ثم طرأ التحول عليها والتطور ففصلت هذه الكلية أيضاً وأصبحت مديرية عامة باسم (كلية قوى الأمن الداخلي) عام ١٣٨٦هـ ، كما صدر في هذه الفترة وبالتحديد نظام قوات الأمن الداخلي رقم ٣٠ والمؤرخ في ١٣٨٤/١٢/٤هـ ، الذي تضمن تحديداً واضحاً لقواعد الاستخدام في قوات الأمن الداخلي. وخلص الباحث إلى توصيات أكد فيها على أهمية التعرف على الدوافع المختلفة للقادة التي يمكن بواسطتها تعزيز اتجاهاتهم لتكون ايجابية نحو المشاركة في البرامج التدريبية، مع التركيزعلى اقناعهم بأن المنهجية الحديثة في تنمية الأفراد تحول من الانحصار في مفهوم التدريب التقليدي إلى مفهوم التدريب الذاتي. كما أكد الباحث على أهمية عقد ندوات وحلقات عمل وبرامج تهيئة للتعريف بمفهوم التدريب الذاتي وأهدافه لضمان وصول هذا المفهوم إلى الأفراد واظهار دوره في تأهيلهم وزيادة حصيلتهم من المهارات والمعارف لتحقيق المستوى المطلوب من الأداء الذي يؤهلهم إلى الترقي إلى الرتب الأعلى عن طريق إدارة الشؤون الثقافية والإعلامية المختصة بهذا الشأن. وأوضح الباحث أهمية تفعيل وتعميم الربط بين نظام الترقي ومدى النجاح في تنمية القادة لمهاراتهم وقدراتهم ومعارفهم من خلال التدريب الذاتي وأخذ ذلك في الاعتبار أثناء عملية تقييم الأداء. وكذلك أهمية التأكيد على شمولية المعارف والمهارات التي يجب أن تتمتع بها القيادات وعدم انحصارها في نطاق تخصص ضيق عن طريق تخصيص حوافز تشجيعية ترتبط بمدى الابتكار والابداع في أداء العمل. كما أنه يجب العمل على توافق فلسفة التدريب الذاتي مع المناخ التنظيمي السائد من خلال الاستفادة الحقيقية من الأفراد الذين ارتفعت مستويات أدائهم نتيجة التدريب في تولي مسؤوليات ومهام أكبر، حتى يسود لدى الأفراد شعور إيجابي بأن هناك عائداً ملموساً للبرامج التدريبية، وبالتالي تزيد استجاباتهم نحو عملية التدريب الذاتي. كما أنه لابد من تصميم آليات فعالة لتحسين وتطوير مناخ إيجابي يسهم في حفز القادة نحو عملية التدريب الذاتي، إلى جانب ضرورة الاستفادة من عملية تقييم الأداء في التعرف على نقاط الضعف في الأداء، والتي تمثل نقصاً في المهارات أو القدرات لدى الأفراد وتوجيههم إلى التغلب عليها من خلال عملية التدريب الذاتي. وكذلك ضرورة دعم الادارة لعملية التدريب الذاتي من خلال توفير كافة الاحتياجات والمتطلبات المادية من تكنولوجيا المعلومات، وتمكين الأفراد من تحديد احتياجاتهم التدريبية حتى يتحقق أعلى عائد من التدريب الذاتي. وينبغي كما يقول الباحث عدم النظر إلى مدخل التدريب الذاتي على اعتبار أنه بديل للتدريب التقليدي بل مرادف له، حيث إن كلاً منهما مكمل للآخر ويغطي جوانب النقص فيه. وحث الباحث على ضرورة توفير الآلية المناسبة التي يتم من خلالها تقويم فاعلية برامج التدريب الذاتي في الجهاز، بما يوضح لأصحاب القرار في تلك الأجهزة فاعلية برامج التدريب الذاتي وأثره على العاملين. كما حث الباحث القيادات الأمنية على نقل تجاربهم في التدريب الذاتي إلى معظم العاملين في الجهاز كرؤساء ومرؤوسين لكي تتم الاستفادة من هذا المنهج لدى جميع المستويات الإدارية..

عرسان عبداللطيف المشاقي

الرمــل .. والصخرة..!

متــى يلجــأ المرء إلــى إلحاق الأذى بأخيــه وبالآخرين.؟ ومتى يتســامح المــرء مع أخيه ومع الآخريــن؟ ثقافتان متناقضتان.. ثقافة إلحاق الأذى.. وثقافة التسامح.. وكلتاهما نتاج أسرتين مختلفتين.. الأسرة الأولى تضرب عرض الحائط بالقيم الإيجابية للمجتمع، لأنها أسرة عدوانية مفككة لا تقيم وزناً للآخرين، وبالتالي فهي تنتج أطفالاً يتشــربون العنف والتفكك والتمــرد علــى المبادئ والقيم.. وقد يكون الأب ســبباً في ذلك نتيجة إدمان المســكرات أو المخــدرات، فتصبح التنشــئة الاجتماعية للأطفــال معدومة، لا دور لهــا منــذ البدايــة في صنع مســتقبل زاهر لأطفال أبرياء يعيشــون المصاعــب والمشــقات في جميــع مراحل الحياة.. فتتراكــم عليهم الضغوط النفســية وتتولد لديهم ثقافة الحقد وثقافة الحســد وثقافة إلحاق الأذى بالآخرين..

أما الأســرة الثانية فإنها أســرة نجحت في تنشــئة أطفالها فغرســت في نفوســهم صداقة لا تغيــب.. ومودة لا تنقطع.. وحبــاً لا يموت أبد الدهر.. فزرعت في نفوس أبنائها القيم النبيلة وحب الخير... علمتهم أن التسامح فضيلة والغضب رذيلة.. علمتهم أن الأذى يقابل بالتســامح، لا بالتنازل.. وشتان ما بين التسامح والتنازل.. علمتهم على صنع المعروف.. فالتسامح وصنع المعروف فضيلتان لا يقوى على التحلي بهما كل إنسان.. وكلنا يعرف قصــة الصديقين الحميمين اللذين كانا مســافرين في الصحراء أحدهما ضــرب الآخر.. فكتب (المضروب) على الرمل أعز أصدقائي صفعني!! وبعد مســافة قصيــرة هاجمتهما أمواج الرمال المتحركة فــكاد المضروب أن يغرق لكــن صاحبــه أســرع لإنقاذه مضحيــاً بحياتــه.. فكتب على صخــرة يقول (أعــز أصدقائــي أنقذ حياتي).!! وشــتان ما بين هاتــين العبارتين، فالعبارة الأولى مســحتها الرمال والثانية ظلت محفــورة أبد الدهر.. ومعنى ذلك أن التسامح يمسح الأذى فيحل مكانه المعروف الذي لا يقوى على مسحه شــيء، وقد حثت شــريعتنا الإسلامية على صنع المعروف لأنه خير، وأوجه الخير كثيرة لا تحصى، وله نتائجه التي لا يمحوها الزمن، شــأنه شــأن ما كتبه الصديق المذكور على الصخرة، ونقيضه ما كتبه الصديق نفسه على الرمال، وشتان بين ما كتب على الرمال وما كتب على الصخر!!!.. ■